

خط المخطوط  
 من در المخطوط  
 من در المخطوط  
 من در المخطوط

﴿ ف د ق ﴾

مؤلفی

﴿ محمد بن موسی القندی الرغبی الشافعی الطاغستانی ﴾

طباہی

﴿ بروہہ درسہ المیزان طاعستانی مصطفی ﴾

معارف عمومیہ نظائر حلیہ سنک رخصتیلہ طبع اولیٰ شد

بروسہ دہ

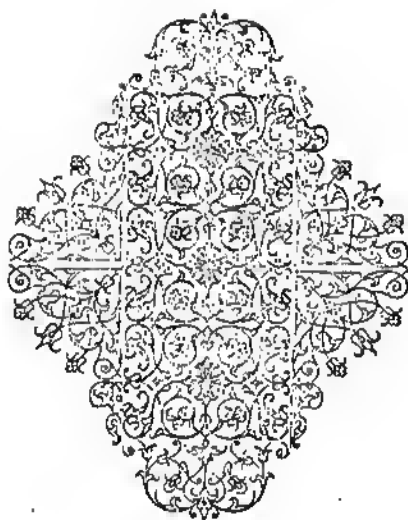
﴿ فرائضی زادہ مطبعہ سی ﴾

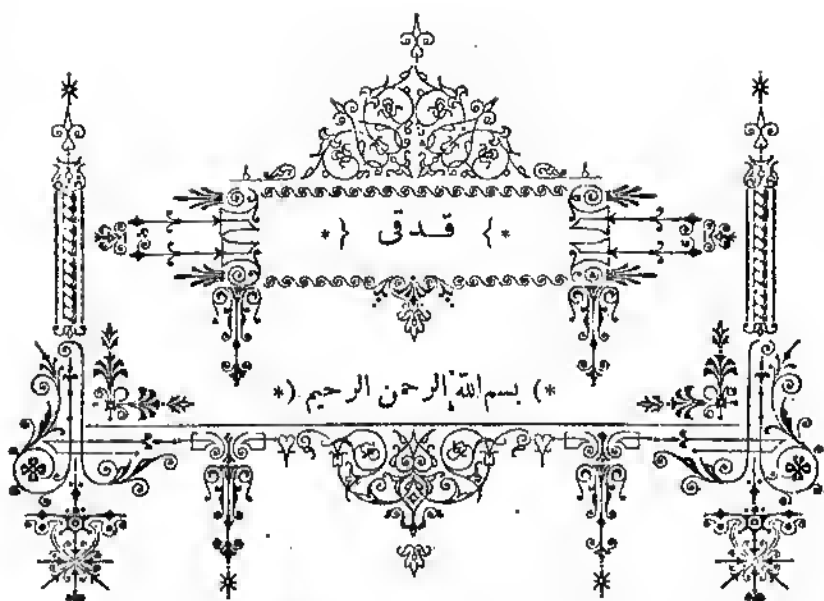
۱۳۱۰

## ❦ مقدمه ❦

مملکتی بولتان طاغستانده تحصیل علومه چالیشور ایکن ملا جامی حاشیه سی  
 عصام اوزرینه حواشی سائرمه فایق صورته (قدق) نامیه بعض کتابلر  
 کنارلرنده قیود متفرقه کوروب هر برینی بیک شوق و محبتله اوقور و کتابه  
 الور ایدم زیرا صحیفه لر طولدیران حواشی به مقابل اشبو قدقنک بر  
 سطر جق اشارتیه قناعت حاصل اولیو بر ایدی آرتق بونک تکمیلنی  
 آرامغه مجبور اولزمیم بر مدت اراشدیروب نه سائت نسخه جموعه سی  
 اله کچوردم مکره بونک مؤلفی (محمد بن موسی القدق الرنجبی الشافعی)  
 اولوب مصرده بالخاصه تحصیل علوم و تکمیل قون ایدرک بزم ستملرمزده  
 نشر انوار فیوضات ایلان بر ذات ایش فقط بونسخه تحریف نسخه  
 اوغرامتله استفاده اولمهیه جق درجه به کلدیکندن و جموعه سی ایسه مذکور  
 نسخه دن عبارت ایدوکنندن بالضروره متعدد یازمه نسخه لر دن تصحیحنه  
 مجبور اولدم فقیر بونکله اوغراشور ایکن در سعادته اودادن بریسی مطالعه  
 ایتک اوزره استدی کندوسنه و یروب مدت مدیده قاهره مؤخرأ بعض  
 حواشی ایله برابر بونک فقرات مناسبه نیک دخی اطراف عصامه کچورلمش  
 و برابرجه طبع ایتدیرلمش اولدینی کوردم چه فائده که مطلوب حاصل  
 اولمهرق بعض فقره لر ی یا کیش یازلمش و بعض جمله لر ی نقصان براغلمش  
 اولدیندن بالطبع متأثر اولوب شمیدی به قدر خصوصیه عصام مذاکره  
 اولدینی صروده تکرار تدقیق و تطبیق ایلدم حاشیه مکمله قدق بلطفه  
 تعالی حصوله کلدی. بنابرین خلیفه رسول امین حامی شرع شریف مبین  
 بیوک سلطان غازی (عبدالجید) خان ثانی اقدیمز حضر تیرنک سایه  
 فیوضاتوایه هایون ملوکنه لرنده مؤلف مرحومه معاً خدمت و اخوانک  
 تیسر تحصیلنه عاجزانه معاونت اولق اوزره ترتیننده کی تصحیحاته ده بالذات  
 اعتنا و دقت ایدرک طبع ایتدیر یورم .  
 (مصطفی)







الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه اجمعين  
 ( قوله يا هاديا لسالك ) منادى شبه مضاف واللام للتقوية ( قوله بحامدك )  
 جمع محمدا بمعنى الحمد ( قوله لتبديل ) متعلق بانعمت او اهدنا ( قوله لشكرما )  
 مصدرية او موصولة اى ما انعم به ( قوله اسباب السعادة ) التى تفضلوا بها  
 علينا ( قوله بمفصل ) اى المبين او المفرق ( قوله كالشمس ) صفة حواش  
 او مفعول مطلق لغواش ( قوله لنجوم درر ) من قبيل لحين الماء ( قوله لغواش )  
 صفة حواش اى مغطاة لكمال ضياها انوار فوائده سائر الكتب ( قوله ولايتوهم )  
 فضلا عن ان يوجد ( قوله غير مكابر ) اى غير مصاند ( قوله وهو الوصف  
 بالجميل ) اختياريا كان اولا ( قوله من انعام ) بيان للجميل الثانى ( قوله على  
 الجميل الاختيارى اه ) اى حقيقة فاطلاق الحمد على ما وقع على صفاته مجاز او حقيقة  
 وحكما فاطلاقه عليه حقيقة وانما التجوز فى تعميم الاختيارى ( قدوله او الحمد  
 عليه اه ) الظاهر ان يقول او الحمد عليه وان لم يكن اختياريا حقيقة  
 لكنه اختياري تجوزا والحمد عليه اعم من الاختيارى تنزيلا فاستعمال الحمد  
 فيه حقيقة فيكون محمودا عليه حقيقة انما التجوز فى ادخاله فى الاختيارى وبعد  
 ما عم الاختيارى الواقع فى تعريف الحمد على الاختيارى تنزيلا كان اطلاق الحمد  
 عليه حقيقة وفى بعض النسخ اذ التعليلية بدل او العاطفة وفى بعضها او لان الحمد



عليه وكلاهما من قلم الناسخ يشهد به عبارة المحشى في حاشيته على تفسير البيضاوى  
 فراجع مع الملاحظة المعنوية ( قوله ليس بمحمود عليه حقيقة ) أى اختصاريا  
 ( قوله امر آخر ) وهو الاختيارى حقيقة فإن قلت ما المحمود به وما المحمود عليه  
 فى قولنا الحمد لله فاقول ان المحمود به تلك الصيغة التى هى من صيغ الحمد والمحمود  
 عليه ما تضمنته من انه مالك لجميع الحمد او كونه مستحقا لمحمد الخلق « فان قلت » ان  
 المحمود به انما يكون ما اتى به من محاسن المحمود له وجملة الحمد لله ليست بذلك قلت  
 ان المقصود بها التثناء على الله لمضمونها من انه مالك اه وذلك المضمون وصف  
 المحمود له الجليل فان قلت يلزم حينئذ ان يتحد المحمود به والمحمود عليه قلت قد  
 يقرر فى محله انه يجوز ان يكونا شيئا واحدا فى اللفظ ومغايرا بالاعتبار كالانعام فى  
 قوله الحمد لله على انعامه فانه من حيث كونه وصف التمتع كان محمودا به ومن حيث  
 القيام كان محمودا عليه فتأمل ( قوله من خلق ما يحمده عليه ) ان كان ممكنا  
 ( قوله والحمد يصح ان يكون اه ) أى على وجه المجاز فلا ينافى ما سأتى فى بحث  
 العدل ( قوله أى كل حمد متعلق لوليه ) فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص المتعلق  
 بالمتعلق وان التعلق انما هو للحمد لا لكونه حامدا فتدبر ( قوله وان يكون مبنيا  
 للمفعول ) ولعله لم يعترض فى المبنى للمفعول للمتعلق ايضا كفى المبنى للفاعل للتلازم بينهما  
 أى الوقوع والقيام فيه بخلافه فتدبر ( قوله أى كل محمودية قائمة به تعالى )  
 فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص الصفة بالموصوف فتدبر ( قوله فجعل الحمد  
 مستعملا ) وهو متمتع عند الجمهور الا بتأويل ( قوله فى كلا معنييه ) المجازيين  
 بارتكاب عموم المجاز ( قوله بارتكاب تكلف ارادة اه ) فيكون من قبيل عموم  
 المجاز v ( قوله لتبىءت كلا معنى الحمد ) أى المجازيين وان كان كلامه فى بحث  
 العدل موها ان المبنى للفاعل حقيقة فتدبر ( قوله له تعالى ) فاللام لاختصاص  
 الصفة والمتعلق معا ( قوله بمعنى انه قائم به تعالى ) فيكون اللام لاختصاص  
 الصفة بالموصوف ( قوله ولا يخفى ما فى جمع الولي والتبى ) من اهمام التناسب  
 كما فى قوله تعالى « والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان » ( قوله  
 والرسول ) أى رسول البشر أى شرعا ( قوله ويكون معه كتاب وشريعة ) فكل  
 رسول نبى من غير عكس ( قوله والاصل أى الراجح فى الاضافة العهد الخارجى )  
 لا مطلقا بل اذا وجد قرينة والا فالاستغراق كما سيحى ولم يكن فى المعرف والا فالجنس  
 كما سأتى ووجهه ان كمال التمييز يحصل به دون غيره والقرينة هنا ان المقام مقام الامتثال

والحاصل ان هذا  
 معنى ثالث للفظ  
 سوى الحقيقة  
 والمجاز منه

لقوله تعالى «صلوا عليه» الآية وهذا ظاهر على ما يأتي في الشرح في بحث المحر وارت  
تبعا للشيخ الرضى وجعل المحشى هناك ذلك من مخالفة اصطلاح اهل البلاغة  
والنحو وهو غير ظاهر فتدبر فالتحقيق الموافق لكلام ائمة الفنين ان اللام  
والاضافة والموصول موضوعة للإشارة الى تكون الجنس او حصه منه  
معلوما للسامع ثم تعريف الجنس ينقسم الى تعريف الحقيقة والاستعراق والعهد  
الذهنى كما يأتي والله اعلم (قوله انتم اهل السنة) وهم الاشعرية والمنازيدية  
(قوله ولو حل على الثاني) وعلى الاول يكون تعميما بعد التخصيص (قوله  
تخصيصا بعد التعميم) مثل قوله تعالى «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى»  
وقوله تعالى «وملائكته وجبريل» (قوله لكن لا بد من نكتة) ليكون الكلام بليغا  
(قوله الى كمال فطانة الطالب) في القاموس فطانة وفطانية مفتوحين (قوله سارت المعاني)  
صفة مبلغا والضمير محذوف اى فيه (قوله وفي ذلك) اى فى اراد اسم الإشارة  
للكنة الثانية واما فى الاول فبحث لا مبالغة فيه تأمل (قوله وهو) لغة (ما استندت  
من علم او مال) وحينئذ تكون من قاد المتعدى (وجاء فادله امثال) وحينئذ تكون  
من قاد اللزوم فى القاموس فاد امثال ثبت او ذهب والفائدة ما حصلت  
وما استندت من علم او مال والجمع فوائد وافدت المسال استفسدت  
واعطيت انتهى فقوله حصلت اى بالطلب ولذلك قال وما استندت ولم يقل وما  
حصل فتأمل (قوله بحل متعلق بوافية) ويحمل كونه ظرفا مستقرا اى متبسة  
بحل اه (قوله فقوله بحل متعلق بالوافية) وهل يتوقف هذا على جعل الفوائد  
كانها وعدت بحلها او وعد صاحبها به فليدبر (قوله والمشارق) ككتاب  
فى الحديث وكذا المشكلات لابي منصور الماتريدى (قوله بلا شائبة تكلف)  
اى بلا ارتكاب تكلف كالتشبيه بتلك الكتب (قوله مزيد تحسين) لما فيها  
من الايهام والتورية (قوله يستدعى بحسب المعنى اه) لان المعنى على التركيب  
الوصفى كما يأتى (قوله بحسب اللفظ اه) احترازا عن حذف الموصول مع بعض  
صلته كما يأتى فى بحث خبر لا (قوله فى مثله) مما تمارض فيه جانب اللفظ وجانب  
المعنى (قوله لانه اهم) من اللفظ لان اللفظ سيق لاجله (قوله لا بد وان يكون)  
الواو لتأكيد اللصوق ويسمى واو الامام (قوله اذا صح حذف المضاف) او كان جزءا  
من المضاف اليه كما هنا (قوله حنيفا) اى ما تلا عن سائر الاديان وهو حال من المنيع

اوالملة او ابراهيم ( قوله ولك الاختيار ) وسياق انه يجب استثناء علم المذكر  
اذ لا اثر لتأنيته الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء كافي طلحة وطلحات و  
يجب استثناء نحو نملة وبقرة اذا اريد به مذكر كما ياتي فراجعه وتأمل ولغائل  
ان يقول قياسه عدم جواز دخول التاء هنا لانه مشترك بين المذكر والمؤنث  
واريد هنا مذكر كافي نحو نملة فندبر ( قوله في رعاية التذكير والتأنيث )  
في الضمير والفعل واسماء العدد ونحوها ( قوله اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى  
مؤنثا ) كلفظة الشخص اذا اطلق على المؤنث ( قوله او بالعكس ) كلفظة النفس  
اذا اطلق على المذكر لكن سياتي في اسماء العدد ان رعاية اللفظ اكثر وقال  
الرضي انه اقيس واكثر فراجعه ( قوله او حدى ) الياء للمبالغة كما في احبى  
( قوله والشيخون ) في القاموس ايضا في مادة ش خ ن الشيخون  
الشيخ انتهى وبه يظهر ان نونه اصلية وياء زائدة فوزنه فيعسول لافعسولن  
كما يتوهم من ذكره مع الشيخ فالاولى ان لا يذكر معه فليتبه له ( قوله من  
استبان في السن ) اى من غير تقييد ببدأ معين او من خسين اه ( قوله  
ماخوذة من غمدت السيف ) اى مستعارة او منقولة اى فليست بحقيقة  
لغوية ( قوله في الجملة استعار ) رمز الى ان التشبيه خفي لاستانه على المنقول عنه  
( قوله بتشبيه الشيخ بالسيف ) اى فهو استعارة بالكناية وانسيات الفعده  
تخييل ( قوله بذات الشجر والنخل ) من عطف الخاص على العام او الوارد  
بمعنى او كافي ككتب الله ( قوله والتقرير جعل الشيء في قراره والحل على  
الاقرار ) وفسر بهما الاستفهام الذى للتقرير ( قوله والا فهو سلاك ) اى  
فقط والا فالسلك اعم ( قوله التقويم ) اى التعديل ( قوله لا يغارق الفوائد )  
اى زائدة على التقرير ( قوله هو كالانساف والحزن ) بل انتساف اشد كما  
في القاموس فهو من عطف الخاص على العام ( قوله ان كان مقصودا  
في التركيب الاضافى ) بان يكون الغرض منوطا به اشار به الى ان المراد  
بالاصل في قول المصنف ونحوه ان المركب الاضافى اذا نسب اليه فان كان الثانى  
مقصودا اصلا قيل زبيري وعمرى هو التركيب الاضافى لا ان يكون له اصل  
معنى على حياله سواء تعاق الغرض به او بالجزء الاول حتى ينتقض اميد  
مناف كما فصله شرآح الشافيه فراجعهم ( قوله فالنسبة الى الجزء الاول ) اى

سواء كان الجزء الاول مقصودا ام لا فان خص بالاول بقى قسم ثالث لكن  
 الكلام في وجوده ( قوله والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول )  
 وعلى تقدير كون الثاني مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو شمس الدين وبدر  
 الدين ونور الدين ( قوله ليجعل الشخص ضياء الدين ) ظاهره يفيد اشتراط  
 كون الجزء الاول مقصودا كالثاني وظاهر مفهوم قوله وان لم يكن مقصودا فيه  
 ام يخالفه فانه يفيد انه اذا لم يكن الجزء الثاني مقصودا فيه فالنسبة الى الاول سواء  
 كان مقصودا ام لا وان قيد ذلك بما اذا كان الاول مقصودا بقى قسم ثالث غير  
 معين فتدبر ( قوله والمقصود في ابن الزبير الزبير ) وعلى فرض كون المضاف  
 مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو ابن عمر وابن عباس ( قوله بخلاف عبد مناف )  
 اورده ههنا تنبيها على ان الاراد المشهور لا يرد على تقديره لكن عن سيدييه  
 انه سأل الحليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال اما القياس فكما ذكرت  
 لك الا انهم قالوا منافي خوفا للبس انتهى فاقاد ان ذلك القياس يعدل  
 عنه عند خوف اللبس فنحو ابن الزبير وابن عمر لو نسب الى الاول حصل  
 اللبس ايضا و ان فرض كون الاول مقصودا فتدبر ( قوله اظهار كماله )  
 اي الشخص المسمى بعبد مناف ( قوله بحسب اصل المعنى ) فان الاعلام وخاصة  
 الالتساب قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كما قالوا في ابي لهب ونحوه ( قوله  
 فيشعر بانه بضئ القلوب ) فكانه من قيل التورية بابهام النسبة الى الضياء  
 مع ان النسبة الى ضياء النبيين لكن في التورية يراد احد المعنيين وههنا كلاهما  
 مقصودان احدهما اصالة والاخر تبعا فليكن من قيل مستبعات التراكيب  
 كما قالوا في التعريض ونحوه والله اعلم ( قوله الاولى ترك الجمع ) فيه لطافة  
 ( قوله لانه لأفائدة فيه ) وفيه ان الجمع اعم فيفيد انه باعث للمطلق كالمقيد بالالفظة  
 قوله عن المساواة ) التي هي احسن من كون الثانية اطول و هو احسن من  
 كون الاولى اطول ( قوله ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود ) كما قالوا اول  
 الفكر اخر العمل ( قوله لكن لم يتاخر في الوجود ) فأتى بالكاف ( قوله لصح )  
 اي لا يحتاج الى آلة التشبيه ( قوله وكفى في النسبة ) اشار به الى ان ما في  
 الشرح اتم و اولى بالنظر الى النسبة كما لا يخفى ( قوله مشتق من السور ) اي  
 مأخوذ ومنه سور الهرة ( قوله بمعنى بقية اه ) على ان الاشتقاق قد يكون



من اسم عين ( قوله للمسيبات ) اى للاشياء المسيبات لها على الحذف  
والايصال لما سيجىء في باب اسم التفضيل ان السبب عين المسبب ( قوله  
تجده في حواتى المطول ) وله عليه حواش معروفة بالاطول ( قوله ويمكن  
ان يقال ترك اه ) لكن العمل بالروايتين استقلالاً لا يقتضى اتيانهما استقلالاً  
( قوله كان دأب المصنفين ) من النحويين اى عاداتهم وطريقتهم ( قوله  
لكونهما ) اى لا يكون الطالب على زيادة بعيرة كما توهم فلا يرد على المص انه  
كان عليه ان يذكر الكل او يترك الكل ( قوله موضوعى العلم ) اى فهما من  
المبادئ التى لا بد من تصورهما ليتمكن التصديق بمسائله ( قوله ولا يتفرع عنه )  
اى لا يتباعد ( قوله ليتمكن الشروع فى الفن ) اى مسائله التى يحكم فيها  
عليهما او على اقسامهما « اعلم ان النحو مسائل كثيرة ومع كثرتها تسمى  
علماً واحداً و تفرد بالتدوين فلا بد من جهة اى سبب لوحدهما فى الاسم  
والتدوين وذلك السبب اتحاد موضوعها اى اللفظ الموضوع واتحاد قائدهما  
اى معرفة الاعراب فاذا اريد تعريف علم النحو يعرف بالنظر الى احد الامرين  
بتعريف جامع مانع مثال الاول النحو علم يبحث فيه عن اعراب اللفظ الموضوع  
ومثال الثانى النحو علم يعرف به الاعراب فالشارع فى النحو لا بد ان يتصوره  
اما باحدهما او بوجه اعم مثل النحو علم يعرف به حال اللفظ الموضوع او بوجه  
اخص مثل النحو علم يعرف به اعراب الاسم ليتمكن الشروع فيه لكن فى الوجه  
الاعم لا يامن الاشتغال بما لا يبنى وفي الاخص لا يامن من فوات شئ مما يعنى فلا  
يكون على بصيرة و اما اذا عرفه بالمساوى فيتمكن من مقدمتين من طرف  
التعريف وعكسه و هما ان كل مسألة لها دخل فى معرفة الاعراب فهى من  
النحو وكل مسألة لا تدخل لها فيها فليس من النحو فيكون متمكناً من ترك  
ما ليس منه وتحصيل ما هو منه وان يصدق بموضوعية موضوعه اى اللفظ  
الموضوع وبان معرفة الاعراب هى غايته حتى يزداد بصيرته ونشاطه والله  
اعلم ( قوله هو من التعريف ) كما يقتضيه قوله بدأ بتعريف الكلمة ( او  
المعرفة ) كما يقتضيه قوله كيف يبحث ( قوله مبنى البيان ) اى الدليل ( قوله  
يستدعيها عليه ) اى على ذلك الوجه ( قوله فان تمت تم والا فلا ) اشارة  
الى ان تلك الدعوى ممنوعة لان صحة الحكم على شئ لا يقتضى الا تصور

بوجهما وهو لا يتوقف على تعريفه ولو قيل ان الغرض من النحو انما هو  
 معرفة احوالهما من حيث الاعراب والبناء بحيث يتمكن من تطبيق كلامه بكلام  
 العرب بلا خطأ في كيفية التراكيب وذلك الغرض انما يتم بمعرفة الكلمة والكلام  
 واقسامهما واقسام اقسامهما وتفاصيل احكام كل قسم منها وذلك يقتضى معرفة  
 كل منهما ومن اقسامهما على وجه جامع لافراده مانع لاغياره فلذلك جرت عادة  
 العلماء بمجمل المبادئ التصورية من اجزاء العلوم لم يبعد والله اعلم (قوله اربعة)  
 وان كان في الظاهر وجهين فقط (قوله توقف تحقق المفهوم) اى تقومه  
 وتمايه في نفسه (على تحقق المفهوم) لان الجزء مقدم على الكل في التحقق  
 والمعرفة (قوله فتدبر) اشار به الى ان الوجهين الاخيرين وان كانا صحيحين  
 في انفسهما لكنهما لا يفيدان المطلوب وهو تقديم تعريف الكلمة على تعريف  
 الكلام الا ان يقال بان تقدم الفرد يناسبه تقديم التعريف وان لم يستلزمه والى  
 ان الوجهين الاولين لو صحا في انفسهما لافادتا المطلوب لكنهما غير صحيحين  
 ظاهرا لان الجزء من مفهوم الكلام انما هو نفس الكلمة لا مفهومه التفصيلي الا  
 ان يدعى انهما في حكمه والله اعلم (قوله ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق)  
 اى معناه حتى يكون معنى تضمينا للمشتق اذ لابد في الفرع من زيادة هي الغرض  
 من صوغه من اصل ليكون علة غائية ولكن كثيرا ما توجد الفاظ لا تدل  
 على معنى المشتق منه الا بالالتزام كما يظهر من مراجعة كلامهم في بحث الاشتقاق  
 المحقق والواضح من بحث ذى الزيادة فراجعته وتدبر (قوله ويعلم اه)  
 فيه اشارة الى اختياره له بل الظاهر الاكتفاء بالضرورة ولو بالواسطة كفى  
 تحجير واستنوق فتدبر (قوله في تحقيقه) اى تحقيق انه يكفى كاهو الظاهر  
 فراجعته (قوله فهو اسم) للآثر الحاصل من ذلك الفعل (قوله يكون جازيا  
 في الالفاظ) ويحتمل ان يراد التشبيه به في التأثير بما يدرك حسا فيؤدى الى ما  
 ذكره البيضاءوى فيوضح الاشتقاق فتدبر (قوله يدل على انه اراد التأثير باحداث  
 الالم) وهو المتبادر من قوله كالجرح لقائل ان يقول هذه الدلالة انما تتم لو قال  
 وقد عبر بعض الشعراء عن ذلك التأثير او نحو ذلك فلما قال عن بعض تأثيراتها  
 دل على انه اراد بقوله لتأثير معانيهما مطلق التأثير لكن قوله كالجرح ظاهر  
 في انه اراد التأثير باحداث الالم لان وجه التشبيه يلزم فيه كسونه اظهر في المشبه به

فأما ( وفي تفسير البيضاوي ) الظاهر أنه منع للحصر المفاد بقوله وهو الجرح اه  
 أي فالاشتقاق ظاهر حينئذ ( قوله وهو التأثير ) أي تأثير المدرك بالاضافة إلى الفاعل  
 ( قوله المدرك ) أي المدرك آله ( قوله بأحدى الحاستين ) أي وعليه فلا أشكال  
 في اشتقاقه بالمعنى المشهور ( قوله ولم يبلغ ذلك ) أي ولم يثبت ( قوله ولو بلغه  
 لم يرض ) لكن لم يثبت أنه قال من الشعر الايتين معروفين كافى القاموس فراجع  
 ( قوله بمعنى اللغة ) وهو الاقرب لغرض الشارح ( قوله او للفرق بين الجنس  
 والواحد ) كما هو الحق وسيأتى أنه لاخير في التزام كونه اسم جنس فراجع  
 ( قوله حيث عرض للكلام هذا التخصيص ) كما يأتى في الشرح في بحث الجمع  
 فراجع ( قوله هذا التاويل بعيد عن مظان اه ) يفيد أن حاصل التاويل هو  
 تقدير المضاف مع الاستغناء عنه من حيث المعنى وظاهر كلام عبد الغفور  
 أن التاويل هو أن يراد بالكلم بمضاهيها لا بتقدير مضاف ويكون تذكير النعت  
 لأنه نعت لما هو في معنى المفرد لا لأنه نعت للمضاف المقدر فراجع ( قوله  
 اذ ليس من دأب اللغة اه ) أي بل العادة في التقييد إيراد المطلق ثم اتباع ما  
 يخصه نعتا أو غيره فلا يحتاج في نحو جاشى الرجال العالمون إلى تقدير البعض وإن  
 لم يكن العلماء إلا بعض الرجال بل يكفي في أداء ذلك الغرض التقييد بنحو النعت  
 من غير ذكر البعض ولا تقديره والله أعلم ( قوله وكأنه لهذا رجح ) أو لأنه  
 ليس من صيغ جمع مثل الكلمة ( قوله ويمكن رد شاهد الجنس ) وهو عدم  
 تانيث نعت ( قوله قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو ) عبارة المحققين  
 كالسيد رحمه الله إذا افاد الكلام شمول الحكم لكل فرد فرد فكانه بطل معنى  
 الجمعية وذلك غير صريح فيما قاله فأما ( قوله يبطل معنى الجمع ) من راجع  
 كلامهم عرف أنهم إنما صرحوا بشمول الحكم في نحو لا يجب الظالمين لكل فرد  
 من حيث أنه لا فرق بين الواحد والجماعة في مثل ذلك الحكم بخلاف نحو  
 الرجال يحملون الصخرة فالحكم على الجماعة لا يتعدى إلى كل فرد بدلالة العقل  
 فكان الجمع في الاول بطل من حيث الحكم وليس مرادهم أن الجمعية بطلت بالكلية  
 حتى يصح إطلاق الجمع حينئذ في الاثبات على الواحد فقط ويصح إجراء أحكام  
 اللفظ المفرد عليه من تذكير وإفراد نعت مثلا وقوله لزم اه هذا اللزوم ممنوع لاسيما  
 عند من لا يقول بمفهوم المخالفة ومن يقول به له شروط عنده وتحققها ممنوع هنا مع

ان المثنى والجمع لم يعدوا من صيغ ما يعتبر مفهومه الا ان عدا من قيل العبد  
وهو اضعف المفهومات واما قولهم في نحو لا تزوج النساء ولا املك العبيد  
بان يحتمل بفرد واحد فلانه اشتهر في العرف لعموم السلب لا سلب العموم والله  
اعلم ( قوله لم يؤثرت عنه ) ونظيره في عكس ما ذكرنا حكاية الاخفش من قولهم  
الدينار الصفر والدرهم البيض فان المفرد لما كان في معنى الجمع لكون اللام  
للاستغراق صح وصفه بلفظ الجمع فالخاصل ان الجمع اذا دخل عليه اللام تحول  
الى حكم المفرد كما ان المفرد اذا دخل عليه اللام تحول الى حكم الجمع وبذلك  
يظهر ان ليس المراد الاشمول الحكم لكل فرد وان قوله لم يؤثرت عنه  
مجرد قياس لا يساعده نقل لا سيما وقد ردوا ما حكاها الاخفش كما تقرر  
في محله ولعله اشار بالامكان الى نحو ما ذكرنا والله اعلم ( قوله لزم ) ان قلنا  
بمفهوم الخسافة في مثله وهو محل بحث ( قوله ان لا يصعد الكلمة الطيبة  
الواحدة ) وقد يقال بل هي مسكوت عنها ( قوله للجنس ) اى الحقيقة  
فقوله لان اه تعليل لكون اللام للجنس اى الحقيقة ( قوله الاشارة الى ما  
يعرفه المخاطب ) اى الى ان المخاطب يعرف مدخوله ( قوله فهمي لام الجنس )  
اعم من الحقيقة والاستغراق والعهد الذهني وسيأتي في بحث المعرفة ان الاستغراق  
والعهد الذهني من اقسام لام الجنس فراجع ( قوله كما في الانسان حيوان  
ناطق ) لان المساهية هي المقصودة في التعريف اى وما نحن فيه من هذا  
القسم ( قوله من حيث هي ) الاول مبتدأ راجع الى المساهية  
من غير ملاحظة شئ والثاني خبره مع ملاحظة الحصر اى لان حيث صدقه على  
الافراد ( كما في ادخل السوق ) حيث لا قرينة للعهد الخارجى ( قوله واما ان  
يشار بها الى قسم ) اى الى حصة اى فرد نوعى او شخصى من اقسام مفهوم  
اللفظ ( قوله سبق فهمه ) لكونه مذكورا قبله او في حكم المذكور اى وما هنا  
ليس كذلك فلا يحتمل على العهد الخارجى ( قوله ثم الجنس ) اى المفهوم الذى  
يشار اليه باللام ( لا محالة تحته كثرة ) لان لام الجنس يشار بها الى مفهوم  
اللفظ الذى كان كليا معلوما عند السامع ولكون المشار اليه كليا سعى لام  
الجنس كما ان اللام اذا اشير به الى قسم ذلك الكلى يسمى لام العهد الخارجى  
لكون ذلك القسم قد انفرد من بين سائر الاقسام بسبق ذهن اليه بقرينة

ذكره سابقا مثلا او كونه في حكم المذكور نحو اغلاق الباب لمن دخل الدار والله اعلم ( قوله وبهذا الاعتبار يتوهم اه ) قد يقال اذا كان الجنس محتملا للقليل كالكثير وانما المختص بالكثير هو عنوان الجنسية لا ما يطلق عليه لفظ الجنس كالتمر والماء فلا وجه للتوهم ولا سيما اذا كان المراد بالجنس في اللام ما يقابل القسم لا ما يقابل الوحدة فتدبر ( قوله بين اللام والتاء ) اوبين مدلوليهما ( قوله اى بين اللام والتاء ) كما هو الظاهر لفظا لانهما المحدث عنهما ( قوله او بين الجنس والوحدة ) كما هو الظاهر معنى لان توهم المناقاة انما نشأ منهما ( قوله ولا يخفى ان توهم اه ) قال السبكي قولنا زيد قائم لا يدل لفظه على الاثبات والاخبار والاثنافى ما زيد قائم وهل زيد قائم وانما هو موضوع لمطلق النسبة والتجرد او عدمه هو المعين لطرف وعلى هذا القياس رجل والرجل وتمر وتمر وقائم وقائم ويضرب ولم يضرب الى غير ذلك فمعروض التاء في الكلمة هو المطلق لا المجرد ومعروض اللام هو المقيد بالوحدة والاشارة بها الى الفرد المنتشر كما هو ظاهر ( قول الشارح لجواز انضاف الجنس بالواحداه ) اى فيجوز ان يدخل التاء بعد ما دخل اللام وعكسه فعلى الاول يكون اللام في نحو التمرة للاشارة الى الماهية المطلقة والتاء لتمييزها بالوحدة فيصير الفرد المنتشر بعضه مشارا اليه بالللام وهو مطلق الماهية وبعضه غير مشار اليه وهو قيد الوحدة التى عرضت بالتاء وعلى الثانى انتشار اليه بالللام هو الماهية مع قيد الوحدة وقولنا الفرد المنتشر الى آخره مبنى على ما هو التحقيق لا على الجدل فتدبر ( قوله لان المناقاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ) ان اراد به المناقاة التى يقتضيا عدم اطلاقه الا على الثالث فصاعدا فهو ممنوع فان ذلك مشروط بعدم التاء وان اراد به المناقاة بين الجنسية الوضعية والوحدة فذلك لا ينساقى الوحدة بل انما ينساقى الاختصاص بالوحدة فتأمل ( قوله لازمة ) اى لا فرق في توهم المناقاة بين ما قبل دخول اللام وما بعده وليس المراد تحقق المناقاة بينهما ( قوله بان الجنس يوصف ) وعكسه ( بالوحدة ) الاعتبارية ( قوله الزامى ) تفسير جدلى كانه قال لانسلم المناقاة بينهما وانما تنافيان لو كانت الوحدة حقيقية لم لا يجوز كونها اعتبارية وهى لاتناسق الكثرة اذ كل

كثرة تقبل الوحدة الاعتبارية ( قوله ليس لوحدة جنس ) والا لصدق  
 نحو ثمرة والثمرة على ما يصدق عليه تمر والتمر وهو باطل ضرورة ( قوله  
 بل لجعل اه ) بل الظاهر ان التاء تقيد المفهوم بالوحدة الشخصية المطلقة  
 فيؤل الى الفرد المنتشر ثم يشار باللام الى المجموع من المقيد والمقيد ويحتمل اعتبار  
 الوحدة بعد الاشارة فيكون الحاصل ان المعرف باللام والمشار اليها بها هو  
 مطلق المفهوم وقيد الوحدة عارض له وهو الموافق لظاهر عبارة المحشى  
 رحمة الله تعالى عليه ( قوله حتى لا يصح ) كما كان يصح ذلك قبل دخول  
 التاء ( قوله جعل كلمتين ) بل ثلث تأمل ( قوله وهذا لا ينافي الكثرة اه )  
 لانه غير مختص بالشمول دفعة بل صالح للشمول على وجه البذل والنوهم  
 انما نشأ من الاول ( قوله بتاويل ما يطلق عليه الكلمة ) بناء على عموم  
 المشترك او عموم المجاز ( قوله الا بعد تكليف تأمل ) اى الا عند ضرورة  
 موجبة للقول به فان عموم المشترك وعموم المجاز لا يصار اليهما الا عند تعذر  
 الحقيقة فقط والمجاز فقط فكيف يصار اليه مع ظهور الجادة فقوله تأمل  
 يحتمل كونه مضافا اليه اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله كما يحتمل كونه  
 امرا اشارة الى انه بقى وجه آخر وهو كون اللام لتعريف الفرد النوعى  
 من المعنى اللغوى وان ابنى عنه ظاهر المقام والمقال ( قوله لانه يقال  
 ذلك ) الظاهر من انه اه ليطابق السؤال ( قوله فيما اذا رعى النواة اه )  
 لكنه موقوف على السماع والتبادر فتدبر ( قوله فلم لم يعتبروه ) اى منقولا  
 منه ( قوله قال فى القاموس اه ) لكن الجوهرى صرح بخلافه حيث قال و  
 لفظت الكلام وتلفظت به اى تكلمت به انتهى وقد صرحوا بان نقله لا يخل  
 بمخالفة نقل القاموس له فراجع ( قوله لا اللفظ ) وحده ( قوله وبعد فيه ) اى  
 فى تخصيص ما هو بمعنى الرمى بكونه منقولا منه تدبر ( قوله والاول ) اى الذى  
 بمعنى الرمى ( قوله فى عرف اللغة ) اى العرف العام ( قوله كالكلام ) الذى هو  
 فى اصل اللغة بمعنى التكليم ( قوله ما يتلفظ به ) اى حقيقة ( قوله وانما العادة )  
 الغالبة ( هو العكس ) قال فى المطول اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون  
 مجازا اى ان قامت قرينة على ارادة اللزوم فقط وقد يكون كناية اى اذا  
 اريد اللزوم مع جواز ارادة اللزوم وقد يكون مرتبلا وهو المنقول لا

لتناسبة وقد يكون منقولاً أي بان نقل لتناسبة فنه ماغلب في معنى مجازي للمعنى  
الاول حتى حجر الاول فهو في اللغة حقيقة في الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح  
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء  
فانه في اللغة حقيقة في الدعاء ومجاز في تلك الاركان وفي الشرع بالعكس ومنه ما  
غلب في بعض افراد المعنى الاول كلفظ الدابة فهو لغة لما يدب على الارض فان  
اطلق على الفرس باعتبار خصوصيته مع الدبيب يصكون مجازاً لغة واما عرفاً  
فبالعكس ورعاية معنى الدبيب فيه لمجرد التناسبة بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى  
فيه لصحة اطلاق اللفظ على كل ما فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق  
الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل  
ما يوجد فيه الدبيب ولا اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء انتهى مع اختصار  
( قوله فلذا جعل اصل اه ) ولقائل ان يقول ان ما هو بمعنى الرمي لا يشمل  
المنوى ايضاً ولعله لهذا قال ويمكن اه ( قوله انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ )  
مع ان فيه تعدداً في النقل ( قوله ليكون ) اي هذا النقل الذي بعد الجعل ( قوله  
ما يمكن استعماله ) بان يوضع اه ( ما لم يمكن استعماله ) بان لم يوضع اه ( قوله  
فالصواب ) الاولى الاصواب لكن قد يستعمل الصواب بمعنى الاصواب ( قوله  
كجعله جزء الكلام المعقول ) صريح في القول بالوجود الذهني كما هو عليه  
جمهور الحكماء وعلى هذا صدق القضية اللفظية والعقلية عند الجمهور انما هو  
مطابقتها للواقع وكذبها عدم مطابقتها ومعلوم ان القضية العقلية من قبيل العلوم  
مع ما في الحكم من الخلاف والنخسار ان علمنا من قبيل الكيف كما تقرر في  
محله واما الواجب والممكن والممتع فباعتبار الوجود الاصيل اي في الواقع  
واما الوجود الظلي في الازهان فكيف يجب اه مع حدوث العلوم والاذهان نعم  
يتصور التقدم في العلم القديم وهو محل تأمل تدبر والكلام المعقول عبارة عما  
في الذهن لا عما في الخارج والوجود والامكان انما هو في نفس الامر وما في اللفظ  
والذهن دليل على ما في نفس الامر الاول بالوضع والثاني بالطبع كما قيل  
والمدلول ما في الواقع فالقول بان جزء الكلام المعقول يكون واجبا محل تأمل  
اذ الواجب انما هو للوجود الاصيل لا الظلي فتدبر ( قوله فهو ليس من مقولة  
معينة ) بل الظاهر ان المعقول من مقولة الكيف لانه علم ( قوله بل يكون تارة

واجبا ) هذا انما يتم اذا كان الحاصل في الاذهان عين ما في الخارج بعين الوجود  
 الاصيل ودون اثباته خرط القتاد ( قوله ما وضع لمعنى مفرد ) وصریح كلام  
 المص في المختصر ان المفرد عند النحاة ما لا يصح التلغظ به حينما من  
 الاحيان مرتين والمعنى الذى ذكره الشارح انما هو عند المنطقين  
 وعلى ذلك جرى الشارح المحقق عضد الدين ( قوله تدبر ) حتى تطلع على ان  
 تاء الوحدة توجب تانيث الضمير اولا ( قوله نفس السامع ) والتساظر ايضا  
 ( قوله مخصوصا بالموضوع ) بناء على دخول الباء على المقصور ( قوله مخصوصا  
 بالمعنى ) بناء على دخول الباء على المقصور عليه ( ليحسن مقابلة مع اطلاق لاعلم )  
 اى مطلقا او باحدى الحواس والا لاستغنى عن الاطلاق ( قوله فانه فعل المفيد )  
 ولا شك ان مقابلة فعل شخص بفعله احسن من مقابلة فعل غيره ( قوله ان ينصرف  
 الاطلاق ) فيه لطافة ( قوله الى معناه العرفى ) وهو ضد المنقيد ( قوله فاعرفه )  
 فسيأتى انه لا يتم الجواب بانصرافه اليه ايضا ( قوله الاولى بل معنى اطلق ) او  
 ترك مع ضم ضميعة ( قوله ولذا لم يكتف باحسن ) بمعنى علم باحدى الحواس لا  
 بمعنى ابصر ( قوله وكذا الحال في الوجه الثانى ) وهو الجواب الثباتى اى ليكون  
 المراد من الاطلاق ان يستعملها اهل اللسان لم يكتف باحسن ( قوله من الاطلاق )  
 فيه لطافة ( قوله والصواب اه ) سياتى من تحقيقه رحمه الله تعالى ان تذكر المعنى في  
 ضمن تذكر الوضع ليس من دلالة اللفظ فالسامع لكلمة من مثلا اذا تذكر وضعه  
 تذكر الموضوع له اجمالا فاذا لم يكن هذا من دلالة اللفظ لم يبق الا التوجه اليه من  
 حيث انه مراد اللفظ كما سياتى وتحقيق ذلك بدون ضم ضميعة ممنوع ودون اثباته  
 خرط القتاد ولوقيل الوضع بالمعنى الاخص وهو تخصيص شئ بشئ بدون  
 اشتراط تخصيص قبله والوضع بالمعنى الاعم هو تخصيص شئ بشئ سواء كان  
 بشرط تقدم تخصيص قبله اولا لم يبعد فتدبر ( قوله وعند سماع الحرف  
 يفهم اه ) بخلاف المعنى المجازى ( والدلالة على معنى ) في قوله الا انهم ما دل على معنى  
 في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة جواب سؤال مقدركا انه قيل اذا فهم من  
 الحرف معناه بدون ضم ضميعة كان دالا على معنى في نفسه وحينئذ يشك  
 تعريف الاسم والفعل والحرف وحاصل الجواب تخصيص الدلالة في تلك التعريفات  
 بالتفصيل فتأمل ( قوله في نفسه ) او في غيره بضميعة تأمل ( قوله اى



اصطلاحاً) قدمة لما في اللفظ من الاحتمال ( قوله بصحة القصد ) اي بما يوضح  
ان يقصد بشئ ( فليس ما يقصد باللفظ ) اي مثلاً ليدخل فيه الدوال الاربع  
( قوله حتى يصح اطلاقه عليه ) فيصح نقله الى ما يقصد بشئ ( قوله مناسبة ) من  
حيث تعلق الفعل بهما ( قوله يصح ان ينقل ) وكون المنقول منه اعم اغلبي لا كلني  
( قوله بل يصح ان يكون اسم زمان ) لان تلك المناسبة متحققة فيه ايضا مع ان  
اللفظ مشترك بينهما قياساً ( قوله اي لغة ) حقيقة او مجازاً ( مما لا يدعو اليه  
معنى ) فيه لطافة ( قوله وتبديل الكسرة بالفتحة ) الاولى تبديل الفتحة بالكسرة  
( قوله وهذا اقرب الوجود معنى ) لانه من نقل العام الى الخاص ( قوله واستعماله  
في جزء معناه مجازاً ) فالتجريد من باب ذكر الكل وارادة الجزء ( قوله الدال )  
لفظاً كان او غيره ( قوله كدلالة لفظ دير على وجود الالفاظ ) وكدلالة الاثر  
على المؤثر ( قوله بملاحظة حال الالفاظ ) من كونه متوقفاً على الالفاظ  
بالضرورة ( قوله في نفسه ) اي من غير حاجة الى ملاحظة الوضع والطبع  
( قوله عند وجود المعنى ) الاولى المدلول ( قوله كدلالة اح اح ) وكدلالة  
الحمرة على الحجل ( قوله لا يقتضي ذلك ) وانما يقتضي محلاً يقوم به بل انما يقتضيه  
ملاحظة اه ( قوله على كون الدال ) لفظاً او غيره فالاقسام ستة ( قوله  
والدوال بالطبع اه ) ففيها دالان ( قوله والثالثة لا تخرج بقيد الوضع ) بل  
بقيد الحيثية كما يأتي ( قوله لمزيد الاهتمام ) فهو من عطف الخاص على العام  
لنكتة كما في قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وملائكته  
وجبريل ( قوله لدالاتها ) كما ان للكلمة دالتين بالوضع والعقل ( قوله المهمة )  
اي القضية المهمة التي في قوة الجزئية ( قوله لا السكلية ) وان كان الجمع  
المعرف ظاهراً في الاستفراق ( قوله لان حروف الهجاء ايضا  
مهملات ) يتأمل في كليتها مع قوله الاتي لان كثيراً الا اذا اريد  
حروف الهجاء التي لم توضع كما يأتي او اريد قيد الحيثية كما يأتي ايضا  
( قوله والعاطف من حروف الهجاء ) اي بخلاف نحو ثم وحق وبل ( قوله  
وغير ذلك ) ككاف التشبيه وباء الجر وسين الاستقبال واللامات ويحباب  
عن اصل النظر باننا لانسلم ان همزة الاستفهام من حروف الهجاء لان  
الموضوع للاستفهام هو الهمزة المفتوحة والذي من حروف الهجاء هو

مطلق الهمزة من غير ملاحظة سكون و حركة مخصوصة وهكذا سائر  
المذكورات فليس في حروف الهجاء ما وضع لمعنى اصلا وقوله الموضوعه اه  
صفة مساوية لأمقيدة وعلى هذا لاحاجة في اخراجها الى قيد الحية وعلم  
من ذلك ان حروف الهجاء ويقال لها حروف المباني ايضا كما انها  
اصل للكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كذلك هي اصل للكلمة التي على  
حرف واحد والقول بالتقطيع والتركيب انما هو بالنظر الى الغالب فأمل  
وراجع (قوله وليست) التأنيت باعتبار الخبر من قبيل من كانت امك (قوله  
صفة مساوية) يل صفة خاصة (قوله بعض حروف الهجاء) وهو الذي لم يوضع  
لمعنى (قوله فينبغي ان يخرج) اى من تلك الحية (قوله لانا نقول نعم اه)  
علة التي اى لابد ان يخرج كلها لكن المخرج لكها ليس قيد واحد بل  
بعضها يخرج بقوله لمعنى وبعضها باعتبار قيد الحية (قوله بل خروج  
جميع تلك الامور) اى وان كان خروج بعضها بقوله لمعنى (قوله  
باعتبار قيد الحية في التعريف) بان يراد به ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد  
من حيث انه لفظ وضع لمعنى مفرد وفي كلام الشيخ ابى على لولا الحيات  
لبطل التعريفات نقله الشراح عن الشفاء وفي شرح التلخيص ان  
قيد الحية معتبر في تعريفات الامور التي تختلف باختلاف الاضافات  
وان لم يذكر في اللفظ فراجع (قوله ليتضح فساد التعريف) لان التعريف  
انما هو للكلمات لا للالفاظ (قوله فيه انه ان اراد اه) حتى يلزم  
من كونه اعم ان يكون المعنى اعم (قوله وهو اخص عما يتعلق به القصد) لانه  
يتناول ما يقصد بشئ وما لا يقصد به (قوله للمهد الخارجى) فيكون الاشارة  
باللام الى القصد المقيد المذكور قبل بقوله ما يقصد بشئ (قوله لا يخفى ان هذه  
القضية طبيعية) اذ العموم من عوارض المفهوم لا الافراد (قوله والطبيعية  
لا تنتج اه) كما اذا قلنا زيد انسان والانسان نوع لا ينتج زيد نوع (قوله  
تقى كلية الانتاج اه) اى سلب عمومه لاعموم سلبه (قوله والحيوان الناطق  
كله) فالانسان كل (قوله لافائدة) الا الطباق مع المركبة (قوله والفاظ  
مركبة) لدلالة جزئها على جزء معناها (قوله المستعملة في مقام الحكم)  
الذى هو منشأ السؤال (قوله في مقام نقض اه) بالالفاظ والكلمات المفردة

( قوله ان الجواب عن الاشكالين بالمنع ) يعنى ان المعروف هنا كما صنف مسائل والمشكل مستدل اما ابتداء على ما صوبه بعض الفضلاء واما على وجه المعارضة التقديرية فتدبر بعون الله تعالى ( قوله اى لا نسلم اه ) لم لا يجوز ان يكون المواد المذكورة كلها موضوعة لفظه ومكلى ( قوله فى صورة الدعوى ) بقوله ليس ههنا لفظ وضع او قوله الا ان يقال اه حاصله ان المشار اليه بقوله هذا الحكم هو ما بعد بل لا ما قبله فليتأمل ولقائل ان يقول ان جاز فى قانون المناظرة اعتبار الظاهر فما بعد بل وما قبله كلاهما حكم جازم ظاهرا والا فصرف ظاهر الاول دون الثانى محل بحث لانه يصير حينئذ مستدلا مع كونه طالب والظاهر من كلام الشارح انه لا حاجة الى صرف اوله واخره الى الاحتمال والمنع بل هو مبنى على ما جوزه بعض المحققين من المتأخرين من ابطال مقدمة معينة بالدليل او التنبيه كما يجوز ابطال الدليل بالنقض على ان التحقيق ان يحجب ههنا بالمنع فى نحو الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وبالتسليم فى امثال الضمائر لان ما ذكره الشارح من النقض انما هو نقض لكون ذلك الحكم كلياً والا فكون نحو الاسم موضوعاً لمفهوم مكلى لا يمكن دفعه بشاء على ان الحق ان اسماء الاجناس موضوعة لمطلق الماهية لالفرد منتشر ( قوله فلو صرف عن الظاهر اه ) فكان الشارح قال ان اراد الجزم كما هو الظاهر فهو منقوض اه وان اراد الاحتمال الذى هو اللائق بسند المنع فتثبت المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر لكن بقى انه يحتمل ان الشارح اراد بالنقض ابطال السند المساوى بل هو الظاهر من سياق كلامه بل لو قيل انه اراد ابطال مقدمة الدليل اى كايته بالاستدلال على بطلانها بامثال الضمائر كما جوزه بعض الفضلاء لم يبعد والله اعلم ( قوله فصرف الكلام ) اى كلام الجيب ( قوله ولا ينفع ) للمجيب ( قوله نفعا معتدا به ) قيد به لانه نافع فى الجملة اى فى دفع قول الشارح ان هذا الحكم منقوض والله اعلم ( قوله وانما هو انه كذلك ) لكن ظاهر قولهم فيما تقدم ان الدوال الاربع داخلة فى قوله وضع لمعنى مفرد لا فى قوله لفظ وظاهر قولهم فيما يأتى ان ذكر الدلالة على معنى مفرد لا يعنى عن ذكر الوضع صريحان فى كون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع وفى ان الافراد لا يستلزم الوضع ولذلك عرفه السيد قدس سره فى حاشية المتوسط وغيره بما لا يدل جزء داله على

جزئته فراجعته ( قوله بل لم يسمع ) فيه اشارة الى امكانه في نفسه وانما الكلام في وقوعه في الاستعمال ( قوله مخصوصان ) اى في الاستعمال والعرف ( بالالف ظ الموضوع ) راجع شرح الانموذج ( قوله بنى على الاهمال ) اى على ان يكون القضية مهمة ( قوله اذا علق فعل ) كوضع ( قوله ان ماتعلق به ) وهو الشئ الذى عبر عنه بتلك الصفة ( قوله قبل تعلق هذا المعلق ) اى وضع لاسبابه ( قوله خلاف ذلك ) اى كونه بصفة يفهم الصفة بسبب تعلق هذا المعلق ( قوله لانه يوجب اه ) وقد تقدم منه انه قد يكفى في المعنى بصحة القصد والظاهر ان القصد بالفعل انما هو بعد الاستعمال وصحة القصد انما هو بعد الوضع الا ان يكتفى في الصحة بالقوة البعيدة اى بامكان الوضع فتدبر ( قوله سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ اه ) بمراجعة كلام الرضى رحمه الله هنا يعلم ان المراد انه ثبت شهرة اصطلاح المنطقيين بوصف اللفظ بالافراد فلا ينبغي اختراع لفظ غير مشهور في معنى في التعريفات وعلى هذا يصح جعله تاييدا لغرض الشارح واما على ظاهر ما نقله المحشى فاما يصح حجة عليه لانه كما هو ظاهر فتدبر ( قوله لان المتكلم به ) اى ابن الحاجب ( قوله باستعمال الماضى ) الذى للتقدم الزماني ( قوله لاوهت ) انما قال اوهمت لان الظاهر في الضمير ان يعود الى ذات الموصوف من غير ملاحظة الوصف معه ( قوله لاستلزام الافراد الوضع ) بناء على ما تقدم ( قوله لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين ) وهو باق على الاصل من البناء على السكون ويكسر عند الساكن ( قوله الانسب ) للسباق ( قوله وان يدعوا اليه ) اى الى جعله صفة ( قوله باعراب لفظ واحد ) لكن ربما يتوهم حينئذ ان حقه ان يعرب باعراب لفظين ( قوله مبنى الاصل ) لانه حرف ( قوله ويحجب ) عطف على ما فهم مما قبله اى يندفع الاعتراض بجعل واحد مضافا اليه ويحجب ايضا بتسليم كون واحد صفة بان المراد اه ( قوله بكيفية ) والكيفية اعم من الاعراب والبناء ( قوله فان المعرب ) اى ظاهرا كما يدل عليه قوله انما يظهر ( قوله اعراب بالحقيقة ) كالحركات اى فالظاهر ان لا يكون جزءا من المعرب ( قوله بجعل الحرف الاخيرة ) فعلمنا اننى والجمع احد الحرفين اى الالف والياء والواو والياء والعامل لتعيين احدهما بخصوصه كما ياتي فكما ان نحو اخوه وفوه معرب بتفسير جزئته كذلك

الثاني والجمع معرب بتغيير جزئه وليس المعرب الجزء الاول فقط لاسيما ان قلنا ان علامة التثنية والجمع بمنزلة سين الاستفعال ونون المطاوعة والدال على التعدد هو مجموع الصيغة فهما كلمة واحدة حقيقة ( قوله فصيح فيهما اه ) لكن هذا لا ينافي دعوى الجفاء اذ المعترض انما حصر في نحو قائمة الظهور لا الصحة حيث قال انما يظهر ( قوله لكنه الحق ببصري وقائمة ) ولقائل ان يقول ان اللام باقية على اصل البناء من السكون كالتبوين فلا حاجة الى الحكم فيه بانه جزء من المعرب بخلاف نحو قائمة وقد يشكل الحكم بكون نحو الاء جزءا من المعرب بالمضارع المعرب بالنون المتأخر عن الالف والواو نحو يضربان ويضربون الا ان يفرق بين الحركة والحرف فتدبر ( قوله في القساموس اه ) وسبب في بحث اسم الفاعل ان التقوية في نحو المعارف والجاهل يكون بالباء وفي غيره باللام فلو جعل الباء هنا للتقوية لكان اوفق بالقياس فامل ( قوله بان اللفظة الواحدة ) اي عرفا ( مالا يصح ) وظاهر كلام المصنف في المختصر انه المراد بالمفرد ايضا فراجع ( قوله ان عبد الله اسم اه ) لكن خالفه في نقل الاتفاق السيد الشريف وفاقا للشارح القاضي عضد الدين فراجع ( قوله كذلك ) اي بالاتفاق ( قوله غريبة بلاسمية ) والتوجيه المذكور غير مرضي بل اللفظة الواحدة ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد كما عند المصنف فتدبر لكن لقائل ان يقول ان المفرد الذي في قول الزجاج شري الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ان كان بمعنى المفرد الذي في قوله وينقسم الى مفرد ومركب يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره كما هو ظاهر وان كان بمعنى اخر فلا بد من بيان مرجح لارادة احد المعنيين هنا والاخر هناك وقد يقال انه يجوز كون القسم اعم من المقسم فليكن العلم اعم من الاسم والاسم اعم من الكلمة كما يقال الحيوان اما ابيض او اسود لكن التحقيق ان تقديره الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم اخص مطلقا من المقسم دائما فتدبر ( قوله والمركب اما جملة اه ) ان اراد انه جملة باعتبار انه كان قبل النقل جملة كما هو المتبادر من سباقه و سياقه فالمراد بالمفرد المقابل للمركب ما هو مفرد في الاصل وفي الحال لكن المصنف في المختصر صرح بان مثل عبد الله

علما داخلا في المركب حقيقة عند النحاة لا المنطقيين فاطلاق الجملة على  
 نحو تابط شرا علما هل يكون حقيقة كالمركب لا بد فيه من نقل صريح  
 فراجعته ( قوله الى مفرد و مركب ) يظهر من كلام المصنف في مختصر  
 الاصول وشرحه ان اطلاق المركب على عبد الله علما حقيقة انما هو عند  
 النحاة لا المنطقيين وظاهر كلام المفصل انه مجاز باعتبار ما كان عليه ( قوله  
 مطلقا ) اى سواء حصل التمييز الا ترى اولا ( قوله او حكما ) وهو المعنى الذى  
 يدل جزء لفظه على جزئه لكن ذاك الجزآن يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة  
 فذاتك المعنيان في حكم معنى واحد ( قوله فالدلالة وضعية ) وهى ثلاثة اقسام  
 مطابق وتضمن والتزام ( قوله بمجرد قوله وضع ) الذى هو بمعنى خص  
 ( قوله يستلزم اعتبار حقيقة الوضع فى التعريف ) فكانه قال لفظ خص  
 لمعنى بحيث لو اطلق اى بلا قرينة فهم ذلك المعنى فقيد الحية الذى كان مأخوذا  
 فى تعريف الوضع يعتبر بعد قوله لمعنى كما بينه عبد الغفور فراجعته ( قوله  
 اخار لفظا مهملا ) ولم يقل كدلالة لفظ زياد مع انه ايضا دلالة عقلية وان  
 كانت وضعية من حيث سماعه من وراء الجدار ومن حيث الوضع لذات  
 مشخصة ( قوله فيظهر الدلالة كمال الظهور ) فكلا القيد ليس لاختصاص  
 الدلالة العقلية بهما بل لكمال الايضاح المقصود بالتمثيل ( قوله ان فهم  
 المعنى ) الظاهر ان يقول ان فهمه اى الالفاظ ولا معنى لكونه معنى ديز تدبر  
 ( قوله فيه نظر لانه يجوز اه ) هذا ظاهر ان قلنا باختصاص الافراد  
 باللفظ الموضوع كما تقدم لكن ظاهر كلام السيد وغيره فى خواشى المتوسط  
 خلافه وقد قالوا ان اللفظ اهم من وجه من الموضوع لمعنى مفرد كما تقدم  
 ( قوله مفصل لهذا التعريف ) هذا انما يظهر لو كان مراد المصنف بالافراد  
 عين ما اراده الزمخشري وقد تقدم ان الوحدة عنده غيرها عنده فراجعته  
 ( قوله بيان الحكم للكلمة ) بعد تعريفها ( قوله بتصويرها ) بالخاصة التى  
 هى الانقسام ( قوله تحصل اقسام ) لان مقسم العالمى مقوم للسافل ( قوله  
 قوله بملاحظة تفصيل الاقسام ) المفهوم من دليل الانحصار ( قوله وليس  
 تقسيم الشئ ) حال من فاعل يظهر ( قوله الاضم قيود ) متباينة او متخالفة  
 والفرق بين التقسيم وبين الحلية الشبيهة بالمتفصلة وبين المتفصلة مما ينبى

التفطن له فراجحه ( قوله مقسما ) لانه مورد القسمة ( قوله ويسمى كل قسم ام ) لانه مقابل له حقيقة او اعتبارا ( قوله ان حكم بنفس مفهوم التقسيم ) وهو ضم قيود الى كلئى بان كان مرهدا بين النفي والاثبات ( قوله الى ما هو خارج عنه ) ظاهره انه شامل للاستقراء وغيره وعليه فالقسمة بالاستقرائى تغليب وقوله لكنه ام يدل على انه اراد بالخارج الاستقراء فقط فحصر الحصر فى القسمين على الاول على وعلى الثانى استقرائى لكن بالاستقراء الناقص فلذلك استدرك بقوله لكنه قدبر ( قوله لكنه كثيرا ما يوجد ام ) كما فى تقسيم الامر المتصور فى العقل الى ما لا يقتضى ذاته وجودا ولا عدما والى ما يقتضى واحدا منهما والاول الممكن والثانى ان اقتضى الوجود فهو الواجب او العدم فهو الممتنع والمشهور ان هذين الحصرين عقليان لكن التحقيق ان ذلك موقوف على ابطال الحال وقد اثبتنا بعض محققى المتكلمين كابى بكر الباقلانى واتباعه كصاحب التوضيح وهى عبارة عن الوساطة بين الوجود والعدم وقالوا ان الامور الاضافية من قبيل الحال وبعطوا الكلام فى بيان انها لا بد من توسطها فى صدور الاعيان عن الفاعل الواجب فكلا الحصرين انما يتبان اذا ثبت ان لا واسطة بين الوجود والعدم والا فالقسم الصحيح ان يقال اما ان لا يقتضى وجودا و عدما او ما ليس وجودا ولا عدما او يقتضى شيئا منهما فان اقتضى الاول فواجب او الثانى فممتنع او الثالث فحال وهو ممكن كالاول ولقائل ان يقول ان الحال داخل فى التقسيم الاول فى الشق الاول اى فيما لا يقتضى وجودا ولا عدما فهو داخل فى الممكن لكن يخل الحصر الثانى قدبر والله اعلم ( قوله بتيه ) بان كان بديهيا ففيه خفاء ما ( قوله او برهان ) بان كان نظريا غير مرده بين النفي والاثبات ( قوله حقيق ) اى جدير ( قوله ونحن على انه استقرائى ) لان ما لا يدل على معنى فى نفسه قابل للقسمة كقابل له ( قوله ويلزم بعده الماضى ) شرطا مضافا اليه له ( قوله ايضا ) اى كالشرط الذى يليه ( قوله لانه يحوج الى صرف قوله ام ) والى صرف قوله والاول اما ان يقتدر ام ايضا ( قوله عن الظاهر المتبادر ) اذ يصير التقدير الحال الثانى الحرف ويحتاج الى تقدير مضاف اى ذو الحال الثانى الحرف او الحال الثانى حال

اعرف وهكذا في اخذويه فتأمل ( قوله لكن فيه ) اي فيما يدل اليه ( قوله  
 غنى عنه ) لكنه موهوم ان جميع صفاتها منحصرة في الدلالة اه لكن هذا المحصر  
 ليس مفادا من التقسيم بل من كون الاضافة للجنس ( قوله ومنهم من قال اه )  
 ان كان اراد به عبد الغفور رحمه الله تعالى فان كلامه صريح في ان عدم صحة المحصر  
 انما يلزم اذا قدر مضاف الى الضمير اي لان حالها ولزوم المحصر وعدم صحته ظاهرا ان  
 حينئذ وعدم لزوم المحصر انما استفيد في تقدير الشرط من تقدير الخبر بعد اما بما  
 لا يخفى وفائدة كلمة من حينئذ دفع توهم كـون الاضافة مفيدة للاستغراق  
 المفيد للمحصر كما ياتي وقوله وقد سهيا لان حصر اه فيه ان حصر بعض الصفة  
 انما يلزم لو قدر لانها اي لان بعض صفتها على حذف مضافين لاسم ان واما  
 اذا قدر المحذوف خبرا بعد اما فلا يلزم المحصر للصفة الا من الاضافة بدون  
 كلمة من وانما يلزم حصر الكلمة فيما من صفته كذا وفيما من صفته كذا فتدبر  
 والله اعلم ( قوله لان حصر الصفة ) ان اراد به المحصر المفاد من الاضافة لاسم  
 التقسيم فالامر ظاهر ( قوله على قصور بيان غيره ) من تقدير المضاف  
 المحجوج الى اه ( قوله وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين ) ونقله المحشى  
 عبد الغفور رحمه الله تعالى ثم قال ولا يخلو عن خدشة انتهى ووجهه ان  
 الارتباط بالذات ان اراد به الارتباط الذي حصل باسناده الى ضمير الذات  
 فهو غير محتاج الى التقدير او التاويل لكنه متقدم على تأويله بالمصدر وما  
 نحن فيه انما هو حمل على الذات بعد التاويل بالمصدر وان اراد به الارتباط  
 الذي بعد التاويل بالمصدر فعدم احتياجه الى التقدير او التاويل ممنوع فتأمل  
 حتى تميز بين الارتباطين في نحو زيد اما ان يقوم اولا والله اعلم ( قوله  
 الاولى حيث لا تدل على معنى اه ) فانه الذي اعتبر في مفهوم الاقسام وهو  
 السبب في عدم صلاحية لوقوعه محكما عليه وبه ( قوله بخلافهما ) اي الاسم  
 والفعل ( قوله لا في التحقيق ) لكن سياق للمصنف ان اسم الفاعل يدل على  
 الحدوث وذلك انما هو بواسطة الزمان فتأمل ( قوله الحال ما انت فيه )  
 فيه حذف مضاف اي زمان ما انت فيه اي زمان الفعل فمقتضاه  
 مختلف باختلاف الافعال ( قوله بالدال على الزمان ) فهو  
 مركب من اواخر الماضي واولئ المستقبل ( قوله من السمو )



بضم السين وتشديد الواو ( قوله من كلامهم ) أى كلام نفلة كلام النحاة  
وتوجيهاتهم ( هذا ) صفة الكلام ( قوله فانه فى اللغة ) أى فى عرف اللغة  
( قوله تأمل ) فان المنبأ من قولهم ماخوذاً انه حال من مفعول سى  
أى سى ذلك القسم به حال كونه ماخوذاً فيدل على ان الاخذ مقارن  
للتسمية الا ان يقال يكفى فى مقارنة الحال بالعامل مقارنته به دواماً وان  
تقدم حدوثه عليه وايضاً قوله لاستعلائه الظاهر انه متعلق بقوله ماخوذاً  
فبعضى كون الاختلاف فى ماخذ الاسم الاصطلاحي الا ان يقال انه لتعليل  
للتنقل اليه المفهوم من سياق الكلام فندبر ( قوله فى ان له مصدراً ) أى  
موضع صدور ( قوله لانه لا يتوقف ) أى كل واحد من الجمع والمنع  
( قوله لا يظهر داع الى آخره ) بل الاولى ان يمين للكلمة  
المعنى اللغوى ليظهر وجه تخصيص كل منهما لما اختص به  
( قوله ولا يخفى ان ام ) والحاصل انه لو سى بالعكس لكان التسمية بالكلام  
مناسباً وبالكلمة غير مناسب اصلاً واما اذا سى على الوجه الذى وقع  
عليه الاصطلاح فالتسمية بالكلمة للانسيبة وبالكلام للمناسبة فندبر ( قوله  
بينهما ) أى بين المعنيين الاصطلاحيين ( قوله ما يكون مكتفى به ام ) قد يقال  
هو معنى اصطلاحى خلطه بالمعنى اللغوية كما هو دأبه فراجع ( قوله نسبة  
احد الجزئين ام ) كما فى القضية المعقولة ( قوله اوضح كلامه ) كما فى القضية المملوطة  
( قوله تأمل ) فان الضم صفة المتكلم الا ان يقال انه بمعنى الانضمام ( قوله  
باعتبار ان الاسناد ) بالمعنى الاول ( قوله يصدق عليه الحد ) مع انه لا يبنى  
ان يصدق عليه ( قوله على حشو ) وهو زيادة مالا فائدة فيه ( قوله وفاعله  
خارج عن الخبر ) سيجى نظيره فى بحث الخبر ( قوله فان المراد بالاسم ام ) علة  
قوله وجمل وقوله وصح على غير الترتيب ( قوله مع الاسناد ) بين دير  
ومقلوب ( قوله مثل جسق مهمل ) لانه لم يتضمن كثرين مع الاسناد ( قوله فى هذا  
التركيب ) أى فى ضربت زيدا قائماً ( قوله وقد اتفقوا على ان ام ) ويلزم من  
هذا الاتفاق اتفاقهم على ان الخبر فى زيد قائم ابوه مجموع الصفة وفاعله لا الصفة  
فقط والا لحلا الخبر المشتق عن العائد مع انه بمنوع اتفاقاً فين كلامه هنا وقوله  
ان الفاعل خارج عن الخبر تنافى فاعل الحق ما ذكره المرتضى التبريزى من

ان الخبر مجموع الصفة والفاعل لكنه اجري الاعراب على الصفة فقط للتعذر  
( قوله ان يجعل في معنى من ) ولا يقدر الضمن ( قوله في بادي الرأي ) اى  
قبل التأمل في طرفي الاسناد وشرطهما ( قوله اى معتبرا ) فلا يلزم ظرفية  
اللفظ لنفسه ( قوله في حد ذاته ) اى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه  
( قوله ويلزم الدور ) وفيه تنبيه على عدم جواز رجوع الضمير الواقع  
في التعريفات الى المعرفة فتنبه ( قوله وتأتي مفهوم الكلمة ليس لذاته ) لكن  
سينافي في منع صرف البلدان والبقاع والقبائل ما فيه منافاة لما هنا ولعل الحق  
ما ذكره الشارح رحمه الله ( قوله الراجع اليه ) اى الى مفهومها حين عبر عنها  
بالكلمة كما هو الظاهر او بغيرها كلفظة ما هنا فتدبر ( قوله بل الداعي اللفظ  
والمعنى ) ولو قال مادل على معنى في نفسها لكان التانيث لا للفظ ما ولا للمعنا  
بل ليكون ما هنا عبارة عن المفهوم الذي يعبر عنه بالكلمة كما يؤت نحو مصر  
لكونه عبارة عما يعبر عنه بالبلدة لكن ينافي هذا ما سياتي ان تأنيث احدا المترادفين  
لا يقتضي تأنيث المترادف الاخر فراجع ( قوله ولذلك ) وهذا صريح في ان  
الدافع لهذين الاعتراضين انما هو جعل اداة الظرف بمعنى الاعتبار وهو  
منوع كما لا يخفى اذ هما يتجهان على تقدير ارجاع الضمير الى كلمة ما كما يصرح  
به كلام المحقق فدفعهما ان يقال لانسلم ارجاع الضمير الى ما بل هو راجع الى  
المعنى واداة الظرف حينئذ بمعنى الاعتبار ولئن سلم ذلك فالمراد بكيونة المعنى  
في الكلمة ليس ما هو الشائع من افادتها اياه مطلقا بل المراد دلالتها عليه استقلالاً  
بقريئة قوله في نفسه دون فيه ولو كان المراد ما هو الشائع لقال مادل على معنى  
فيه فادرجه لفظ النفس قريئة على انه اراد الدلالة الاستقلالية الكاملة ويمكن  
ان يقال لما كان ارجاع الضمير الى المعنى مبني على جعل اداة الظرف بمعنى  
الاعتبار اسند الدفع اليه ولم يتعرض للجواب التسليمي لظهور كلام الايضاح  
في المعنى فتدبر ( قوله اى لجعل اداة الظرف اه ) فيه ان في هنا ليس بمعنى الاعتبار  
بل للظرفية متعلق بمعتبر او يعتبر فنامسل ( قوله في نسبة المعنى الى الشيء )  
بني ولذا يقال الالفاظ قوالب المعاني ( قوله ولا يتجه ايضا ) اى وانما يتجه  
الاعتراضان لو كان في لافادة الدال اه ( قوله نعم التركيب العربي ) اى لكن  
يتجه ان التركيب اه اى على تعريف الاسم والفعل ( قوله كما يقال الدار لا في نفسها

كذا ) اى فى مقابلة قولهم الدار فى نفسها ( قوله ما يوافق ) اى يستلزمه  
 ( قوله كانه اراد الشارح ) الى قوله ( وليس كما ظنه ) هذه هفوة نشأت من  
 عدم اطلاعه على كلام السيد الشريف قدس سره فانه صرح فى حاشيته على  
 شرح الرضى بان ما ذكره من التحقيق هو محصول ما ذكره المصنف فى الايضاح  
 و الشارح تبعه فى كونه محصوله واما كون المصنف يبعد تارة عن التحقيق  
 فلا ينافى كون السيد فهم التحقيق من كلامه الذى وافق التحقيق فراجع  
 ( قوله بل يعنى الاعتبار ) تحقق العرض وقيامه بمحله لا يتوقف على اعتبار المتبر  
 وملاحظته والا لتغير بتغير الاعتبار كالمدرجات فالحق ان فى قولهم السواد فى زيد  
 للطرفية وهى كما تتحقق فى المكان كالكوز تتحقق فى المحل ايضا والفرق بينهما  
 فى مثل ذلك تدقيقات الفلاسفة ولا يلتفت اليها فى المعانى العرفية وقوله كما ان  
 معنى الموجودات ممنوع ايضا والا لتغير بتغير الاعتبار اياه بل الحق ان معناه  
 انه موجود من غير احتياج الى غيره مما يقوم به فاتضح الفرق بين قولنا  
 السواد فى زيد وقولنا الدار لافى نفسها وان الاول لا يعتبر فيه الاعتبار والثاني  
 لا بد فيه من اعتبار الاعتبار فاعتبر وتدبر وبالله التوفيق ( قوله صح ان ينسب الى  
 ذلك الغير بنى ) وعلى هذا لا يتجه اعتراض الرضى السابق من ان العرفى  
 مادل على معنى لا فى نفسه بل العربى الاوضح قولهم مادل على معنى فى غيره  
 واحتياج الى التاويل هو قولهم مادل على معنى فى نفسه اى لا فى غيره كما  
 صرح به والله اعلم ( قوله بمعنى انه لم يكن فى غيره ) يعنى ان ظاهر قولهم قائم  
 بذاته يقتضى ان هناك امرين يقوم احدهما بالآخر وليس مرادا لاستجالاته  
 بداهة وانما المراد نفي القيام بالغير فهو من قبيل ذكر الملزوم و ارادة اللزوم  
 اختيار التعبير به لمقابلة قولهم قائم بغيره وكذلك الكلام فى نحو قولهم الواجب  
 الوجود لذاته اى لا لغيره والممتنع لذاته اى لا لغيره والله اعلم ( قوله فتدبره )  
 وعند التدبر يظهر ان الحق احق بالقبول وان الغلو فى حب الاختراع بل قد  
 يجر الى ما لا ينبغي من الابتداع ( قوله فى الذهن معقول ) المشهور ان المعقول  
 هو المدرك الكلى او الجزئى المجرد فان انواع الادراك اربعة احساس وتخيل  
 وتوهم وتمقل كما فصلوه فراجع ( قوله وبالعكس ) وسياتي ان نحو كل رجل  
 مفهومه قبل الاضافة ملحوظ قصدا وبعد الاضافة جعل ملحوظا تبعا وهلى

يجرى عكسه في الحرف الظاهر نعم كما قالوا في نحو هـ ومن الناس من يقول هـ  
 ان مضمون الجبار والمجرور مبتدأ فتأمل ( قوله ليكون وجهها لتخصيص  
 الاسناد ) فان الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها او ايقاعها او ائتمامها  
 مختص بالخبر اى القضية والاسناد اعم منه لشموله النسبة التامة الانشائية ايضا  
 واطلاق الحكم بمعنى مطلق الاسناد غير شائع والله اعلم ( قوله فالاولى ان يوسع  
 الدائرة ) بان يقول يصلح لان يكون منسوبا ومنسوبا اليه ( قوله يستفاد من  
 كلام هذا التحقيق ) وجه الاستفادة ان قوله معقول هو مدرك تبعها والة  
 للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فيه مقدمة كبرى مطوية اى وكل ما هو  
 مدرك تبعها والة للملاحظة فلا يصلح لشيء منهما وكذا قوله كان معنى غير  
 مستقل بالمفهومية فلا يمكن اه فيه كبرى مطوية ايضا اى وكل ما كان غير مستقل  
 بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل ولا ان يدل اه ( قوله وكلا الامرين ) اى كليتي  
 المتقدمتين باطلاقهما ممنوعة بل انما تصح اذا قيدتا بالقيدتين الاتيين اى فاطلاق  
 المحقق ليس في محله ( قوله مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ) فيه ان المحكوم عليه  
 لفظا هو المضاف ومعنى افراد المضاف اليه ففي عبارته تسامح ( قوله اذا لم يكن  
 الة اه ) قد رد عليه انه يلزم صحة وقوع لام التعريف محكوما عليه اذا وقع سورا  
 في الكلية لانه الة للملاحظة الافراد وقد يجاب بانه حينئذ يعد جزءا من المحكوم عليه كما  
 مر ( قوله فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى ) كونه كذلك ممنوع فدار الجواب  
 على هذا المنع والا لما كان اسما ( قوله للملاحظة غيره ابدا ) يظهر مما ياتي من الجواب  
 ان الابدية ممنوعة وانما صار الة للملاحظة الافراد بعد تصحيح الاضافة بملاحظته  
 قصدا كالمضاف اليه ثم جعل مجموعهما الة لاحاطة الافراد التي هي المحكوم  
 عليه في الحقيقة ( قوله فكيف يكون اسما ) وكيف اضيف ( قوله حين الاضافة  
 هو ملحوظ بالذات ) اى فكونه موضوعا لذلك المعنى ممنوع بل انما وضع لمعنى  
 ملحوظ قصدا وبعد الاضافة جعل مع مفهوم المضاف اليه الة لاحاطة افرادة فصار  
 كلام التعريف الذي للاستتراق ولذا جعله المنطقيون سورا الكلية واطلقوا  
 اسم المحكوم عليه وبه على المضاف اليه وبهذا يظهر ان لاحاجة في تصحيح  
 المتقدمتين الكليتين الى اعتبار القيدتين بل المعتبر الوضع قدبر ( قوله فيصح  
 تعقل النسبة الاضافية ) اللامية لان كل رجل مفساه جزئيات هذا المفهوم لان

الجزئي كل للكل هذا هو المشهور لكن اختار المحقق فيما يأتي كونه بناية  
فراجع ( قوله قلت لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث ) اى  
نسبة قصد احداثها بعد ما صار ملحوظا تبعا واما اذا كان ملحوظا قصدا  
وعرض له النسبة ثم جعل ملحوظا تبعا فلا مانع منه لما تقدم من التفاوت بين  
المشبه والمشب به تمل ( قوله لما لا يصلح ) ان اراد ما لا يصلح له مادام مدلولاه  
ورد انه اذا صح جعل مدلول كل رجل ملحوظا تبعا مع كونه مدلول الاسم  
فلم لا يجوز جعل مدلول الحرف ملحوظا قصدا بعدما كان ملحوظا تبعا مع انه  
تقدم ما يقتضى صحة ذلك من التفاوت بين المشبه والمشب به وقد صرحوا ان  
مضمون الجبار والمجور في نحو « ومن الناس من يقول » مبتدأ وان اراد  
مالا يصلح اصلا فلا بد من اثبات وجوده اولا وقد صرح هو وغيره بخلافه  
تأمل وصواب العبارة ان ما لم يكن ملحوظا قصدا في الحال او في الاصل لا يصلح  
ام اعلم ان المفهومات ما يجعل بعضها آلة لملاحظة البعض كمفهوم الانسان في قولنا  
كل انسان كاتب فانه جعل مربية لملاحظة افراده ليحكم عليها وهو مفهوم كل  
فيتوهم التناقض بين كونه آلة وكونه كليا ودفعه ان لفظ الانسان انما وضع لذلك  
المفهوم الملحوظ قصدا فاذا اطلق اللفظ وقلنا كل انسان كاتب يلتفت النفس  
من لفظ الانسان الى معناه وتقصد قصدا اوليا ويكون صالحا للحكم عليه  
كقولنا الانسان نوع او به كقولنا زيد انسان ثم ترك هذا المفهوم للمدرك بالذات  
الى امر جلي ضمنى ليس اللفظ موضوعا له ولا يصلح ما ذكر فيلاحظ به تلك  
الافراد فالوصف العنوانى هو هذا المفهوم الضمنى فالاول العلم بالوجه والتساقط  
العلم بالشيء من ذلك الوجه هكذا حققه بعض المتأخرين في حواشى حاشية  
السيد قدس سره ( قوله الى ما جعله مدلول الابتداء ) بشرط القصد  
وكلام الشارح صريح في ان مدلول الابتداء مبين لمدلول من وان بينهما  
قدرا مشتركا فان قيد بالملاحظة قصدا كان مدلول لا لابتداء وان قيد  
بالملاحظة تبعا كان مدلول لمن فهما متقابلان تقابل التضاد ولا يدخل احدهما  
تحت الاخر ضرورة تبين القسمين حيث قد قلناه فجعل الضمير اه في محل المنع  
وانما جعل الضمير راجعا الى مورد القسمة مطلقا و مدلول الابتداء انما هو  
المقيد بالملاحظة القصدية و قوله قلت مدلول من مدلول الابتداء اه ظاهره

وان كان موافقا للحاصل الاتي في الجملة لكنه مغاير للمحصل المتقول  
 عن السيد فتدبر ( قوله وليس افرادا ابتداء ) التي وضع لها لفظ من تدبر  
 ( الا حصصا ) وسيجيء في بحث التمييز ان الحصص لا تطلق في المتعارف الا  
 على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى  
 معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي فراجع ( قوله وليس له افراد حقيقية )  
 ظاهره نفيها مطلقا اي سواء وضعت لها لفظة من اولا ويرد عليه ان الابتداء  
 الذي بين فعل مشخص ومكان مشخص متشخص في الخارج والذهن غير قابل  
 للشركة اصلا فيكون جزئيا حقيقيا وان اراد انه ليس له افراد حقيقية هي  
 مدلوله مطابقة للفظه من فانها انما وضعت للاضافة فقط فيمنع لجواز كونها  
 موضوعة لمطلق الافراد الجزئية اضافة او حقيقة بل ربما يدعى وضعها  
 للحقيقة حقيقة او حكما كما في المبهات والمضمرات فان قيل لعله اراد ان  
 الابتداء مثلا من الامور النسبية الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج  
 فجزئياتها ايضا كذلك قلنا التحقق في الخارج ليس معتبرا في الكلية والجزئية  
 وانما تتعلقان بالمعاني الذهنية كما تقرر في محله فتدبر ( قوله لا يمكن بهذا  
 الاعتبار ) اي فقط اما اذا عرض عليه اعتبار يغايره فظاهر ما تقدم من التفاوت  
 بين المشبه والمشبّه به انه حينئذ يكون مدلول من لكن الظاهر حينئذ  
 انه يزول الاعتبار الاول ويؤول الامر الى التباين بينهما فتأمل ( قوله  
 في تقسيم الكلمة ) الاولى في وجه الحصر ( قوله ولولا ان المراد بالمعنى ) في تعريف  
 الاسم ( قوله الى فاعل معين ) وسيجيء بيان الخلاف فيه في باب الفعل فراجع  
 ( قوله والزمان ايضا على ما هو الظاهر ) سيصرح به الشارح في بحث الفعل وقال  
 انه لما وصف ذلك المعنى بالاقتران اي او عده علم انه غير مراد في التعريف لكن  
 حقق بعض المتأخرين ان دلالة الفعل على الزمان التزامية لا تضمنية والله اعلم  
 ( قوله له ) اي للصرف ( لا يدل على المعنى ) دلالة وضعية ( قوله ودلائله عليه  
 متأخرة ام ) تاخر الدلالة عن تذكر الوضع بمعنى تاخرها عن تذكر تخصيص شيء  
 بشيء ان اراد به انه لا بد ان يتذكر اولا كلا الشئين ثم تخصيص احدهما بالآخر  
 ثم يلتفت الى الشئ الثاني من حيث انه مراد اللفظ فيرد عليه لا يجوز ان يخطر  
 ببال السامع اولا تخصيص الحاس المقضى لخطور الشئ الثاني اذ الشئ الاول

وهو اللفظ هنا قد حضر بالسمع فحضوره مقتضى لخطور الوضع المقتضى لخطور الشيء الثاني وهو يجوز ان يكون المراد بالدلالة فلا بد من دليل على ان الدلالة غير ذلك الخطور فامل ( قوله تذكر لوضعه لمعناه ) هذا صحيح لكن الوضع لما كان تخصيص شئ بشئ والشيء الاول قد حضر في ذهن السامع بالسمع وهو لفظ زيد وانتقل منه الى التخصيص الذي لا يتحقق الا بالشيء الثاني فهذا الانتقال هو الدلالة الوضعية وقد تأخرت عن سماع لفظ زيد وعن تذكر التخصيص لانه هو السبب لتذكر الشيء الثاني وان كان ذات الشئتين متقدمة في علم السامع على تحقق التخصيص فدعوى اشتراط الالفاظ بعد تذكر الشئتين لا تتم بما ذكره لا بد لها من بيان فتامل والله اعلم ( قوله على الوجه العام ) اى بوضع عام لموضوع له خاص ( قوله ولا شك انه ) اى فهم المعنى التفضي ( قوله ومن هذاتين سرام ) اى من الفرق بين تذكر الوضع والدلالة ( قوله ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة ) على ما هو المشهور انه لا يجوز استعماله في معنييه معا ( قوله وليس ما يسمى تحقيقا ) كما جرى عليه الشارح حيث قال ان الدلالة من الارادة ( قوله حقيقا ) اى حريا وجديرا ( قوله عن ارادة معناه العلمى ) المقول اليه قد يقال ان نحو عبدالله اذا نقل علما يكون حقيقة في المقول اليه بحسب الوضع الثاني كالادابة في المعنى العرفي فاستعماله في المقول منه كاستعمال الادابة في المعنى اللغوي فتارة يكون حقيقة واخرى مجازا فلا بد من الفرق بين المقول علمسا وغيره ( قوله وتضمن الى تمة ما اه ) وصنى اليه مال حنكه واحدى شفتيه ( قوله رفيق التوفيق اه ) الاضافة بيانية ( قوله كما اجمعوا عليه ) اى على ان النسبة داخلة في الموضوع له ان اراد به اجماع ائمة العربية كما هو الظاهر فمخالفة اجماعهم بيان سند الاجماع وابطاله غير مسموع مع ان حصر السند فيما ذكره ممنوع ايضا وما ذكره من الاستعداد ان كان في اللفظ ما يدل عليه بالمادة والهيئة فآله الى ما اجمعوا عليه من جعل النسبة داخلة في مفهوم الفعل ودعوى الدلالة على الاستعداد بصيغة الفعل وعلى النسبة بالهيئة التركيبية مما لا يدعو اليه الا حب الابتداع ومخالفة الاجماع والله اعلم ( قوله الى ان جعلوا النسبة داخلة اه ) لقائل ان يقول النسبة التى قالوا بدخولها في مفهوم الفعل ومفهوم كل ما لا بد له من فاعل مذكور

كالمشتقات انما هي بمعنى كون الفعل منسوباً ومدلول الهيئة التركيبية وضعاً  
او عقلاً انما هو النسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوباً والاخر  
منسوباً اليه فكون الفاعل منسوباً اليه مثلاً في ضرب زيد مدلول لعلامة  
الرفع كما ان كون الفعل اى الحدث منسوباً بمدلول لمجموع المادة والصفة واما  
النسبة التامة المستلزمة لكليهما فهي المدلوله للهيئة التركيبية وضعاً او عقلاً  
والتفصيل الذى ذكره المحشى انما هو بين الحدث و النسبة التامة وما ذكره  
من الاستعداد يؤول الى النسبة بمعنى كون الفعل اى الحدث منسوباً فالصواب ما  
اجمعوا عليه والله اعلم ( قوله في مفهوم الفعل ) وشبهه بما عدا المصدر ( قوله  
لحدث مقيد ) اى فالتقيد داخل فيه والقيد لازم خارج صرح به بعضهم  
( قوله من الهيئة التركيبية ) بالوضع النوعى كما في الجملة الاسمية قديقال ان رفع  
المتبدا هو الدال على كونه مسنداً اليه اسناداً خاليا عما يفيد التواسخ كالتاكيد  
في ان مثلاً و رفع الخبر هو الدال على كونه مسنداً كذلك كما ان رفع الفاعل هو  
الدال على كونه مسنداً اليه واما كـون الفعل مسنداً فيدل عليه مجموع المادة  
والصفة كما ان الاولى تدل على الحدث والثانية على الاقتران بالزمان واما كون  
الهيئة التركيبية في الجملة الاسمية والفعلية دالة على النسبة التامة بالوضع النوعى  
او بالدلالة العقلية على الاختلاف المشهور فلا يكتفى في الدلالة على تعيين المنسوب  
والمنسوب اليه كما لا يخفى بادنى تأمل والله اعلم ( قوله اذ لا يخفى على المنصف )  
لكن لا يخفى على المنصف ان القول بكون الفعل موضوعاً للنسبة اى كون الحدث  
منسوباً بالاستلزام القول بكونه موضوعاً للنسبة التامة حتى يلزم اللغو المذكور  
فتمام ( قوله للنسبة ) اى موضوعه اى وضعاً نوعياً ( قوله لنوا ) وقوله الا تى  
لغوا كلاهما مدفوع بادنى تأمل في الفرق بين النسبة التى هي مدلوله للهيئة التركيبية  
وبين النسبة التى يدل عليه الفعل فان الاولى هي التامة والثانية هي بمعنى كون  
الحدث منسوباً الى شئ يقوم به والله اعلم ( قوله تركيب القضية الشرطية )  
اى التى حكم فيها باتصال نسبة بنسبة اخرى صالحين بالقوة لان تكونا تامتين بعد  
الانحلال بمحذف ادا تى الشرط والجواب كان والفاء مثلاً او بانفصالها عنها  
ايضاً كذلك والله اعلم ( قوله يكون مستعداً لان ينسب الى شئ ) يرد عليه ان هذا  
الاستعداد ان كان مدلولاً للفعل فهو المراد بكون الفعل موضوعاً للنسبة اى



لنكونه منسوباً الى شيء آخر واما النسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوباً والاخر منسوباً اليه فهي المدلوله للهيئة التركيبية ولعل الفرق بين النسبتين يقرب من الضروري او ضروري فتدبر ( قوله لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ) ويجاب بان نحو زيد قائم ابوه او زيد قائم ابوه دال بالهيئة التركيبية على النسبة التامة واما تعيين طرفيها بكون احدهما منسوباً اليه والاخر منسوباً قائماً يدل عليه امر اخر غير تلك الهيئة كعلامة الرفع الموضوعه للدلالة على الفاعلية حقيقة او حكماً وكمجموع المادة والصيغة الموضوع لتعيين كون الفعل منسوباً في ضرب زيد كما يدل الرفع على فاعلية زيد يدل ذلك المجموع على كون الفعل اى الحدث منسوباً كما اجمعوا عليه والله اعلم ( قوله لم يكتف ) اى الشارح كما اكتفى غيره به ( قوله لا ينفع في ادخال اسماء الافعال ) اى ولا في ادخال نحو يزيد علماً وان لم يذكره الشارح رحمه الله ( قوله واخراج الافعال المتسلخة عن الزمان ) ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المتسلخة عن الزمان هما اللذان يصددنها الشارح واما نحو يزيد ويشكر فعدم نفعه في ادخاله ظاهر لتعارض الوضعين فيه ولذا لم يتعرض له الخشنى هنا واما تقع التقييد بالابول فيه فلما كان محتاجاً الى البيان بينه بقوله فاعتبار اه ( قوله وهو ) التذكير باعتينار الخبر ( فهم المعنى ) المقترن والغير المقتن ( قوله ولشهادة صريح اه ) الصراحة في الافعال المتسلخة ظاهرة كما ياتى في الكافية واما في اسماء الافعال فلا صراحة فيها واما فيها الظهور كما عبر به عبد الغفور الا ان يرتكب التغليب او يوجد تصريح في غير الكافية فراجع به ( قوله هو الذات ) وقوله ( لانه لم يكن الذات اه ) يعنى ان المراد بالمعنى هو المعنى الحالى لا الاصل كالذات المعينة في زيد وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاول اما بان لا يكون داخل فيه كما في نحو يزيد او يكون داخل فيه ولا يكون مقترناً كما في نحو رويد بخلاف الافعال المتسلخة ( قوله واسماء الافعال ) المتقولة عن المصادر ( قوله لان الوضع الاول لها لنفس الحدث ) ظاهره غير ظاهره اذ لا خفاء ان المنقول عن الظرف والجار والمجرور ليس وضعها الاول لنفس الحدث بل هى من قيل ما لم يكن المعنى الحالى داخل في الوضع الاول كما تقدم في زيد وعبارة عبد الغفور سالمة

عن هذا والله اعلم ( قوله ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اه ) بل كونها  
كلمة كما يصرح به قوله بعد والام لم يكن كلمة ( قوله اعتبرت اه ) هذا ظاهر في  
مثل دونك وعليك لافي كلها تامل ( قوله وذلك بعيد عن الاعتبار ) اى الجمع بين الاعتبارين  
لكن اعتذروا في ارتكاب البعيد بانهم وجدوا معانى اسماء الافعال كمعانى  
الافعال وصيغها مخالفة لصيغها غير قابلة لشيء من خواصها الظاهرة فاضطروا الى  
التحمل لاسميتها لئلا يلزم خرم قواعدهم وامثال ذلك كثيرة معروفة والله  
اعلم ( قوله لاعتبار شئ ) اى شئ واحد ( قوله وفي اسماء الافعال ) بيان  
كون الوضع لفوا ومعتبرا ( قوله ومعتبر ) اى الوضع الاول ( قوله كتب على  
الحاشية ) عند قوله قوفي فقوله الدجاجة فاعل قوفى لا مبتدأ كما يتوهم فلا  
تغفل ( قوله يعنى او عن معانى المصادر ) وكذا لا بد من تقدير هذا المضاف  
في المعطوف عليه ( قوله كانت تلك المصادر ) وظاهر ان ضمير كانت انما  
يعود الى الموصول لكنه لما كان عبارة عن المصادر فسرهما بهما نظرا الى  
المعنى فتأمل ( قوله هي نفس هذه الاسماء ) لا غيرها كما يوهمه ظاهر العبارة  
( قوله تامل ) فان ما يوهمه ظاهر عبارة الشارح من المغايرة بالذات بين  
اسماء الافعال والمصادر ليس بمراد لكن اطلاق لفظ المصادر على نحو صه  
مبنى على المسامحة لانه وان جعل بمعنى المصدر لا يصير مصدرا حقيقة غاية  
الامر ان يصير اسم مصدر ولعله راعى المشاكلة مع قوله عن المصادر الاصلية  
مع المشابهة التامة بين المصدر واسمه والله اعلم ( قوله اشارة الى الاختلاف )  
والى انه لا اشكال على القولين الاخيرين اصلا ( قوله ان اللفظ المشترك لا  
يدل الا بالقرينة اه ) بناء على اشتراط الارادة فى الدلالة كما هو رأى ابى على  
( قوله او ليفيد معرفة الاسم فى الجملة ) اشار به الى ان تلك المعرفة لكون تلك  
الخواص غير شاملة لا تفيد الا ان كل ما وجد فيه تلك الخواص فهو اسم ولا تفيد  
ان ما لم توجد فيه فليس باسم ( قوله وتوقف معرفته ) تفسير لغاية القموض ( قوله من  
المخاطبين ) وهم المتبدون فى علم النحو ( قوله قدم على التقسيم ) كما انه يذكر بعد  
التقسيم وتعريف كل قسم الاحكام الخاصة بكل منهما بقوله وحكماء وقوله وحكماء  
( قوله وذكر الجر ) مع انه ذكر الجرورات بعد فى قسم العرب ( قوله وليس التقديم  
للحصر ) تقديم المسند قديفيد القصر كقولنا زيد قائم معناه انه مقصور على القيام

لا يتجاوز به الى القعود وكذا قوله تعالى « لكم دينكم ولي دين » معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض قاله السعد فى المطول فالاختصاص الذى افاده الاضافة الى الضمير غير الاختصاص الذى افاده لام التخصيص وهما غير الاختصاص الذى افاده التقديم كما يظهر بالتأمل وهما الاختصاص المستفاد من التقديم انما هو بمعنى ان الامور الخمسة مقصورة على الاتصاف بكونها من خواص الاسم لا تتجاوز به الى الاتصاف بكونها من ذاتياته او عوارضه العامة ولا لغو فى ذلك ( قوله والا للغا ) ولعل عبد الغفور جوز كونه مبتدأ كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى « ومن الناس » الآية تحذرا من ايها اللغو فراجع ( قوله ان التنبيه المذكور ) اى على ان مجموع الخمسة بعضه ( قوله والا ) اى وان لوحظ الربط او لاشم عطف ( قوله لا يرضى ) بل يصرفها عنه الى ما هو خلاف الاشيع حتى تكون مفيدة فائدة معتبرة ( قوله على ان التنى راجع الى القيد ) يعنى ان قوله ولا يوجد له عطف تفسير لقوله يختص لا الجزئية السلبى فقط كما قيل لان كون العطف بالواو لتفسير بعض المعطوف عليه غير صحيح مع ان عطف التفسير بالواو خلاف الاصل مطلقا وقوله كما هو اى تأييد لرجوع التنى الى القيد فقط قد بدى ( قوله فيكون مآله انه يوجد له ) وهو تمام معنى الاختصاص ( قوله لبعض معنى الاختصاص ) اى الجزء السلبى ( قوله فلم ) ( يتذكر ) قاعدة رجوع التنى الى القيد ( قوله كما ستعرفه فى بحث الاسم الموصول ) اى ( احاله على ما سياتى ) لانه فى الحقيقة فعل فى صورة الاسم كما يأتى ( قوله المتبادر من اللام : جميعه ) بان يراد بها ما يصحبها همزة الوصل ( قوله فتأمل ) فان حرف النداء انما يفيد التعريف اذا قصد به التعمين لا مطلقا كما يأتى فلو قال حرف التعريف فان اريد به حرف من شأنه التعريف شمل جميع حروف النداء اذ شأنها ذلك وان اريد به حرف قصد به التعريف لم يشمل منها الا نحو يارجل بالضم دون يارجلا بالنصب ( قوله الانسب ان يكون دليلا متصفا ) كما قاله المبرد ( قوله التزاما ) فيه ان المعنى الالتزامى يتقلب الى المطابق عند قرينة الجواز كالرأى هنا كما صرحوا به فى التضمن انه اذا

أريد الجزء لا في ضمن الكل يصير الدلالة عليه مطابقة وانما التضمن هو  
 الدلالة عليه في ضمن الدلالة على الكل فراجع ( قوله فانه لا يتكره ) قد  
 تحقق فيما تقدم ان معنى اللام هو الاشارة الى مفهوم اللفظ او الى قسم منه وانه  
 قد يقصد بالاول تارة نفس ذلك المفهوم من حيث هو وتارة من حيث تحققه  
 في ضمن جميع الافراد او بعضها وذلك بحسب القرائن وما ذكره هنا ينافي  
 ذلك التحقيق لانه اذا لم يكن نصيب من التعيين للصفة ونسبتها لم يكن  
 الاشارة باللام الى مفهوم اللفظ ولا الى قسم منه بل الى جزء منه فيبطل  
 جسر معنى اللام في القسمين والظاهر ان الانصاف والموافق للكلام المحققين  
 هو الجرى على مقتضى التحقيق السابق وان الاشارة في نحو الحسن والضارب  
 الى ذات متصفة بالحسن والضرب من حيث هي كذلك وما اقتضاء كلام  
 السيد قدس سره في حواشي الرضى من ان اللام لتعيين الذات فالمراد بالذات  
 ما صدق عليه المفهوم من الافراد كما صرح به هو هناك لا الذات المتعبرة في مفهوم  
 الصفة وكلامه مبنى على اعتبار القصد المستفاد من القرائن كما تقدم  
 وكلامنا في معنى اللام الذي وضعت له من غير نظر الى القرائن فسامل  
 بالانصاف والله تعالى الموفق للصواب ( قوله يكون مصدرا ) اى مجهولا ( قوله  
 وفي عدم جريان التعريف ) الى قوله ( نظر ) اما التعريف فقد صرحوا  
 في نحو جائي الذي ضرب او رجل ضرب بانه يجب ان يكون الصلة والصفة  
 معلومة الانتساب الى الموصول والموصوف وقد صرح المحشى في بحث التبع  
 بان الجملة الواقعة صفة للتكرة لا يكون في حكم التكرة الا ان يعتبر اصل وضعها  
 لاقادة نسبه مجهولة فالتعريف سواء قلنا انه الاشارة الى المعنى المطابق  
 او الى مطلق المعنى جار في مفهوم الفعيل واما التخصيص فقد صرحوا بان  
 الفعل قابل للتقييد بالمفعول والحال وغيرها وذلك التقيد هو عين التخصيص  
 والفرق بينهما مجرد اصطلاح صرح به السعد في شرح التلخيص فراجع  
 مع التامل والله تعالى اعلم ( قوله ويحوج ) هكذا في النسخ فهو معطوف  
 على الظرف اى مع الواقع حالا ولو قال ولا يحوج بلاء التثنية لكان اظهر  
 فسامل ( قوله اختلف في ان المضاف اليه اى ) واما الاختلاف في ان  
 الجملة التي اضيف اليها الظرف هل هي بتاويل الاسم فجاء في الاسمية ايضا

وسيصرح الشارح بتاويلها مطلقا فيما اضيف اليه حيث وكذا الاختلاف  
الذى فى تاويل الجملة التى وقعت خبرا مثلا ومذهب المصنف تاويلها مطلقا  
بالمفرد كما تقدم لكن التحقيق انها على صرافتها خبر كما سياتى والله اعلم  
( قوله بمعنى الاظهار ) ولعله مبنى على ان الهمزة للتعدي على تقدير ان  
عرب بمعنى ظهر ( قوله او ازالة الفساد ) على ان الهمزة للسلب كما سياتى  
( قوله وهو محل اظهار المعانى ) اى فهو اسم مكان ( قوله اذا جعلت الاعراب )  
الاصطلاحى وما يشبهه كاختلاف هاؤم والضمائر كما يدل عليه كلام الايضاح  
واللباب فراجمهما ( قوله والوجه ظاهر ) اى فهو اسم مفعول ( قوله  
وكانه يريد بالاعراب اه ) اشار به الى احتمال انه اراد المصنف بقوله باعتبار اه  
انه من باب النسب كتنهروا بن لانه غير مختص بالثلاثى كما فى منقطر ومريض  
والى احتمال ان يكون من قيل ما اشتق من اسماء الاعيان فان الاشتقاق  
غير مختص بالمعانى وان اشتهر فيما بينهم ( قوله لانه لا يصح ان يشتق منه شئ )  
بناء على المشهور ان الاشتقاق مختص بالاحداث ( قوله لم يات بما فيه ) خبر ان  
اى بما هو حق كلام المصنف ( قوله لان الاسم العرب مختلف الاخر ) فيكون  
اسم فاعل ( لاجل الاختلاف ) حتى يكون اسم مكان قد يقال ان هذا  
الاختلاف وصف لاخره لانه وبجواب بان اختلاف الاخر وصف لنفس  
العرب وان كان فيه شائبة الوصف السلبى ( قوله اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث )  
وان كان الحدث قائما به وكان محلا له ( قوله قيدى اه ) فقولاه وهو عرب  
ومبنى تقديره وهو اسم عرب واسم مبنى وقوله فالعرب اى مطلق العرب  
اسما كان او فعلا وكذا قوله وحكمه اى حكم العرب مطلقا لكن اذا  
كان العامل فى كلامه مختصا بعامل الاسم على مذهب البصرى الذى عليه الكتاب  
يلزم تخصيص العرب وحكمه ايضا بالاسم لاخذ العامل فهما بقوله تركيا  
ينحقيق معه عامله وقوله باختلاف العوامل وقوله لانفس القسم كون العرب  
نفس القسم بدون اعتبار تقدير موصوف قبله كما ذكرنا مبنى على ان للعرب  
معنيين احدهما مختص بالاسم وهو الذى ذكره المصنف على ما قرره الشارح  
والاخر شامل له ولل فعل وهو ما ذكره المصنف ايضا على تقدير ان يراد بالمركب  
اللفظ المركب مطلقا اسما كان او فعلا وكذلك المبني بقوله فى تعريفه ما ناسب اه

يخصص بالاسم على تقدير الشارح وباللفظ مطلقا على ما ذكره المحشى وقوله  
والحرف لا يستقيم الا بالنظر الى المبنى فقط كما هو ظاهر والله اعلم ( قوله لانهما  
يشملان ) اى فيلزم على تقدير كونهما قسمين من الاسم كون القسم اعم من  
القسم من وجه قيل لافساد في ذلك كما في قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود  
والتحقيق ان القسم يلزم كونه اخص مطلقا من المقسم وان التقدير في ذلك  
المثال الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم هو الحيوان الابيض  
لا الابيض وحده وكذا الحيوان الاسود لا الاسود وحده وكذلك في قولنا  
الاسم اما معرب او مبنى تقديره الاسم اما اسم معرب او اسم مبنى فالقسمان  
هما الاسم المعرب والاسم المبنى والمعرب والمبنى قيدان لا قسمان والتعريف  
المذكور انما هو لمطلق المعرب لامع المقيد الذى هو الاسم فيكون المركب عبارة  
عن اللفظ مثلا لاعن الاسم فقط لكن قوله يتحقق معه عامله يتاى التعميم  
كما ياتى ( قوله وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا ) اى بين الاسم واخويه لكن  
شمول تعريف المعرب وحكمه للمعرب من الفعل مبنى على تفسير العامل  
بما اوجب كون آخر الكلمة على حالة مخصوصة والا فالعامل بالمعنى الذى  
ذكره المصنف لا يتحقق في المضارع الا على مذهب اليكوفى فاذا كان  
تحقق العامل معتبرا في مفهوم المعرب وان استبعده المحشى كما انه مذكور في  
تفسير الحكم فكيف يشملان المضارع على مذهب البصرى القائل بعدم  
تحقق المعانى المقتضية فيه والله اعلم ( قوله لكن اعتبار هذا القيد في كمال  
البعد ) ومع بعده لا بد منه على كلا التقديرين اى سواء اريد بالمركب الاسم  
او اللفظ لئلا يدخل مثل غلام في غلام زيد مع انه مبنى عند المصنف رحمه  
الله تعالى ( قوله التى هى المشاركة ) هذا مبنى على اصطلاح المتكلمين والحكماء في  
الفرق بين المثل والشبه والمائلة والمشابهة بتخصيص الاول بالمشاركة  
في الذاتى الذى هو النوع والثانى بالمشاركة في العرض كالكيف والحق ان  
المعتبر عند علماء البيان واللفظ ان المشابهة اعم من المشاركة في الذاتى  
والعرضى حقيقيا كان او اضافيا كما تقرر في محله واما المناسبة في اصطلاح  
المتكلمين فبيان للمشابهة اذ هى الاتحاد فى الاضافة كاتحاد زيد وعمرو فى بنوة  
بكر فالمناسبة التى هى اعم من المشابهة انما هى اللغوية والعجب من المحشى

انه كيف ذهب في تفسير المشابهة الى اصطلاح المتكلمين مع انه لا يمكن تفسير  
مقابله اى المناسبة بالمعنى. الاصطلاحى ولا حاجة تدعو اليه والله اعلم ( قوله  
في الكيف ) وهو عرض لا يقتضى نسبة ولا قسمة ( قوله فى الاضافة )  
فالمجاورة الاضافية تمت مناسبة لا مشابهة ( قوله ضبطها صاحب المفصل ) و  
نقله الشارح فى اول بحث المبنى باسـط بما هنا فليته احاله عليه ( قوله ومشايمته  
الواقع اه ) اى فى الوزن ( قوله كفـعـجـارـاه ) فان كل واحد وقع مسوق نزال  
ونزال بمعنى انزل ( قوله كـلايـنـحـىـاه ) ظاهره ان المحشى قائل بان اضافة الاعم  
مطلقة لامية مع انه اختار فيما ياتى انها بيانية فراجعـه ولو نـيـ هذا الاعتراض على  
ما هو المشهور وذهب اليه الشارح من انها لامية كما ياتى لكفى والله اعلم ( قوله  
فى حواشى المتوسط ) فى بحث غير المنصرف فى التركيب ( من حيث هى جملة )  
واما من حيث وقوعها موقع المفرد فلها حكم المبنى اتفاقا ( قوله لان النحوى  
لا يسمى اه ) سياقى له مثله فى بحث المبنى لكن قال فى بحث الامر ان المشهور  
بين المحصلين ما هو سنة الصرـفـين من عموم الامر لما هو باللام ولعل الشارح  
احترز عن تباعد ذلك فقيد بغير اللام. فراجعـه ( قوله باعتبار الاستحقاق  
بالفعل ) وهو حال التركيب مع انتفاء المناسبة ( قوله واعتبار صلاحية الاستحقاق )  
بانتفاء المانع وان لم يوجد مقتضى ( قوله بالقوة القرية اه ) بانتفاء المانع ووجود  
المقتضى ( قوله لم يوجد على طريقة اه ) وذلك لانه عند انتفاء المانع ووجود  
المقتضى يصير العلة تامة فيجب وجود المعلول وقوله او مقدر كانه دفع لما يستوهم  
انه اذا قيل جاء زيد مثالا وفقا بالاسكان يوجد مقتضى مع انتفاء المانع ولا اعراب  
فيه ووجه الدفع ان اعرابه مقدر كما صرح به النحاة وكان المحشى رحمه الله تعالى  
لم يراجع كلام المص فى الايضاح حيث قال ان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا  
بدليل صحة ما اعربت الكلمة وهى معرفة لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما  
وبالعكس فى هاؤما ٧ انتهى فاللاحن لا اعراب فيما لحن به لالفاظا ولا تقدير  
فقول الشارح ولذا يقال لم يعرب الكلمة اه اى اذا لحن القائل كما فى المثال  
الذى ذكره المصنف رحمه الله فى الايضاح وقول المحشى لانه لا يخلو اعموم  
فى اللاحن ولا نسلم وجود تمام مقتضى فيه. اذ منه اختيارا لفاعل فتأمل  
( قوله سلب الاعراب بحسب الذات ) فى ان التلفظ بدال زيد مثلا دون

٧ وهو مبنى  
ولكن يشئ  
ويجمع منه

حركته في جائز زيد مثلاً ( قوله فيما هو بصدده ) وهو سلب الاعراب  
 بالفعل رأساً عن العرب اصطلاحاً ( قوله كما يدل عليه هذا الكلام ) على ان  
 اللام في الغرض للجنس او الاستغراق ( قوله فالاولى ان يقول من جهة الغرض  
 من علم النحو ) الا ان يقال اللام في الغرض للمعهد الذهني فيؤول الى ما ذكره  
 كما يأتي في وحكمه ( قوله بالتعلم ) لا بالتبع ( قوله وتعلمه في هذا الفن يتوقف  
 على معرفة العرب ) قد تقدم منه ما يفيد ان معرفة احوال التي لا يقتضي الا  
 معرفته بوجه ما وذلك لا يتوقف على تعريفه لكن الغرض من تعلم  
 النحو هو معرفة تطبيق كلامه لكلام العرب في كل الاحكام وذلك  
 لا يتم الا بمعرفة العرب مثلاً بوجه جامع مانع ومعرفة جميع احواله  
 المتعلقة باقادة المعاني ( قوله لزم توقف معرفة العرب على معرفته ) لكونه  
 جزءاً من تعريفه اى فيكون دوراً مضمرًا فتدبر ( قوله فيلزم تقدم معرفة  
 العرب اه ) لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء  
 ( قوله قبل او انها ) وهو بعد تعلم المعقولات ( قوله بل في المقصود منه ) اى  
 ومن بيان حكمه بعده كما هو ظاهر فتدبر ( قوله لان المقصود اه ) وكذلك  
 المقصود من سائر التعريفات مثلاً اذا صرف الفاعل بانه ما اسند اليه الفعل  
 المتقدم عليه على جهة قيامه به ثم بين حكمه بان كل فاعل مرفوع فالغرض  
 من كليهما ان نستخرج وجوب كون زيد مثلاً في جائز زيد مرفوعاً من  
 القوة الى الفعل بان نقول زيد ههنا فاعل لصدق تعريفه عليه فكل فاعل  
 مرفوع فزيد مرفوع وعلى هذا فقص ( قوله وحينئذ يكون الصغرى عين  
 النتيجة ) اى فيلزم المصادرة على المطلوب ( قوله وكل معرب مما يختلف  
 آخره ) لا يخفى انه اذا كان معنى المعرب ما اختلف آخره اه يصير معنى هذه  
 ان كل ما يختلف آخره فهو مما يختلف آخره اه وهو من قبيل حمل الشيء  
 على نفسه فامل ( قوله واخرجه عن الوضوح و الانتظام ) لان انحسار  
 النتيجة في الصغرى غير مختص بغير المنتجع كما هو ظاهر وكلام الشارح صريح  
 في ان الفساد انما يلزم بالنسبة الى غير المنتجع واما المنتجع فاما يلزم في حقه العبت فقط  
 لا الدور فامل ( قوله فاشكل على نفسه ) حيث قال لا يقال اه ( قوله واجاب  
 بما لا يهتدى به ) حيث قال لا يدخل للتفصيل في الوقف اه مع ان الاجال اسبق



واقرب من التفصيل كما صرحوا به ان العلم الاجمالى اقرب ولذلك لزم تقديم  
الجنس على الفصل في المشهور ( قوله الا انه افاداه ) فيه نهكم به اى ظهر  
بوقوع ذلك القائل فيما وقع حكمة وصية النبي صلى الله عليه وسلم جلسائه بالمحافظة  
على المنقول ( قوله فاداهاه ) اى فليت ذلك القائل اقتصر على ادائه ما سمع  
من الشارح ( قوله استادى ) بالدال المهملة كما يدل عليه السجع ( قوله لانه ) سند المتبع  
( يجوز ان يكون اه ) كون كلام النحاة مع هذا المتبع الذى عرف الاختلاف  
ولم يعرف كيفيته فى كل معرب يقتضى كونه ذلك فقط غرض المسدون وذلك  
ظاهر البطلان لوضوح ان غرضه غير مقصور عليه بل عام لكل من يريد  
تطبيق كلامه بكلام العرب بل الظاهر شمول غرضه لمعرفة مقاصد كلام  
الله تعالى ورسوله واتباعه من كلامهم الفصيح فتدبر بالانصاف ( قوله اتما قال  
مثلا ) هذا يقتضى ان يكون مثلا راجعا الى ما بعده والظاهر المتبادر رجوعه  
الى ما قبله فان معرفة المعرب جزء من معرفة النحو الذى سبق ذكره فى كلام  
الشارح ( قوله الاثر المترتب ) اشارة الى ان المراد بقوله واتارد العطف  
التفسيري ( قوله على صفة الاعراب ) الاضافة بيانية فقوله من حيث اه  
للتعليل فالحكم بمعنى ما اوجبه العلة فزامل ( قوله للجنس ) اى العهد  
الذهنى ( قوله من دفع الاعتراض ) وكان ذلك الاعتراض مبنى على الانغاض  
عن قوله من جملة اه ( قوله وان لم اعثر على ماخذ ) مع ان الاختلاف  
انما هو اثر العامل لا المعرب ( قوله من افاين الكلام ) فان الحكم فى فن  
اصول الفقه هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال العباد بالتكليف او بالوضع  
ويقال ايضا على اثر تعلقه كالوجوب مثلا وفى عرف اهل العربية هو النسبة  
التامة الشاملة للانشاء والخبر وقد يطلق على مطلق النسبة ولو ناقصة كما يطلق  
عليها الاسناد ايضا على قلة واعلاما مبنيا على التغليب وفى عرف المنطقيين  
هو الايقاع والاتزاع او الوقوع واللاقوع والنسبة الحكمية وكثيرا ما يطلقونه  
على المحكوم به فراجعهما ( قوله ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه )  
اى يحمل عليه واطلاق الحكم على المحكوم عليه معروف لكونه مناط فائدة  
الحكم ( قوله مما ينبغي ان يحكم به فى الفن ) والحاصل ان كون المعرب مختلف  
الاخر من المقاصد التصديقية لا من المبادئ التصورية كما هو مقتضى ترميظه

به والله اعلم ( قوله على المغرب ) بعد معرفته ( قوله ولا ينبغي ان يعرف به ) كالجهور ( قوله الا اذا كان اسما ) الحصر ممنوع ( قوله فليكن جمع عاملة ) على التقلب ( قوله وهذا اولى مما قيل اه ) وذلك لان كون الاختلاف الذى فى المحكى غير الاختلاف الذى فى المحكى عنه ممنوع بل هو عينه والا لما كان حكاية له فلا يصح اخراجه به الا ان يقال بانه غيره اعتبارا وان انحسدا اذا تامل واولى منه ايضا ان يقال خرج به اختلاف اخر كلمة الاستفهام كنى ونا ومنوفى السؤال عن المجرور والمنصوب والمرفوع ( قوله ثم تقييد العوامل اه ) ويحاج بان المراد بالدخول العروض مطلقا او اطلاق الداخلة على المعنوى مبنى على تغليب اللفظى لكثرة ( قوله وان لم يحمل الاختلاف ) اى اختلاف الاخر ( قوله ومما يقضى منه العجب ) سياتى فى بحث الظروف ما يظهر به ان لا عجب منه وانه قد يكتفى بضبطه بالحركات غن تكرار الصورة فراجع ( قوله او ما فوق الواحد ) وهو الراجح من حيث الارادة هنا وان كان مرجوحا من حيث الوضع لان الاختلاف يستحق بعاملين ايضا ( قوله اى اذا ركب تركيبا كائنا اه ) بقريئة تفسير الشارح السابق ( قوله ليس ظرفا ) بل هو مفعول مطلق مجازى ( قوله ناصبة للظرف ) كما تقدم ان العامل فى قول المصنف لانها اه ما يفهم من قوله وهى اسم وفعل وحرف من معنى الانحصار من غير تقدير فى نظم الكلام وناصبة لاحال كما يأتى فى نحو « هذا بعلى شيخا » وناصبة للمفعول المطلق فى نحو لزيد صوت صوت بحمار من غير تقدير عند سيدي به كما يأتى ( قوله والمفعول معه ) فى نحو مالك وزيدا كما يأتى ( قوله المعدود مع العامل ) الاظهر تقديمه على قوله للاسم فتأمل ( قوله فيه اه ) و ( قوله قيل اه ) و ( قوله وقيل اه ) لم يظهر من ذلك وجه صحيح لكلام المصنف ولو قيل المراد اختلاف الاخر ان اخلاف العوامل فان السببية الناقصة متحدة بالشرطية او قريية منها لم يرد شئ مما ذكره فاعتبر بالانصاف ( قوله لان الاحتمال الصرف لا يكتفى اه ) وان كان كافيا فى العقلات لكن فى النقض بالتخلف لابد من تحقق مادة النقض مطلقا وكذا فى نقض التعريفات فراجع ولقائل ان يقول ليس ذلك احتمالا صرفا بل من افراد المغرب ما لا يتطرق عليه الاعمال النصب وهو كثير كالاسماء اللازمة الظرفية والمصدرية والحالية وغيرها فراجعها ( قوله لانه انصب

في امتزاج المتن) والحاصل ان المازج وان ساغ له مالا يسوغ لصاحب المتن  
 ان كان اذا كان مزجه على وجه يسوغ له ايضا كان انسب فالفصل بين الموصوف  
 والصفة بعطف اليان سناثع ولو لصاحب المتن فالمازج اولى بخلاف الفصل  
 بين الموصول والصلة بعطف اليان فانه لا يسوغ لصاحب المتن لو فعله وان ساغ  
 للشارح المازج ولو اخره عن الصلة فات كمال المازج فتدبر (قوله على السلب  
 الكلبي) بقرينة المقام وان كان مخالفا للقاعدة الاكثرية اى لا يرد شئ من  
 افرادها قال الشيخ عبدالقاهر اذا كان كلمة كل اى ونحوه مما يفيد العموم  
 داخلة في حيز النفي نحو ما جئني القوم كلهم توجه النفي الى الشمول وافاد الاثبات  
 الجزئي بشهادة الذوق والاستعمال وان كانت متقدمة على النفي كقوله عليه  
 السلام «كل ذلك لم يكن» افاد شمول النفي انتهى قال التفتازاني اخفى ان هذا  
 الحكم في الشق الاول اكثرى لاكلبي بدليل قوله تعالى «والله لا يحب كل مختال  
 فخور» والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين» انتهى فكون النفي  
 في كلام الشارح للسلب الكلبي اما مبنى على كون اللام في العاقل والمقتضى للعمد  
 الذهني بقرينة ان المقام مقام تصحيح التعريف واما مبنى على انه وان كان اللام  
 للاستغراق من قيل «والله لا يحب كل مختال فخور» لعين تلك القرينة  
 وقوله والذي يقتضيه معنى الذي يقتضيه تصحيح العبارة بحملها على الوجه الذي  
 يندفع عنها ذلك الاشكال وان لم يندفع عن التعريف فتدبر (قوله انه لا يرد كل  
 عامل) رفع الايجاب الكلبي فيفيد ورود البعض وهو الموافق للقاعدة الاكثرية  
 (قوله وشئ من المقتضى) على السلب الكلبي (قوله جدا) لما فيه من حمل المعطوف  
 عليه على رفع الايجاب الكلبي ومآله الى السلب الجزئي وحمل المعطوف على السلب  
 الكلبي (قوله ولا يرتكب مزيد تكلف) ولكون تخصيص ما بالحركة او الحرف  
 هنا تكلفا قال المحشى عبدالغفور كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة  
 او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء الستة ولا يخفى بعده انتهى فلا يرد ما  
 اشتهر بينهم من ان التخصيص سنة مؤكدة فتأمل (قوله فتأمل) فانه لما  
 خصص الشارح كلمة ما انتفى الابقاء على عمومها فلم يبق الا فرض الوقوع فلا  
 يناسب فيه الا لو الموضوع للدلالة على الامتناع اى الانتفاء بالاستحالة او عدم  
 الرجحان (قوله ولك ان تقول يمكن اه) بقرينة ما سيذكره في ضبط الاعراب

ولبعده اوردته بالفظ الامكان ( قوله ولو اريد بحرف ) اشار بلو الى امتناع ارادته  
 لظهور دلالة على المعنى تامل ( قوله حرف المباني ) حروف المباني هي حروف  
 الهجاء المتعاقبة لحروف المعاني وقد تقدم انها لم توضع لمعنى فالحرف الذى يدل  
 على المعانى المتعقبة بالوضع كيف يكون من الحروف المباني وقد ذهب الشيخ  
 الرضى وجماعة الى ان نحو ذلك من حروف المعاني خلافا لبعضهم فراجع  
 ( قوله فان السببية ) اى والحال ان المجموع الثانى لا يخرج عن التعريف لان  
 السببية اه ( قوله وهو التقدم بالذات ) سياتى فى اول بحث الماضى ان التقدم  
 بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وظاهره ان لا يصدق تعريف الاعراب  
 لو اريد السبب القريب الا على مجموع العامل والمقتضى والاعراب الذى هو  
 العلة التامة للاختلاف فى اصطلاحهم او الا على مجموع تلك الثلاثة مع المتكلم لو  
 اريد السبب الحقيقى الذى هو العلة التامة فى الحقيقة فما ذكره ههنا مبنى على  
 ان يراد بالتقدم بالذات القدر المشترك بين التقدم بالعلية والتقدم بالطبع وهو  
 تقدم المحتاج اليه على المحتاج كما صرح به شارح الهداية فراجع ( قوله ومن قال ليس  
 للمجموع ) اى العلة التامة كما فى عبارة عبدالغفور وعلله انما عدل عنها لثلاث  
 تنقض بالاسم الذى ركب ابتداء اذ لا يتحقق المعلول وهو الاختلاف فيلزم  
 ان لا تكون العلة تامة لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة فراجع ( قوله  
 المركبة من القربية اه ) فالجزء القريب وهو الحركة والحرف الذى هو الاعراب  
 والبعد وهو المقتضى والعامل خرج بارادة السببية القربية واما المجموع من  
 حيث هو مجموع فلا سببية له زائدة على سببية اجزائها فيخرج بقيد السببية مطلقا  
 ( قوله لم يات اه ) لان السببية لما كانت عبارة عن التقدم بالذات وهو انما  
 يتحقق اولا بين العلة التامة ومعلولها واما اجزائها فانما يتقدم على المعلول  
 بواسطة كان اللائق اعتبار سببية المجموع اصلا لسببية الاجزاء لانقيها مع انبات  
 الثانية ( قوله فاعتبروا اه ) فانه لم يبق حاجة الى جعل قوله ليبدل من تمام الحد  
 كما قيل انه احسن ولا يخفى على المتعبر ان لو اريد بالباء السببية القربية لم يدخل  
 فى التعريف الا مجموع الحركتين او الحركات مثلا لان الاختلاف لا يتحقق الا  
 باسرين فصاعدا فالامر الواحد لا يكون الا سببا بعيدا فارادة السببية القربية  
 محتمة فمعين تخصيص كلمة ما لذلك ايضا ( قوله ومن قال اه ) ولا يتوه

ان هذا القائل هو عبدالغفور اذ لم يذكر الجار الزائد ولم يقل بارادة جرالجار  
فراجعه ( قوله والجار الزائد ) والمعنى المقتضى فيه هو كونه مضافا اليه صورة مع  
ما في الزيادة من الفائدة اللفظية او المعنوية كما ياتي في حروف الصلة ( قوله قائل )  
فان في شموله على ما هو لام الكلمة او عينه وعلى نحو الف التثنية خفاء لانه  
نفس الآخر فامل ( قوله وهو ما يقصد بشئ ) قضيته ان يكون الحركات  
الاعرابية كلمات وقد اختلفوا في ذلك فراجعه ( قوله والال ينطبق الغرض  
على الفعل ) وهو الاختلاف يعني ان شرط الغرض ان يكون منطبقا على معلوله  
اي متوقفا حصوله على حصول معلوله والابان كان حاصله ببعده او بمقدمته لكان  
تحصيل كله لاجل ذلك الغرض عبثا والدلالة هنا لا تتوقف على الاختلاف بل  
على مجرد الوضع كما قال الشارح في المشترك كالمضارع نعم حقق المحشى ان الارادة  
شرط الدلالة وان دلالة المشترك متوقفة على القرينة فالاختلاف حينئذ له دخل  
في الدلالة والال لكان كالمشترك ( قوله بل وضع الاعراب مطلقا ) بناء على ان  
الوضع يستلزم الدلالة كما تقدم لكن لو اكتفى هنا بمجرد الوضع كانت الدلالة  
مجمعة فليكن الغرض الدلالة الواضحة فينطبق الغرض بلا شبهة والله اعلم ( قوله  
على ما سيفصله ) بقوله فوضع اصل الاعراب ما ( قوله عند المصنف اه )  
يقتضى ان اسناد الدلالة الى الاختلاف حقيقة عند السلف وفيه تأمل ( قوله  
و بين السلف ) يقتضى ان السلف قائلون بان الاختلاف موضوع للمعاني دالا  
عليها ولا بد فيه من نقل ناص ولا يكفي فيه اطلاقهم الاعراب على الاختلاف  
قائل ( قوله اعتباري ) اي لا يتحقق الا بين امرين ( قوله والاولى بوضع  
الاعراب اه ) وفيه نظر بينه عبدالغفور تبعا للسيد فراجعهما ( قوله فيدل على ان كل  
معرب ياخذ تلك المعاني ) لكن لا يتصور التناوب في الفاعل مع انه لازم في التفاعل  
لا يخفى ان الالفعال هنا بمعنى التفاعل كما صرح به الشارح والجوهرى فهو  
للتشارك ومعلوم انه لا بد فيه من تعدد الفاعل فيلزم حينئذ وقوع التعاقب  
بين الاسماء المعربة في اخذ المعاني وعدم اجتماع معربين فساعدوا في اخذها  
وذلك ظاهر البان لان كل معرب عند التركيب ياخذ معنى منها فالتناوب انما  
هو بين المعاني في اخذها المعرب لا في العكس فذلك نص المصنف على الكسر  
ولله دره ( قوله اقرب ) لكونه كالدلات لكن عدم اعلال عينه لكونه

بمعنى التفعّل الذى لا تشاءرك يذل على وجوب ككون فاعله متعددا  
 يستقيم التشارك فعين الكسر كما هو الرواية (قوله انه على صيغة اسم المفعول اه)  
 لكن يفوت شرط التفاعل والاتصال تأمل (قوله ولا ينبغي اه) قد  
 تحقق ان ذلك ليس بشوهم بل الاعتوار لا يستقيم بين الاسماء المعربة وان الشارح  
 انما حكم بذلك لعدم صحة مقابله لاشهرته مع اقربيه مقابله فاعتبر بالانصاف  
 (قوله لان الاكثر فى حكم الكل) هذا اكثرى لا كل (قوله فعلى هذا اه)  
 وهو الايق من حيث الحقيقة (قوله على الوصف) اى وصف الاسم (قوله  
 ان وجه التاخير) اى فى التحقق (والاوجه) وجهه ان الدال انما يفيد  
 التعقل فاعتباره انسب من اعتباره التحقق اذ لا تعلق له بالدال الا من حيث  
 التعقل (قوله ان تاخر الدال) الذى هو سبب لتعقل المدلول (قوله لان تعلق  
 الصفة) اى وهو مستفاد من الدال (قوله والا قرب ان يقال اه) كما قال  
 شارح الانوار لا رديلى (مفيد) باعتبار ترتيبها وحركاتها وسكناتها (قوله  
 لهيئة الكلمة) الموضوعات وضعاتوعيا (قوله على معناها) الذى وضعت له  
 وضعات نوعيا (قوله بخلاف حركة الاخر) واما نفس الاخر فداخل فى الوضع  
 الشخصى والنوعى (قوله فانه لا مدخل لهما) وعلوه بانه فى معرض الزوال  
 بالوقف مثلا (قوله ولذا قيل) قولنا شائعا فى كتب الصرف (قوله ووجه تقديم  
 العطف على الربط) وان كان خلاف الشائع كما مر بقرينة عدم استقامة المعنى  
 بدونه (قول الشارح غالبا) قد يناقش فى الغاية بالفرق بين ذى التاء وغيره كما  
 يأتى (قوله فى كونه عمدة من كل وجه) اى مسندا اليه او مسندا (قوله الاولى  
 لم يصح الحلق الباء المصدرية) لأن جعل المصدر مصدرا لا يستقيم الا ان يقال  
 ان الباء حينئذ للمبالغة فى المصدرية او يقال بتأويل المصدر صفة ثم جعلها مصدرا  
 بالباء وفيه بعد ولذا قال الاولى (قوله لا يجوز) اذ لا حاجة الى التقوية (قوله  
 لغو) والتضمن يقتضى معنى لا يستفاد بدونه (قوله فاعطى عارضا) على ان  
 المضمن حال كما يأتى (قوله ما اعطى له) الظاهر مما اعطيه (قوله فتأمل)  
 فان هذا الوجه لا يمتحن فى قوله فاعطى الخفيف لاكثر فان الملحق بالمفعول لما كان  
 اكثر منه لم يحتج الى القياس بل كان اليق بنفسه بالخفيف من غير حاجة  
 الى القياس (قوله لان المضاف اليه ايضا كثير) على مذهب المصنف (قوله

دون كثرة المقاعيل ( يتأمل فيه اذ التبع ربما ينمعه ) قوله وتأخيره ( كانه قيل فلم لم يذكر عقيب حكم العرب ) قوله عن بيان الاعراب ( وعن المعنى المقتضى ) قوله لكونه سببا بعيدا ( اى الاختلاف ) قوله خرج من سواء الطريق ( باعتبار الترتيب بين العرب وحكمه والاعراب والعامل التى هى الملل الاربع ومقاصد النحو ) وقيل ان المعنى المقتضى هى العلة الفائية ( قوله دون غيره ) اى فالتقديم للحصر خلافا لعبد الغفور ( قوله فان الاعراب سبب ) اى جزء اخير من العلة التامة ( قوله بخلاف العامل ) فانه علة تامة للمعنى المقتضى ( قوله والمركب منهما والعامل ) الظاهر ان يقول ومن العامل بل ومنهما ومن العامل كما لا يخفى ( قوله ولا مجاورة النار الماء ) اى ولا مجموعهما ( قوله قتامل ) فان هذا انما يتم لو اريد بالسبب التام التام العرفى مع ادعاء انه يكفى فى الحصر تأمل ( قوله للعهد الذهني ) لظهور انه لا يحصل بعامل واحد الا معنى واحد فى معمول واحد وانه يكفى ذلك فى كون الشيء عاملا ( قوله المراد عامل الاسم ) والعامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة المعربة على حالة مخصوصة من حيث هى معربة ( قوله وعند بعض المضاف ) وعند بعض معنى الاضافة قيل وعند بعض مجموع الاولين ( قوله هذا معنى ثان للمفرد ) اشار به الى ان قوله الذى اه صفة كاشفة للمفرد ( قوله وستسمع له اه ) فمعانى المفرد اربعة خامسها ما يقابل النسبة كما فى التمييز ( قوله ولا يتقضى اه ) اى كما قال به بعضهم ( قوله ان يقبل التوين ) اى والكسر وسيأتى بيان ان ايهما مقدم فى المنع فراجع ( قوله ومنع منه ) يتأمل فى اعتبار هذا فى المقسم لانه انما يمرض بعد التقسيم على الاقسام كما هو ظاهر ( قوله بمنزل عن التوين ) لان التوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر ( قوله ولا يغير المنصرف ) لكن يتقضى به عند القائلين بمفهوم المخالفة وقد تقرر انه معتبر فى كلام المؤلفين ( قوله الذى اجرى عليه الحركات الثلاث اه ) سيأتى له ان قول المصنف ويجوز صرفه غير مصروف عن ظاهره فيلزم المناقاة بين كلاميه فتأمل ( قوله ايضا ) اى لا يضر ذلك فى هذه القاعدة كما لم يضر فى القاعدة الاولى تأمل ( قوله على طريقة الاستثناء ) وسيأتى ان من عادة المصنف ان يذكر العام ثم يذكر الخاص المخالف للحكم العام فيكون كالمستثنى ذكر بعد المستثنى منه وان لم يكن باداة الاستثناء واليه اشار بقوله على طريقة الاستثناء ( قوله على ان هذه

الامور ) اى ذواتها ( قوله فيه انه يتقضى اه ) الا ان يقال انه ناظر الى الغالب  
 ( قوله و نظائرهما ) و سياتى انها داخلة فى جمع المذكر السالم و لذلك لم تضم اليه  
 كما ضم اولو و عشرون فالاولى ان يفسر المكسر بما لم يالحق اخره واو و نون  
 او الف و تاء ( قوله فالاعتراض عليه اه ) قد يقال ان ما اعترض عليه هو جعله  
 علة مستقلة كما يعلم من عبارة المعترض فراجعها ( قوله والعامل فى الحال اه )  
 و سياتى ان الظرف المستقر من قيل شبه الفعل لا من قيل معناه فراجعها  
 ( قوله وهذا اوفق ) لسلاستها حينئذ من التاويل و التقدير اللازمين لما فيها  
 ( قوله على معنى انه اعرب اه ) فيه اشارة الى ان العامل فى الحال هو معنى  
 الاعراب سواء قدر فى نظم الكلام اولا ( قوله الاحسن ) لما فيه من التاسبة بمثال  
 الثانى مع ما فيه من التفؤل بحصول المطلوب كالعلم و محبى الطالبين لطابه كالتعلمين  
 ( قوله الاطف ) كانه اراده باللفظ هذا المشاكاة الخفية و الاقفاطوب هو الطلبة  
 بكسر اللام كافى القاموس و الجمع بالفتح ( قوله فانه يزول ) بنحو اللام و التناسب  
 ( قوله ولان النصب التابع للجر كثير ) كافى التثنية و الجمع المصحح ( قوله وان كان  
 السلامة حال مفردة ) لكن لا حين كونه مفردا بل حين كونه جمعا ( قوله مع ان  
 مفردة مذكر ) فالتسمية بجمع المؤنث السالم لانه الانغاب ( قوله ليس على خصوصيات  
 هذه الاسماء ) التى بالواو و الاضافة ( قوله بل مطلقها ) اى من غير تقييد بما فيها  
 من الواو و الاضافة كما لم تقيدها بعدمهما ( قوله حصلت له فى هذا اللفظ ) يتأمل فى  
 عشرون و اولو ( قوله ان اللفظ علم لنفسه ) و عليه التفتازانى رحمه الله تعالى  
 ( قوله لانه من يف اه ) و عليه السيد قدس سره ( قوله كون عبارة الحكم )  
 و هى المحكوم عليه و به ( قوله لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه ) هل يقال فوه  
 او فوه ( قوله الى تجريد هذه الاسماء ) عن الخصوصية التى هى بالواو  
 و الاضافة ( قوله و الثانى فى غاية البعد ) لبعده عن نسخته مع كمال احتياطة و اهتمامه  
 من غير النسخ المعتبرة المنفقة على ذلك الترتيب ( قوله و الحال لا يتقدم على  
 العامل المعنوى اه ) و عدالظرف المستقر من العامل المعنوى الذى لا يتقدم  
 عليه الحال مخالف لما اختاره الشارح فيما ياتى فحمل كلامه هنا على ما ذكره ذلك  
 القائل يستلزم التناقى بين المقامين فراجعها ( قوله لان المبني هو اللفظ دون المعنى )  
 لان الانباء كالاخبار من قيل الدلالة التى هى شان الالفاظ كالتلفظ و اما الارتباط



الذى بين الماتى فانه هو الالتزام الموجب للانتقال من احدهما الى الآخر  
( قوله دون غير حال الاعراب ) اى كما قال سمسما ( قوله بعينها ) قيد  
لللام والعين كليم كما يفيد مقابلته من قوله وبدل من العين واللام ( قوله  
ولما كان تكلفا ) التكلف فى الكلام ونحوه التزام غير الظاهر من غير ظهور  
دليل والتمسك الاخذ على غير الطريق الواضح كما فى راكب النعاسف فهو  
اقبح من التكلف وسيبقى الفرق بينهما فى بحث الحال فراجعهم ( قوله بل  
تسفا ) اذ لا محذور فى كون الاعراب من مادة الكلمة اذ كان قابلا للتبدل مع  
ما فيه من حقة المؤنة ( وجهها لجمل اه ) اى مستقلا لان اللام ظاهرا فى علية  
مدخوله وحده فاعادتها تفيد عليه كل من المعطوف والمعطوف عليه بالاستقلال  
( قوله فالاولى ان يقال اه ) اى ويحتمل ان يكون اللام فى المعطوف زائدة او  
داخلة على جزء العلة ( قوله لا يخفى انه مستدرك ) للاستثناء عنه بقوله وانما قيد اه  
لكن من دأب المصنفين رحمهم الله تعالى فى مقام التعليل اعادة المطلوب بعد  
تمام التعليل كالنتيجة له وان كان ذكره فى صورة المدعى قبل التعليل كافيا  
فى المقصود وتلك الاعادة مستحسنة عند طول التعليل كما هنا تذكرا للمطلوب  
فاحفظه فانه كثير الوقوع ( قوله لان المصنف ذكر اه ) نقل المحشى فى بحث الجمع  
عن المصنف ما يظهر به حقيقة الحال وان المحشى غير عبارته هنا وقال هناك  
ونحن نقول اه وبينه وبين ما ذكره هنا منافاة ( قوله بل ان يراد بها ما هو اه )  
فيه منافاة بين ما ذكره فى بحث الجمع بقوله ونحن نقول اه فراجعهم ( قوله  
بقوله ونظائرهما اه ) هكذا وقعت فى النسخ بالواو والذى فى نسخ الشرح انما هى  
اى المفسرة كما هو الظاهر ( قوله ليست جموعا فى الاصل ) كيف يكون جموعا  
ولست ايضا اعلاما للمذكر فلا حاجة الى ان يقال اه ( قوله غلبت اه ) اى  
كثر استعمالها فيها فالصواب غلبة العام على الخاص فان التغليب انما يستعمل فى نحو  
ابوين فراجعهم ( قوله الاعداد ملتبعة من الآحاد ) اى وقد عد النحاة كلهم  
نحو ثلثين من اسماء العدد وعرفوها بانها ما وضع لكمية احاد الاشياء فقالوا  
ان الكمية مقدار معين ملتزم من الاحاد او نفس الوحدة فالظاهر ان نحو ثلثين  
لو كان موضوعا لمعنى الجمع خرج عن تعريف اسماء العدد اذ لا تعيين فيه  
فى الوضع حينئذ ولاتاثل ان يقول ان كون العدد والكمية عبارة عن مقدار معين ملتزم

من الاحاد لا ينافي كون بعض اسماء العدد موضوعا لمقدار غير معين كالا ف والالف والمئات والمئتين ولا كون بعضها موضوعا لمقدار ملتزم من مراتب الاعداد كاحد عشر واخواته وما ذكره المحشى يستلزم القول بان نحو الالف ليس من اسماء العدد وقد اختاره فيما ياتي ويستلزم ايضا القول بان نحو احدى عشر وخمسة عشر من الاسماء المفردة حقيقة التي لا يدل جزؤها على جزء معناها واختاره ايضا فيما ياتي والظاهر ان منشأ حب الاختراع والله اعلم ( قوله فهذه الالفاظ كاولو ) يتامل في التبريع ( قوله في انما لا واحد لها من لفظها ) نفي الواحد من لفظها انما يتضح لو كان فيها معنى الجمع ولو باعتبار اصل الوضع فاذا انتفى معنى الجمع عنها بالكلية فكيف يفرع على ذلك الانتفاء قوله فهذه الالفاظ اه فتامل ( قوله لكان فيه لطافة ) مع المجانسة بالجموع لانه كما يدل كل منها على قدر معين يدل مجموعها على قدر معين ايضا وهو مجموع تلك المقادير كاربعمائة واربعين في مجموع الجمع وكخمسين في مجموع عشرين وثلثين وهكذا فندبر ( قوله يغنى عن مؤنة البيان في الملحق ) مع ان روجه الالتحاق في اولو وعشرين قد ظهر مما ذكره في الحاق اثنين وثلثين وقوله ولانه لا يساعده قوله لانهما اه لان التبادر من فرعينهما نلوا واحد فرعينهما له لفظا ومعنى ولا فرعية في الملحقات ظاهرا الا معنى لتقدم الواحد على المتعدد بالطبع وكذا التبادر من علامة التثنية والجمع علامة التثنية والجمع الحقيقية لا الاصح منهما ومن شبههما واما قول الشارح في اخرها حرف يصلح للاعراب فواضح في الاصل والملحق على السواء ولما كان وجود الحرف الصالح هو العمدة في التميل كما مر في الاسماء الستة وكان محققا في الاصل والفرع جعل الشارح بيان الوجه مشتركا بينهما فان ذلك امر المحشى بالتامل والله اعلم ( قوله فانه بعد ما كان اه ) فصل الرضى هذه البعدية بما حاصله ان المتنى والمجموع متقدمان لامحالة على اعرابهما لعروضه فجلب الالف في المتنى والواو في الجمع قبل الاعراب علامة لهما بدليل اطرادها في نحو ضربا ضربوا هما اتما اتموا كما كرموا ثم ارادوا اعرابهما واسبق الاعراب الرفع فجلبوا حيثئذ علامة التثنية والجمع اعم من الالف والواو والياء المنقبة منهما واعطوا الالف والواو للاسبق والياء المنقبة منهما للجبر الذي اصله الكسرة التي هي اصل الياء فاتبعوه النصب

فصار في آخر الاسم علامة اثني والجمع احدا الحرفين لا على التعين و على ذلك  
 بنى المحشى كلامه الاتي في شرح قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ( قوله  
 جعل العلامة ) بعد اعتبار عروض الاعراب ( قوله اما الالف او الياء )  
 اى لا على التعين والعامل لتعيين احدهما كما ياتى ( قوله لانه انسب في الخلل )  
 من عكسه فان الياء لما كانت من جنس الكسرة التى هى اصل في الجر في المفرد كان  
 الانسب ان يجعل علامة للجر في فرعه حتى يحمل النصب عليه ( قوله في بيان  
 حكم العرب ) اى فالاشارة الى تقسيم الاعراب اليهم في كلام المصنف مبنية  
 على ان الاختلاف المذكور في تعريف الاعراب هو الاختلاف الذى ذكر في بيان  
 الحكم فكانه قال الاعراب ما يختلف آخره به لفظاً او تقدير ( قوله وكأنه  
 بنى اه ) يحتمل ان ذلك البعض نظر الى ان قوله لفظاً او تقدير ( وان جعل تفصيلاً  
 لاختلاف الآخر انما يكون تقسيماً للاعراب على مذهب الثنائين بان الاعراب هو  
 الاختلاف لا على مذهب المصنف كما هو ظاهر فلو جعل اللام للعهد يكون هذا  
 بياناً لقسمي الاختلاف لا الاعراب كما لا يخفى ( قوله تفصيل لاختلاف العامل )  
 وقد مر بيان فساد ( قوله والثاني ان قوله التقدير اه ) لا يخفى ان قوله لفظاً  
 او تقدير اذ كان تفصيلاً للاختلاف فالتيار من تعريف العهد تقدير الاختلاف  
 او الاختلاف المقدر و صرفه الى الاعراب الذى لم يذكر في تعريفه ذلك التفصيل  
 بعيد عن العهد كما لا يخفى ( قوله متصل بما قبله ) فلذا لم يحطف ( قوله الانسب )  
 اى باللاحق واما الانسب بالسابق فهو تفسيره بالاختلاف المقدر او تقدير  
 الاختلاف ان قلنا ان اللام للعهد الخارجى ( قوله اشار الى ترجيح جعل ما موصولة )  
 الذى يناسبه التعريف لا التكثير ( قوله لمرجح التبادر ) الاضافة بينانية اى  
 للمرجح الذى هو التبادر لظهور ان تقدير الاعراب انما يكون في الاسم العرب  
 اى فما سبق من اختيار الموصوف انما هو عند عدم المرجح للموصولة فتدبر ( قوله  
 وليس لك اه ) ولك ان تجعل ما عبيارة عن الاعراب اى التقدير انما هو  
 في اعراب تعذر اى تعذر ظهوره لفظاً وهذا اقرب والله اعلم ( قوله مستقل )  
 لنقل الحركة على الواو كالياء اذ الالف في مثله الا واصله واو او ياء ( قوله  
 كمصا ) اذ قبول المحذوف للحركة اللفظية متعذر مادام محذوفاً كما ان قبول  
 الالف لها متعذر مادام الف ( قوله ادى الى الحذف ) اى الى حذف الحركة

اولا ثم الى حذف اللام لالتقاء الساكنين و بعد حذفها حصل التعذر وكانت  
الحركة زائفة قبل حصوله ( قوله ادى الى القلب ) اى قلب الواو الفاء  
و بعد القلب حصل التعذر فلم يمكن اجراء الحركة التى كانت مستقلة على الواو  
على الالف فصارت تقديرية لهذا التعذر و هذا انما يتم ان قلنا ان الواو والياء  
المتحركتين انما تقلبان الفاء عند انفتاح ما قبلهما بدون اسكانهما وان الحركة  
لا تنقلب مع ذات الحرف الفاء وانما يزول بسبب قبهما الفاء وكل منهما محل نزاع  
فراجع كتب الصرف ( قوله ولك ) حاصله اعتبار وقت زوال الحركة  
( قوله ان تجعل عصا ) اى الذى اجتمع فيه التعذر والاستقلال ( ملحقا بجمل )  
اى الذى ليس فيه الا التعذر اذ لا اعلال فيه ( قوله وقاض ) اى الذى اجتمع فيه  
الاستقلال والتعذر ( قوله بالقاضى ) اى الذى ليس فيه الا الاستقلال  
( قوله والفضل ) اى الرجحان بالنسبة الى هذا ( قوله للمقدم ) اى لما قبله  
و ان كان فيه مجال نزاع اشبار اليه بالتمريض و وجه رجحان ذلك انه يلزم  
على الثانى عدم مطابقة المثال بالممثل لانه حينئذ يكون قوله كمصا تمثيلا للتعذر  
بالملاحق بالتعذر وقوله كقاض تمثيلا للمستقل بالملاحق بالمستقل ( قوله  
فليعصم به المعصم ) اى ولا يظن ان الثانى من الاختراع الحسن ( قوله ان يقيد  
الحركة باللفظية ) اى لولا الاضافة اليها ( قوله وفيه اه ) و ( قوله نعم اه )  
هذا كله انما يستقيم ان قلنا بتقدم الاضافة على الاعلال و هو بعيد بل قد صرحوا  
بان ما يتعلق بذات الكلمة مقدم على ما يتعلق بعارض التركيب و بان الالف  
الساقطة لالتقاء الساكنين فى نحو عصا وكذا الياء فى قاض تمودان عند زوال  
التوين بالاضافة او اللام وهذا صريح فى تقدم الاعلال عليهما وليته ترك هذا  
التطويل و بين وجهها لقوله الاولى ولعله انه ترك التقييد بذلك اعتمادا على المثال  
( قوله وفيه ان اصل عصا عصوى ) هذا يحتاج الى بيان تقدم الاضافة على الاعلال  
( قوله على انه يخرج عنه ) اى عن نحو غلامى اى بما تمذرفه ويدخل فى المستقل  
( قوله نعم يذهب اه ) يعنى ان ذلك التقييد و ان كان بما لا حاجة اليه لكن تقييد  
قاض بما يذهبى ( قوله لان الحذف ) الادغام ( قوله فاجد الامر ) اى الالف  
او الياء و قد تقدم ان علامتها فى الاصل هو الالف ثم جعلت علامتها احد  
الامينين لا على التعيين فالعامل افاد التعين ( قوله لتحصيل خصوص احدهما )

ليدل على المعنى المقترض ( قوله مناسط فائدة اه ) وعن دفع توهم الاختصاص  
 بحالتي الرفع والنصب كما قيل ( قوله لدفع توهم الاختصاص ) بحالتي الرفع  
 والنصب ( قوله فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ) ولذلك قالوا ان  
 الاطلاق يفصله التقييد السابق او اللاحق لكن قال الامام اللقائي في شرح  
 الجوهرية ان كون الاطلاق بينه التقييد السابق او اللاحق اغاي لا كلى بل يكون  
 الاطلاق تارة بالنسبة الى التقييد المعهود عنده وان لم يذكر سابقا ولا لاحقا  
 فراجع ( قوله انه لما اشتغل اه ) غير عبارة الشارح الا ان يختلف نسخه ( قوله  
 بخلاف الياء الذي اه ) فانه في حكم الحرف الصحيح كالمشدد ( قوله ومع ذلك  
 يتجه اه ) لكن قال الشراح ان اعادة نحو هـ لتبني على تبين القسمين وكان  
 المحشى نظر الى ان هذه الفائدة تحصل بمجرد تكرار المثال بدون اعادته لان عادة  
 المصنف في هذا الكتاب ان لا يكرر الامثلة الا لثبوت ( قوله وقد يكون في الاعراب  
 بالحروف ) فدخل فيه نحو في ومسلمو القوم ( قوله فتصدي ) اي سلك  
 بقوله ولعله انما لم يذكره المصنف لانه اه ( قوله بعض اقسام المستقل ) اي ما كان  
 اعرا به بالحرف تقديرا كاخو القوم ( قوله فيقال في جواب هل عندك اه ) وقد  
 يجوز الحكاية بدون سؤال كما في الخواني ( قوله ناجي اخو اه ) قد يقال بان  
 اعرا به لفظي ولذلك لم يبالوا بسقوط الواو مثلا في مثل ضربوا القوم لانه  
 ثابت حقيقة وان سقط صورة لما رخص خارجي وقد يقال ايضا ان التقاء الساكنين  
 مما عدا المصنف في تصرفه من قسم الخارجي لا المستقل فراجع ولعله اراد  
 ان المتعذر اعم من المتعذر حقيقة او اصطلاحا فتبامل ( قوله بمجرد الصلوة  
 ونصبها ) كما سياتي في بحث اسم الفاعل ( قوله من قسمي المتعذر ) اي ومنه من  
 زيادا ومن تمرتان المحكيين ( قوله والمستقل ) اي ومنه نحو في اه ( قوله لاما  
 عدا ما ذكره ) عطف على مقدر اي فالمراد ما عدا ما ذكر من القسمين لاما  
 عدا اه وفيه حشو مضر ظاهر ( قوله على بيان اللفظي ) من الامثلة كمن زيادا  
 او من تمرتان وفي ( في دفع بعض الامثلة ) كفي ( قوله بورود بعض الامثلة )  
 كمن زيادا ومن تمرتان ( قوله راجع الى احد الامور ) فيه انه يوهم ان الجواز عن  
 واحد الامر ين لفظي الا ان يعتبر وقوع الاحد المبهم فيها هو بمعنى النفي ( قوله ولاحتياج  
 بعض احكام ) كالا نجرار بالكسر عند الاضافة او اللام وكذا ابناء نحو حضار

وكذا تنوين التمكن ( قوله تذكر بعد ) من انصراف مافيه علمية مؤثرة  
عند التنكير و انحرار جميع الباب بالكسر عند الاضافة او اللام وكذا بناء نحو  
حضار للعدل المبين في بحث غير المنصرف ويحتمل ان يكون التنوين للتمكن من  
هذا القبيل والله اعلم ( قوله على المرفوعات ) كالمصوبات ( قوله والنمت )  
والتاكيد المعنوي وضمير الفصل ( قوله في تأخيرها اخلال اه ) ولذا قدم  
ابن مالك في الفيتة مجتمعا على سائر الابحاث كما قدم صاحب اللباب بحث المنبي  
كما تقدم ( قوله لانه وجودي والمنصرف عديم ) ولذا قدم المنصرف تعريف  
المؤنث فيما يأتي على تعريف المذكور كما سيأتي في التشرح ( قوله لاشعار عنوان  
غير المنصرف ) اي المفهوم الظاهر من لفظه ( قوله بان المنصرف ماعداه )  
فان ماعداه غير المنصرف انما هو المنصرف في الظاهر ( قوله واسطة ) هذا ينافي  
ما سيأتي عن الزمخشري ان نحو مسلمات علما عنده منصرف لانه اذا كان  
واسطة لم يقبل الاتصاف باحد الطرفين وقوله قسمان للمعرب بالحركة اي  
فكلمة ما في قوله غير المنصرف مافيه اه عبارة عن الاسم المعرب بالحركة فنحو  
مسلمات علما مؤنث داخل فيه وانما دخله الكسرة والتنوين لرعاية الاصل  
كما ياتي وقد ذهب بعضهم الى حذف الكسرة والتنوين عنه حينئذ والمبرد  
والزجاج حذف التنوين مع بقاء الكسر ( قوله واما عند المنصف فان المنصرف )  
لكن يحتاج الى نقل صحيح عنه في نحو مسلمات علما ( قوله ماخوذ  
من الصرف ) للمطابقة ( قوله واظن بما لا يزيد الا الاسماء ) حيث قال  
موصوفة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولثلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المتبدا اه  
( قول الشارح من علل تسع ) قال الرضي اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا  
ان علم كقوله تعالى « وعندهم قاصرات الطرف عين » اي نساء فان كان  
الوصف ظرفا او شبهه او جملة قائما يكثر حذف موصوفه اذا كان بعضا منه قال  
الله تعالى « ومنهم دون ذلك » انتهى فقول المنصف من تسع يقتضي احد  
الامرین لاهامه اما موصوفا او مضافا اليه وقوله علتان يصاح قرينة لكليهما  
واختار الشارح تقدير الموصوف مراعاة لمقتضى وصفته العارضة كما ياتي  
في اربع ( قوله لانه لم يوجد هنا ) اي بخلاف شرط حذف الموصوف ( قوله  
شرط حذف المضاف اليه ) وهو على ما في شرح الرضي اما ككون المضاف

من الظروف التي فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف او ماحقها  
كغير وحسب واما اضافة اخرى الى مثله كين ذراعى وجهة الاسد واما ابدال  
التوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا واوان فراجع ( قوله على  
الايحى للعارف به ) قد يقال ان اسماء العدد الى العشرة مقتضية الاضافة الى التميز  
فالتوين عوض عنه كما في كل وبعض فتامل ( قوله لاوجه اه ) قد سبق التبيه  
هناك على ان الخبر هو المجموع بقوله ثلثة كما وجهه المحشى هناك واما تاخير  
زيادة التفصيل الى هذا المقام فانما هو للرد على من قال ان الضمير راجع الى العلة  
لا الى العامل كما ظن لان كل واحدة علة لاعل انتهى فقوله لاوجه لاوجه له  
( قوله لهذه النكته الجلية ) وهي الترقى في الاولى والنزل في الثانية ( قوله  
في عرف ارباب الناليف ) اى وان كان شائعا في المحاورات ( قوله في عبارتهم )  
اى المصنفين ( قوله قلت الموانع جمع مانعة ) قد تقدم ان فاعلا اذا كان لغير العاقل  
يجمع على فواعل مع ان المانع صار اسما عرفا فتامل ( قوله لكن الاظهر اه )  
لان المتبادر من رجوع الضمير الى غير المنصرف هو التقيد بقولنا من حيث انه  
غير المنصرف وما ذكره الشارح انما يتبادر لورجع الضمير الى مافيه علتان وهو  
بعيد وان كان قريبا لان المتصود هو المعروف بالفتح لا المعروف بالكسر كما ياتي  
( قوله ومنهم من قال في وجه الحثية اه ) قد يقال ما ذكره ذلك القائل وان  
لم يصلح وجهها للاحتراز عن الحثيات الاخر المذكورة لكنه يصلح وجهها لاختيار  
ما ذكره الشارح حيث قال انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا  
الى مافيه العلة انتهى فقوله انما قال ذلك اى ولم يقل من حيث انه غير منصرف  
فندبر ( قوله كما قال كثيرون ) وساقى بيان الخلاف في الشرح قيل المرفوعات  
فراجع ( قوله ولا يبع المقام تفصيله اه ) ومن اراد التفصيل فليراجع عبد  
الغفور كالرضى ( قوله المروض للتاء القائم المطلق اه ) هذا مثل ما ذكره  
المحققون في المساهية المطلقة انها من حيث هي مقيدة بالوجود تسمى مخلوطا  
ومساهية بشرط شئ ومن حيث انها مقيدة بالتجرد عن الوجود وغيره  
من العوارض تسمى ماهية بشرط لا شئ كما تسمى بالماهية المعراة ومن حيث انها  
لم تقيد بالعوارض وجودا ولا عدما تسمى ماهية مطلقة لا بشرط شئ والتقيد  
في الاخر يؤل الى الاطلاق فيدخل الا ولان تحته تدبر فتحوقائم اذ لو حظ

من حيث انه موضوع لذات مامتصف بالقيام من غير اعتبار ذكورة ولا انوثة  
 يكون من قبيل المطلق ولا يعتبر تجرده عن التاء ولا لحوقه به واذا لوحظ كون  
 تلك الذات مذكرا اعتبر تحريف لفظه عن التاء واذا لوحظ كونها مؤنثا اعتبر  
 لحوق التاء به فكلاهما في الحقيقة فرعان للمطلق ( قوله وليس للفرعية معنى  
 يشمل المرجوحية ) ذكر الاصوليون للاصل والفرع معنى لنويا ومعنى عرقيا  
 من جعلها الراجح والمرجوح ومن راجع كلاهم عرف ان اعتبار التوقف  
 على غيره انما هو لرعاية المناسبة بين المعنى اللغوي وتلك المعاني العرفية وذلك  
 لا يتوقف على جعلها بمنزلة الموقوف فتدبر ( قوله بمعنى سلب الوجوب  
 والامتناع ) ويسمى الامكان الخاص ( قوله وبمعنى سلب الوجوب ) فقط  
 ويسمى الامكان العام المقيد بجانب العدم ( قوله وبمعنى سلب الامتناع ) فقط  
 ويسمى الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو المراد ههنا ( قوله فيه ان  
 غير المتصرف مافيه علان مؤثرتان ) قد فسر الشارح فيما تقدم ذلك باستجماع  
 شرائطهما والضرورة والتناسب من قبيل المانع وهو مقدم على مقتضى  
 فائتقاء المانع ان اعتبر في التأثير كما هو الغالب استقام كلام المحشى واليه اشار بقوله  
 فيجوز وان لم يعتبر فلا بد من صرف المتصرف وهو الظاهر فتدبر ( قوله بحكم  
 قوله وحكمه ) فان ضميره راجع الى غير المتصرف فالظاهر رجوع ضمير صرفه  
 اليه ايضا والا لزم نشر الضمير ( قوله والحاجة ) اي بقاء غير المتصرف على  
 تعريفه ( قوله فافهم ) فان العكس غير ممكن ( قوله وان ذكره بالفتح والكسر  
 للتعليل ) اما على تقدير الفتح فالتعليل مستفاد من اللام المقدرة قياسا واما على  
 تقدير الكسر فالتعليل مستفاد من كونه استيقافا لبيان السبب كما في قوله  
 ثمالي وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فراجع كتب المعاني  
 في بحث الفصل والوصل وكتب الاصول في بحث القياس ( قوله من اجل  
 محسنات الكلام ) اللفظية كما قرر في علم البديع ( قوله التي قصد بها بيان وزن  
 متصرف ام ) لقائل ان يقول اذا كان مضاربة مثلا عند ارادة لفظه غير متصرف  
 نون لمشاكلة نفسه اذا اريد به معناه فنوين مفاعلة انما هو لمناسبة غير المتصرف  
 الذي نون لمناسبة المتصرف ( قوله وجعل من هذا القيل ) فيه اشارة الى انه  
 في الظاهر ليس منه اذ الظاهر في التناسب هو المحاورة لفظا واما مشاكلة اللفظ لنفسه



في كلا الحالين فعدّها من باب التناسب غير ظاهر تدبر ( قوله ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة ) فلمشاكلة ثلاثة معان تانيها ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه عنده لفظا او تقديرًا وهو المشهور في اصطلاح اهل البديع وتائها اتحاد الشئيين في الشكل كما في اصطلاح المتكلمين فراجعهما ( قوله كصرف سلاسل ) الاولى مثل صرف اه ( قوله ولا مشاكلة في وقوعهما ايها وقعت ) يعنى لا بأس في وقوعها بين اجزاء كلام واحد او بين كلامين متصلين لفظا او معنى حتى قيل بوقوعها في آخر الكلام ايضا فراجع بحث الاطناب من المعاني اسكن فقد يقال كونها مقصودة بالذات ينافي كونها اعتراضية ( قوله لهذا التكرار ) اى حقيقة او حكما ( قوله واتمام الاخير ) اى عند ورود النقص بنحو التامى ويمان وشام وتمان ونحوها ( قوله وقد يلحق النساء باساور ) فينبئ ان يصرف ( قوله ويتجه عليه انه لاشك ان يوجد معنى مصدرى ) اختلّفوا في ان المصدر عمله لتناسبة الفعل في الاشتقاق او لكونه بمعنى ان مع الفعل وعلى الثانى فمضى قولنا عجيت من اكل زيد خبز عجيت من ان اكل زيد خبز او معنى عجيت من اكل خبز برفع خبز على انه قائم مقام الفاعل للمصدر عجيت من ان اكل خبز بصيغة المجهول والاوّل مصدر مبنى للفاعل والثانى للمفعول ولاشك في شيوخ استعمال المصدر في كلا المعنيين عرفا وان كان وضعه لمطابق الحدث وقد يطلق المصدر المبني للفاعل او المفعول على ان مصدر المستعمل بمعنى كبرون الشيء فاعلا او مفعولا وهو المسمى بالحاصل بالمصدر ايضا كالا تراخى بالحاصل بالتأثير بالحاصل ان الحاصل بالمصدر والمبنى للفاعل او المفعول تطابق كل من الثلاثة على معنيين ولا تغفل والله تعالى اعلم وحاصل ما يظهر من كلامهم ان الفاظ المصادر وضعت للحدث لازما او متعديا لكنها تستعمل غالبا في لازمه وهو امران يطلق عليهما الحاصل بالمصدر احدهما كون الشيء فاعلا او مفعولا كالمضاربة والمضروبة وتانيهما ما يحصل به للفاعل من المعنى الثابت القائم كما اذا قام فحصل له هيئة هي القيام او تسخن فحصل له صفة هي الحرارة فالمعنى المصدرى هو تحصيل ذلك المعنى والا تراخى بالحاصل هو الحاصل بالمصدر سواء حصل في الفاعل او المفعول والامر الاول يعم المصادر كلها بخلاف الثانى فانه يخص بتأثيره ايقاع وايجاد من الافعال الاختيارية فتدبر ( قوله الى المفعول ) الظاهر بالمفعول ( قوله في غاية السعة اد ) وذلك لان

تلك اليباء في الاصل للنسبة نقلت الى المعنى المصدرى ولذلك لزمتها التاء علامة  
للتنقل فكما ان النسبة تم الاسماء الجامدة ايضا كذلك يعتمد الياء المصدرية  
كالجبرية والفرسية بمعنى كون الشيء حجرا او فرسا فظهر ان المعنى المصدرى  
الذى يفيد الياء المصدرية يتحقق حيث لا مصدر يدل عليه فلا يلزم من كون  
مضروبوته موضوعا له كون الضرب كذلك ( قوله واما ان المصادر وضعت )  
كان دعوى الوضع استفيدت من قوله مصدر مبنى للمفعول لان المتبادر من البناء  
للفاعل او المفعول كونه موضوعا للنسبة اليه لكن التزام تلك الدعوى غير لازم  
هنا اذ يكفي في صحة التعريف شهرة الاستعمال في ذلك المعنى ولا شك في شهرته  
في الكلام النصيح قال الله تعالى « هو اهل التقوى واهل المغفرة » وقال الله تعالى  
« او اشد ذكرا » او اشد خشية « واما اطلاق المبنى عليه فقد صرح بعض المحققين  
بانه من مسامحات اهل العربية وذلك لا ينافي كون المدل مثلا مستعملا بمعنى  
كون الشيء معدولا مجازا بل حقيقة عرفية كسائر الالفاظ العرفية لاسيما وقد  
غلب مجيء المصدر المتعدي على فعل واللازم على فاعل ( قوله فانه يدل )  
يكاد تأمل ( قوله يدل على وقوع الشيء على زيد ) وفيه انه انما يدل على ان  
ضرب زيد ليس على جهة القيام بخلاف ضرب زيد فانه على جهة القيام  
واما القيام فلا يتحقق في شيء منهما كما في سائر الافعال المتعدية وكذا اللازمة  
التي من الامور النسبية كقرب وبعد قال الرضى ان قيام المصدر حقيقة بفاعله  
انما هو في نحو ظرف زيد واما الامور النسبية كقرب وبعد والمتعدية  
كضرب وقتل فلا قيام فيها لان الضرب مثلا نسبة بين الضارب والمضروب  
لا تقوم باحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر  
انتهى وذلك لان القيام ثبوت موجود لا ممر واتصاف ذلك لا يتحقق الا  
في نحو ظرف زيد وحسن عمرو من الافعال التي تدل على الصفات الحقيقية  
لا الامور النسبية الاضافية فتأمل ( قوله على جهة قيامه به ) اى الفعل وشبهه  
( قوله والفارق بينهما اعتبار قيامه ) اذا كان القيام مدلولاً لهيئة المعلوم وكذا  
الوقوع لهيئة المجهول وكان الحدث الذى وضع له المصدر مدلولاً لهما تضمنا كان  
الحق ان المصدر لم يوضع الا لمطلق الحدث ولذلك لا يلزم ذكر فاعله فقوله  
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفعل محل فاعله وعلى تقدير تسليمه فلا يدل الا

على عدم وضه لمعين حتى يلزم كون كل مصدر مشتركا ولا قائل به وانتفاء  
الوضع لا يستلزم انتفاء استعماله فيها مجازا كيف وقد شاع استعماله فيهما  
في فصيح الكلام قال الله تعالى « هو اهل التقوى واهل المفرة » اى اهل  
لان يتقى على صيغة المجهول واهل لان يغفر على صيغة المعلوم لبطلان عكسه كما لا  
يخفى والحاصل ان ما ذكره المحشى لا يدل الا على عدم وضع المصدر المتعدى  
لكون الشيء مفعولا وذلك لا يفيد في هذا المقام لشيوع استعماله فيه وشهرته  
في كلام الفصحاء حقيقة صريحة كان او مجازا وسيأتى في الشرح ان عدم لزوم ذكر  
الفاعل للمصدر انما هو لعدم دخول النسبة الى الفاعل في مفهومه وفي كلام المحشى  
ان الحدث هو المعنى الثابت بالغير من حيث هو قائم بالغير لا مطلقا وقد تقدم منه  
ان النسبة الى الفاعل مدلول الهيئة التركيبية لا الفعل فتلخص من كلامه ان الاسناد  
في نحو ضرب زيد معلوما او مجهولا انما هو مدلول الهيئة التركيبية واما كونه  
باعتبار القيام او الوقوع فمدلول الفعل فان كان القيام بالغير معتبرا في مفهوم المصدر  
كما هو صريح كلام المحشى هنا وفيما ياتي فعدم لزوم ذكر فاعله حينئذ يدل على  
ان المراد انه موضوع لحدث هو قائم بغيره وليس قيامه به جزأ بمنا وضع له  
المصدر والا لكان النسبة معتبرة في مفهومه فتأمل ( قوله كذا في القاموس )  
عبارة وعدل عنه يعدل عدلا وعدولا حاد واليه رجوع والطريق مال  
والفعل ترك الضراب والجمال الفحل نحاه انتهى وقال حاد عنه يحيد مال انتهى  
وقوله ولا داعى اه واقائل ان يقول ان الفاعل في المصدر المتعدى ان يحى  
على فعل اه فعدولهم عن العدول الى العدل امارة اخرى على لرادتهم التعدى  
كاشتقاق المعدول واما عدم وضع المصدر المتعدى لمعين المستلزم للقول  
باشتراك كل مصدر متعد فلا يستلزم امتناع استعماله فيهما فالظاهر ما مضى عليه  
الشراح وأشاروا الى توجيهه بان سبب منع الصرف لما كان من اوصاف الاسم قالوا  
المراد بالعدل كونه معدولا حتى يصح حمل الخروج الذي هو من اوصاف الاسم  
عليه ولما كان خروج الاسم ظاهرا في خروجه بنفسه فلا يصح حمله على كونه  
معدولا وان كان من اوصاف الاسم قالوا المراد بخروجه كونه مخرجا اى  
لا خروج بنفسه فاستقام الحمل واتحد الموضوع بالمحمول كما هو شأن سائر  
المحمولات والله اعلم ( قوله وليس بقوى ) يتأمل فيه ( قوله بمعنى المعدول

اليه ) فيه ان الحذف والايصال سماعي لا قياسي قائل وان جعل المصدر اللازم بدون حرف الجر بمعنى المفعول الذي تعدى به لو كان سائغا لصح جعل الممدول حينئذ بمعنى الممدول اليه لكن تقدم منه في تعريف اللفظ ان اللفظ بمعنى النطق ما لم يتعد بالياء لا يناسب المعنى الاصطلاحي فراجع ( قوله حاجبا ) اي مانعا وبوابا ( قوله اذ لا يسمى عدلا ) بل اشتقاقا ( قوله لان الصيغة ) اي ولا يتصور الخروج عنها بهذا المعنى بل عن الصورة فقط كما لا يخفى ( قوله قد تطلق اه ) قال السعد رحمه الله في شرح قول الزنجاني الى امثلة اي ابينة وصنيع وهي الكلم باعتبار هيئت تعرض لها من الحركات اه انتهى والظاهر ان مراد المصنف كان الحاسب هو الصيغة بمعنى الصورة لا بمعنى الكلمة اه اذ لا يمكن الخروج ولا التحويل الى المادة من هيئة الى هيئة اخرى تدبر فالصفة لها معنيان احدهما صورة الكلمة القائمة بمادتها والثاني مجموع الصورة والمادة واما الهيئة فلا تطلق الا على الصورة والحاصل ان مادة الكلمة هي ما يوجد في جميع تماثيلها من الحروف الاصلية وصورتها هي ما يتبدل ويتغير كالحركات والصفات واذا وندوا بالترتيب فنظائر عدة جزأ من المادة لان الاشتقاق الكبير والا كبر وقاب المكان نوادر فنامل ( قوله من الهيئة ) اي الصورة ( قوله خروج الاسم اه ) اي فلذلك عمم المصنف رحمه الله الخروج بقوله تحقيقا او تقديرا وليس مراده الاعتراض وان كان هو الظاهر من عباراته وعادته فنامل ( قوله مقتضى انتاعدة ) الاكثرية ( قوله تعرض لخروجه الاصول ) في وضع ما ( قوله نفس العدد ) وان لم يستعمل مكررا الا في الممدود وسيأتي ( قوله بما خرجت به المغيرات القياسية ) ليكن بقيت المشتقات الشاذة من المصادر القياسية وهي كناية ( قوله وبيان العدل على هذا اه ) وسياتي ان الحوالة على العدد سائغ في القليل فتدبر ( قوله ان خروج ثلث ) مثلا ( قوله يخالف للعلم القطعي ) اي الحاصل لكل متماثل عارف بكيفية وضع العربية بالتبع والاستقرار بالنقيض عن احوال الكلمة اولا كالأعراب والبناء ثم عن امور تناسب ان تكون اسبابا لتلك الاحوال على ما فصله عبدالغفور فان لا تقي بنا ان نحمل كلام المصنف على ما يخالف ذلك العلم القطعي وان لزم منه احالة معرفة العدل على التعداد مع ان ما اشتهر يقتض بالمغيرات الشاذة ( قوله وانما المحقق ) بدليان غير منع الضرف

( قوله ويأبى بالخروج ) عن الاصل ( قوله قلت لم يرداه ) حاصل الجواب منع الحصر الذى ذكره السائل بقوله والاصل انما يكون اصلا مستندا بانه انما يتم ذلك الحصر اذا اريد بالاصل ما كان الاسم عليه بالفعل ولم يرد الشارح بالاصل ذلك بل اراد به ما يقتضى القياس كـون الاسم عليه وذلك يتوقف على خروج الفرع عنه فلا يتجه ما وجه به عبد الغفور للمشهور بقوله ولعله وجهه اه فراجعه ( قوله ويتجه اه ) والحاصل ان معرفة العدل بحيث يعرف به غير المنصرف لما كانت متعذرة البتة للزوم الدور فى مثل عمر لا محالة مع انتقاض ما ذهبوا اليه بالمفريات الشاذة ومخالفته للعلم التقطى اختار الشارح فى تفسير كلام المصنف ما يخالف العلم القطعى وان كان بعيدا عن العبارة لان مجرد القرب لا يفيد ( قوله بتعريفه ) اى بتعريف المصنف بانه ما فيه علتان اه كما يختص به بتعريف الجمهور مع انه عدل عنه اليه لثلا يلزم الدور كما مر ( قوله فيلزم الدور ) كالزم على تعريف الجمهور ( قوله لان ذلك لازم فى العدل التقديرى ) سواء اريد بالخروج الخروج عما هو القياس او عما ثبت للمادة ( قوله لتعلم النحو ) الغير المتبع ( قوله فن التسانث اه ) والتعريف والالف والنون ووزن الفعل ولم يذكرها لظهورها ( قوله واما العملية فلا تعرف فى شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف ) ان اراد الحصر بالنسبة الى المتبع كما هو الظاهر فسلم لكن الغرض من تدوين النحو هو معرفة غير المتبع وهو لا يتوقف معرفته بالعلم على معرفة منع الصرف كسائر الاسباب النحوية التى رتبوا عليها احكامها وان اراد الحصر بالنسبة الى غيره فممنوع والا لما عرفنا منع الصرف من علم النحو اصلا والحاصل ان النجاة رتبوا اكثر الاحكام على اسباب يمكن معرفتها للتوصل بها الى معرفة تلك الاحكام ودونوا علم النحو لضبط قوانين تلك الاسباب الكلية حتى يستخرج غير المتبع تلك الاحكام منها وامامنا لا يمكن معرفة حكمه بسببه كعدل عمر فاحالوه على البيان الجزئى كالتعداد جزاهم الله تعالى عنا خيرا آمين ( قوله لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ) اى فلا دخل له فى الفرق الذى نحن بصده لكن يمكن ان يكون ذكره لبيان ما يفرع على التنبيه الذى هو مدار الفرق وان لم يكن مختصا به فلذلك قال الاولى اه ( قوله على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر ) فالمتبع كواضع النحو مثلا لما عرف بوجودها كما

صرف منع صرف ما هي فيه حكم بان المتع انما هو لاجلها واما المعدل بالمعنى الذى  
 ذكره الشارح فلا موجب للحكم بوجوده الادعى منع الصرف واما غير المتبع  
 كنعم النحو فيمكن معرفته بوجود سائر الاسباب قبل معرفة منع الصرف فيرتب  
 عليها حكمها من منع الصرف لاجلها بخلاف المعدل مطلقا او عدل نحو عمر  
 ( قوله يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة اه ) يعنى ان قوله تحقيقا مفعول مطلق مجازى  
 لخروجه اى خروجا تحقيقا اى محققا على ان المصدر بمعنى المفعول صفة موصوف  
 حذف واقيمت مقامه ولما كان الخروج لا يمكن وصفه بالتحقيق اذ هو تقديرى  
 ابدا كما ذكره الشارح احتيج الى تاويله بحذف المضاف من الضمير والاصل  
 خروجا تحقيقا اى محققا اصله فلما حذف المضاف اى الاصل انقلب الضمير  
 المحرور مرفوعا مستترا فى اسم المفعول الذى اول الى المصدر وهذا وجه البعد  
 عن العبارة واما خروج نحو عمر فلما كان وصفه بالتقدير غير ممتنع كوصف اصله  
 به لم يم قرينة على حذف المضاف فكان تاويله بمقدرا اصله ابعد ( قوله مأولا  
 بلفظ واحد ) كما يأتى فى قرأت الكتاب جزأ جزأ فى بحث الحاصل ( قوله  
 اجزى اعرابها عليها ) كما فى قولهم هذا حلوحامض ( قوله لاوجه لقوله  
 الى رابع ومربع اه ) وذلك لانه لم يبق بعد ثناء متى الا ثلث مثلث وهو  
 المشار اليه بقوله وكذا فلا يبق لالى فائدة اصلا ( قوله الصواب يحى عشر  
 ومعشراه ) اى فالاولى عيتمهما بضمير التنبيه كما فى بعض النسخ ( قوله بياء  
 النسبة ) لكن النسبة لفظية كما فى كرسى ( قوله فى الوضع التركيبى ) اى التكرارى  
 ( قوله لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا ) اى بناء على ما يأتى ان انصراف  
 اربع فى مررت بنسوة اربع لعدم اصاله الوصفية ~~لكن~~ قال الرضى انه يحتمل  
 ان يكون لعدم شرط وزن الفعل وبسط الكلام فيه وسيأتى ما فيه وقال صاحب  
 اللباب فى ضؤ المصباح ان الوصفية قد لزمت عند التكرار لكن لم يمكن منع صرف  
 المكرر لان محل الصرف ومنه هو المفرد فراجع ( قوله ما يهتدى اليه ) اى  
 بالاشتقاق المحقق فان الاخر خلاف الاول فاقبل التفضيل منه اما باعتبار زيادة  
 ما بينهما من التفاوت واما باعتبار زيادة ما بينهما من التقارب وقولهم جائى زيد  
 و آخر اى رجل آخر لا حار آخر مثلا يدل على اعتبار زيادة التقارب والا  
 لكان الامر بالعكس لانه الانسب باعتبار زيادة التفاوت ( قوله ولهم ) اى

بالواو اشارة الى تسليم التأييد السابق اى لك ذلك التأييد ولهم هذا التأييد  
وقوله على ان اه منع ذلك التأييد بكونه معارضا بوضع صيغة التفضيل اى فلا  
يتاقى اعتبار زيادة التقارب لمناقة التفضيل وكون قولهم جائئ زيد واخر  
بمعنى رجل اخر يجوز ان يكون لقيام قرينة العطف على كون المعطوف من جنس  
المعطوف عليه ( قوله هذا يكفي ) اى هذا القدر من اليسان على تقدير تسليمه  
كاف في ثبوت الاصل القياسى اى لا يتوقف على تعيين ذلك الاصل لكن لما كان  
منقولا الى معنى غير كان خلوه عن معنى الزيادة مقتضيا للعدل فيصير قياسا فتدبر  
( قوله في ثبوت العدل ) اى وجود الاصل المعدول عنه الذى هو الامر الاول  
الذى باعتبارها يكون العدل محققا عند الشارح ( قوله والتجاوز من فضول الكلام )  
عنه تعيين المعدول عنه من فضول الكلام محل بحث كيف ومجرد الدعوى الذى  
من غير تعيين الاصل لا يطمئن اليه النفس ولما يرتضيه الطبع وانما اختاره الرضى  
هر باعما يرد على التعيين من الاشكالات المشهورة التى بينهما فراجعهما ( قوله  
لا يتجاوز عنه ) اى لا ينبغي تركه اى فالاولى ان يترك الشارح تفصيل الخلاف  
بقوله فقال الى قوله علم اه ( قوله والحكم بان ) عطف تفسير للتفسير ( قوله  
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولاً ) وذلك لما يأتى في اسم التفضيل انه اذا  
اضيف فله معنيان وفى كل منهما لا يصح ان يقال زيد افضل عمرو بالاضافة  
بمعنى افضل من عمرو وانما يضاف عند التفضيل على المضاف اليه الى ما يدخل  
فى مفهومه المفضل وان كان خارجا عنه بحسب الارادة وفى قولنا جائئ الرجل  
والرجل الاخر اه لا يتصور اضافة الاخر الى الرجل الاول اى ضميره لعدم دخول  
الثانى فى الرجل الجائى اولاً فهو من قبيل زيد افضل عمرو بالاضافة ( قوله  
بالاضافة ) اى لو قيل جائئ رجل ورجل آخره بالاضافة الى ضمير الاول  
بمعنى اشد تاخرا منه يكون من قبيل قولك زيد افضل عمرو وهو غير صحيح لما  
ياتى ان شرط الاضافة دخول المفضل تحت مفهوم المضاف اليه وان خرج عنه  
بحسب الارادة فراجع ( قوله نرفع اه ) مفعول تذكر اى تذكر قوله تعالى  
نرفع الآية ( قوله وقوله بين ذراعى وجه الاسد ) وقولهم نصف وربع درهم  
( قوله فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها ) الا ان يدعى ان جمع من قبيل الجمع  
المصحح عدل عن صيغته الى صيغة التكسير وهو فى غاية البعد فتدبر ( قوله نعم

في قوله كيف لو اعتبر فائدة اه جديدة ( اى فيكون قوله وعلى ما ذكرنا توطئة  
 لقوله كيف اه فلا يلزم محذور التكرار ( قوله واقوى ما يروج ما ذكره )  
 يعنى ان الشارح حين بين وجود الاصل للاسم المعدول في آخر بالدليل المشترك  
 بينه وبين آخر واجمع ولم يكن فيهما احتياج الى اعتبار العدل بل فيهما ما يضاذه  
 وهو وزن الفعل احتاج الى اعادة ما ذكره سابقا هنا وقد تقدم انه لا بد  
 في اعتبار العدل من امرين اه ولا يعتبر الامر الثانى الا للضرورة منع الصرف ولا  
 ضرورة في المفرد والحاصل ان الدليل المشترك اثبات بالنسبة الى الامر الاول  
 فقط وهو ثابت في المفرد كالجمع وافترقا هما اتما هو باعتبار الامر الثانى وهو  
 اعتبار الاخراج والله اعلم ( قوله ولم يحضره ) اى لم يتذكر الشارح ذلك الداعى  
 والا لعارض لنحو آخر واجمع بدل الاقوس والانيب ( قوله لوجب كون اجمع  
 وآخر ايضا معدولين ) بناء على انه في الاصل اسم تفصيل بمعنى اتم جمعا ثم جرد  
 عن معنى الزيادة فهو كآخر في ثبوت الاصل القياسى وعدم الاحتياج الى اعتبار  
 اخراجه عنه بخلاف جمعهما لتحقق السببين فيهما ووزن الفعل والوصفية الاصلية  
 بخلاف جمعهما فهما نظير اقوس وانيب في عدم اعتبار الاخراج وفي ثبوت اصل  
 قياسى ولو ذكرهما الشارح هنا بدلتهما لكان او في هذا الغرض فندير ( قوله  
 ضد ) اى هو من الاضداد ( قوله واسم للضبعان ) فاذا ثبت للثمن هذا المعنى  
 يكون اسم جنس ايضا فلا يصح قوله لم يوجد الا علما ( قوله ظاهره ان الضمين  
 لبنى تميم ) فعنى قوله اعتبروا انهم نطقوا به بحيث يحكم التحفة باعتبار العدل  
 فيه على ما سيحجى في المضمرات ( قوله اسم كوكب ) وتايته سماعى ( قوله  
 وطمار اسم مكان اه ) ظاهره انه غير علم فتأمل ( قوله وفي بعض النسخ  
 ووبار ) بتقديم الواو ( قوله فهو ظاهر المنع ) لان فيها اشياء لا تنحصر ( قوله  
 لا المجموع ) لما مر آتفا ان العلمية والنايت ليسا سبب بناء ( قوله قاصرا )  
 لوجوده في المبنيات وما يناسبها ( قوله لان غيره امام معرف ) وهو الناسايت  
 والمعرفة والجمع ( قوله واما مستغن عن البيان ) وهو الوصف وانجمة  
 والتركيب والالف والنون ووزن الفعل ( قوله غير صفة حالا ) واتما وسفينة  
 في الاصل فقط ( قوله لم نقول لا يقيده الابهام ) بكونه في الغاية كما قيده به غيره  
 ( قوله فان رجلا فيه وصف ) كسائر المضمرات فتحوضو يرب فيه وجفيتان



( قوله ومعناه الماء الكثير ) ففيه تعيين لنوع الذات ( قوله معناه كثرة الماء )  
فيه انه ثبت قاض الماء الا ان يقال انه مبنى على التجريد ( قوله لا رجل له صغر )  
لقائل ان يقول لا نسلم ذلك الثبوت لانهم ما ارادوا بقولهم ان الوصف موضوع  
لذات مامع بعض صفاتها ان مفهوم ذات ما من حيث هي مبهم لا بد ان تلاحظ  
دائما معه بل ارادوا به انه لا بد له من موصوف مامحوظ معه مطلقا سواء لو حظ  
معينا اولا فاذا حصل ملاحظته في نحو رجل بدلالة مادته على ذات معينة  
وبهيمته على وصف قائم بها لم يبق احتياج الى ذات اخرى مبهمه وكذلك  
في قولنا زيد قائم مثلا صرح به بعض المحققين في تحقيق ككون قولنا الانسان  
حيوان ناطق جدا تاما لانه لو كان معنى الناطق هنا شىء له النطق لكان حدا  
ناقصا فما اشهر ان معنى القائم شىء له القيام ومعنى الناطق شىء له النطق انه لا بد  
من اجرائه على موصوف قبله او فاعل بعده كما في اقام زيد ونحوه لان  
عنوان الشىء مثلا مدلول له تضمننا والا لزم التجريد في جميع موارد الموصوف  
مع الصفات وهو بعيد جدا فقامل والله تعالى اعلم ( قوله فهو يدل على ذات  
مبهمه وبعض صفاتها ) يعنى ان صيغة التفسير موضوعة وضا نوعيا للدلالة على  
ذات مبهمه مع وصف الصغر فرجل كما يدل بمادته على ذات معينة تعيينا نوعيا  
يدل بهيمته على ذات مبهمه غاية الاهام فان معناه رجل صغير والصغر وصف غير  
مختص بالرجل ولو كان معناه رجل له صغر لكان اسما بمحضه دالا على ذات معينة  
تعيينا نوعيا من غير دلالة على ذات مبهمه غاية الاهام فتامل ( قوله شىء ما )  
كالعين والتميز ( قوله له كثرة الماء ) مع المبالغة في الكثرة ( قوله شىء ماله المبدأ )  
اى المشتق منه وهو هنا الفيض بمعنى كثرة الماء ( قوله في مفهوم الفيض ) كما  
في مفهوم الفيض ( قوله قدس ) لتطلع بالتدبر على ما هو الحق في منع صرف نحو  
طليحة فان النحاة ذكروا له وجهين احدهما واختاره عبدالغفور البناء على المسامحة  
فكان المصغر جعل المصغر نقبا وهذا لم يعمل كما يعمل المنسوب لانهما ما اختاره  
الغنى كصاحب الباب وهو ان المصغر لا يجعل المصغر نقبا حتى ينافى العلمية بل  
يجعله كالوصف والصفة ووصف الاعلام شائع فلا منافاة بين التفسير والعلمية  
فراجع الباب وشروحه ( قوله والذكورة ) والافراء ايضا ( قوله الصواب  
متصفة ) لان شان ذواتهن المرادة هنا هو الانتفاء بالابعية واما الوصف قائما

هو شان لفظ النسوة والاربع ( قوله زائلا بالعلمية ) الزائلة بالتكثير ايضا  
( قوله اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة ) واما اعتبارات البلغاء فدلالة  
رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة واما المجاز وان شاع في المحاورات لكن اللائق  
تركه في التعريفات ونحوها لاحتياجه الى القرينة مع انها قد تخفى والله اعلم  
( قوله يبحيث لا يشعر اللفظ بالوصف ) اى بخلاف ما اذا بلغ الغلبة الى حد العلمية  
فان المعنى الوصفى حينئذ قد يلاحظ كما في الالقاب والكنى وقد لا فراجعهما ( قوله  
على مثال له ) من غير العلم ( قوله لم يصرح به في التفرع ) بان قال فلا تضرم  
الغلبة ولا الثقل ( قوله واكتفى باندراج حكمه ) اى فيمكن معرفة حكمه  
بذلك الاصل لو اطلع عليه مع ان نقل الوصف الى معنى اسم الجنس قليل مطلقا  
( قوله في الاصل ) وانما اطلقه المصنف لانه بصدد تعيين الذات ( قوله الفاء  
لتفرع عليه اشتراط الوصف اه ) اى لابتنائها وترتيبها على ثبوت الاشتراط  
والانطباق كونه لتفرع انحصار عليه على ثبوت انحصار الاشتراط في الاصل الذي  
اقاده تعريف المسند اليه بالاضافة في قوله شرطه اه واما تفرع مجرد العلمية  
وان كان ثابتا فغير محتاج الى بيانه بعد ثبوت الاشتراط فالظاهر الا ليق تفرع  
الانحصار فتأمل ( قوله اشتراط الوصف ) في الاقتصار عليه بدون التعرض  
لعدم مضرة الغلبة رمز الى ما ياتي في قوله والاظهر قدبر ( قوله ومن قال الفاء  
يدل ) لانه فاء النتيجة وهي لا ترتب على القياس الاعتبار العلم اى لا يلزم كونها  
مرتبة باعتبار الحصول بل قد يتحقق الترتب الذهني والخارجي كما في البرهان  
اللمعي وقد يتحقق الذهني كما في البرهان الانى فاللزام دائما هو الترتب الذهني  
لا غير كما يعلم بمراجعة كلام اهل المنطق فراجعهم ( قوله على ترتيب العلم ) اى  
ترتيب العلم بالتفرع على العلم بالاصل ( قوله واللام للتعليل ) اى لتعليل نفس الفرع  
بنفس الاصل مع قطع النظر عن العلم بهما ( قوله فيفيد ترتيب المعلوم ) اى  
انصراف اربع اه على المعلوم المشار اليه بذلك وهو اشتراط الاصل ( قوله  
فلا يغنى احدهما عن الاخرى ) اى لان الفاء لتفرع العلم على العلم في الذهن  
واللام لتفرع المعلوم على المعلوم في الخارج ( قوله كيف اه ) وهذا الاستبعاد  
في غاية البعد كيف والنتيجة انما يلزم ترتيبها في الذهن لا في الخارج بشهادة البرهان  
الانى ( قوله على الاصل ) اى القياس والدليل ( قوله لا لترتب العلم ) قسم

المنطقيون الموصل الى العلم الى موصل الى تصور وهو القول الشارح والى  
 موصل الى تصديق كالقياس وقسموه الى ما هو علة للترتب في الذهن فقط وهو  
 البرهان الانى والى ما هو علة للترتب ذهنا وخارجا وهو البرهان اللمى وعرفوا  
 الدليل كالاصوليين بانه ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر او ما يمكن التوصل بصحيح  
 النظر فيه الى مطلوب خبرى وهذا كله صريح فى ان المعتبر فى القياس والدليل  
 انما هو ترتيب المدلول وهو النتيجة ذهنا واما الترتيب الخارجى فليس بلازم ( قوله  
 لان المعلوم العلية ) اى لانها التى وليت الفاء فى قوله فلذلك اه لىكن الظاهر  
 ان القائل اراد بالمعلوم صرف اربع اء المترتب على المعلوم الذى هو الاشتراط  
 فالتمجيب منه محجب ( قوله لترتب الصرف ) اى وما بعده ( قوله الى الاصلالة )  
 اى اشتراطها ايضا ( قوله فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع الامرين ) بناء  
 على تقدم اعتبار العطف على الربط اى فلا يرد ان المعطوف معلى بغير ما عطف  
 به المعطوف عليه فلا يستقيم العطف كما فصله الفاضل الخطائى فراجع ( قوله  
 تكلف ) وهو تاويل المتعدد بالذكور وان كان شائما فى مثله ( قوله لتقدير اء )  
 فالقاء للتفسير ( قوله ولذلك ) اى لاجل تاويل المتعدد بالذكور ( قوله وشرط  
 مجرد الاصلالة ) فيه قلب اى مجرد شرط الاصلالة ( قوله مدخول ) اى فيه  
 دخل اى عيب ( قوله لاجابة فى عدم اء ) لان الصرف اصل ثابت حتى  
 يتحقق ما يزيله ( قوله تقديم الظرف ) المفيد للاختصاص ( قوله وقبول  
 الاعداد الناء ) التى تدل على ان المعدود مؤنث فى التاويل وان كان مذكرا  
 فى الحقيقة ( قوله لا فى اصل الوضع العددي ) لكن يرد عليه قولهم ستة ضعف  
 ثلثة عند ارادة العدد قال فى الفصل انها حينئذ اعلام فراجع ( قوله او امتنع  
 اسود من الصرف ) على حذف الجار والمجرور ( قوله لتخييل مصدر له )  
 كاستحجر واستنوق ( قوله وهو المعروف ) فى القاموس شامة فى البدن انتهى  
 فليس بمصدر فاما ان قال ان الاشتقاق قد يتحقق من اسماء الاعيان كاستنوق  
 واستحجر واما ان يقدر لاختيل مصدر موضوع لمحدث ذلك الحال وكلام  
 الشارح ظاهر فى الاول واوله المحشى بالثانى ليكون الاشتقاق من المصدر كليا  
 لا اكثر يا فبقال ان نحو استحجر ايضا مشتق من مصدر متخيل موضوع  
 لمحدث ذلك الوصف لكنه تكلف فلذلك ذهب السيد قدس سره الى الاول

كما صرح به في حواشي للكشاف فراجعوا الظاهر ان الشارح تبعه كما هو دأبه  
 في هذا الشرح ( قوله لاشتمالها بينهما ) لان المعنوى حاصل بالناء ايضا  
 ( قوله لم يعرف بالناء ) وان حصل بها ( قوله بل بامارات تدل اه ) كارجع ضمير  
 المؤنث والحقاق تاء التانيث بالفعل المستداليه ( قوله يقال المراد تاء تنقلب هاء )  
 فيدخل مثل تاء حجارة لانها تنقلب هاء ( قوله فقال الزمخشري عرفات  
 ينصرف ) وقد تقدم ان نحوه واسطة بين المنصرف وغيره ( قوله ولا يمنع  
 من غير المنصرف اه ) اي باعتبار رعاية الاصل كما تقدم ( قوله للتانيث ) اي  
 للفرق بين المذكر والمؤنث وسياتي انها تاتي لاربعة عنصري معنى شن الرضى  
 ( قوله على وتيرتها ) اي طريقتهما ( قوله بالترخيم ) فانه في غير المنادى لضرورة  
 الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع فكان في حكم الضرورة  
 ( قوله اي اشار الى ما ذكره اه ) اي والا فالظاهر ان يقول اليهما ( قوله  
 جعل الاوسط اه ) فكانه جعل او لمنع الجمع اي شرطه زيادة على التانيث فان  
 لم توجد فتحرك الاوسط فان لم يوجد فالمعجمة ( قوله والاحسن اه ) فاولم  
 الحلق فقط اذ لا منافاة بينهما من حيث الوجود ( قوله ثلاثا كان او خماسيا )  
 واما الرابع فلا اوسط له ( قوله يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب ) وعلى  
 ما ذكره الشارح يلزم ان يعتبر الزيادة ولا موجب له الا زيادة ثقله ويأتي انه  
 لا يظهر اعتبار الثقل فلذا قال والاحسن ( قوله لا يظهر اعتبار حدوث ثقل )  
 انما قال لا يظهر لاحتمال ان يعتبر ثقل معنوى نشأ من مشابهة الفعل في الفرعية  
 كما قالوا في نفس الفعل انه انقل من الاسم باعتبار لزوم تعدد اجزاء معناه ابدا  
 لدلالته على الحدث والزمان والنسبة ( قوله من كل سبب ) وان ظهر في بعضها  
 كالالف والنون والجمع والتركيب والتانيث ( قوله ولم اعثر على هذا الكلام  
 في غير كلام الفاضل الهندي ) يعني انه مما لا يساعد ثقل كما لم يساعد عقل  
 ( قوله لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التانيث اه ) مثلا يجتمع  
 مع التركيب وشرط التانيث ان لا يكون باضافة ولا اسناد ومع المعجمة  
 وشرط تحقق العلمية في المعجمة وتحرك الاوسط او الزيادة على التانيث فلما تبدل  
 الشرط بتبدل السبب الاخر والعلمية بحالها ناسب اضافة الشرط الى ما تبدل  
 بتبدله اذ لو كان الاشتراط بالنسبة الى العلمية لبقى ما بقيت وقد قرر ان الدوران

من الدلائل المفيدة للظن المكافي في أمثال هذه التعليقات والله اعلم ( قوله لان العلمية تؤثر ) مع غير هذا السبب ( قوله بدون هذا التقييد ) المخصوص ( قوله في بحثها ) لان الكلام هناك فيها ( قوله وقد يغير فيها ) بان سمع فيه التذكير والتانيث ( قوله والمرجع ) في الالتزام والتخيير ( قوله السماع ) اذا كان المرجع هو السماع فتمثيل المصنف بما وجور محل بحث في الصحاح انهما ما يذكر ويؤث ( قوله الوجهين ) اي التذكير والتانيث ( قوله وكذا اسماء القبائل ) وغيرها كالكتب مثلا ( قوله لا غير ) يتأمل فيه اذ يمنع تجويزهم الوجهين اي التذكير والتانيث واذا اعتبر التانيث فكيف يتعين الصرف ( قوله كنفالوجوه توجيه هذا التركيب ) يعني ان من عادة الشراح انه اذا كان في تفسير تركيب واحد او كلمة واحدة وجوه متعددة ان يفرقوا تلك الوجوه بان يذكروا بعضها في موضع وبعضها في موضع اخر وربما راعوا في التخصيص مناسبة فليحافظ على هذه القاعدة فانها كثيرة الوقوع خصوصا في كتب التفسير لاسيما تفسير البضاوي ( قوله و اشار بقوله صرفها ) بتانيث الضمير ( قوله تذكير العائد الى هذه المؤنثات ) بناء على ان المؤنث اذا اريد به لفظه روعي تانيته الذي كان عند ارادة المعنى ( قوله معاملة اللفظ ) اي مع ارادة كل واحد ( قوله المراد ان شرطه اه ) اي لانه ليس له شرط اخر ( قوله الزيادة ) بالقصر اضافي ( قوله لان تسمية اللفظ ) هكذا في النسخ والصواب لا لان تسمية المذكر ( قوله بالمؤنث المعنوي ) الذي استوى فيه الطرفان ( قوله لا تكفي في منع الصرف ) اي في وجوبه ( قوله الا المذكر ) في الحصر تأمل لان تانيته غير محتاج الى التاويل بل ثابت بالسماع الا ان يتمسك بما تقدم ان الاصل هو الصرف فتدبر ( قوله فان ما هو بمنزلة الحرف الاصل ) الاوضح فان ما هو اصلي او بمنزلة الاصل ( قوله فسموا ما يقابل اللام الثاني ) الظاهر تركه على ما ياتي ( قوله الا يرى ان في حجرش اه ) عبارة مخجلة ( قوله لانه في مقابلة رابع حروف الميزان ) وهي الفاء والميم واللام والصرفيون في غير التصغير يكررون اللام الرابع فصاعدا وفي التصغير يكررون العين فوزن مصنيح فيعمل لا فيعمل ولا فيعمل فراجع ( قوله فان تصغيره على فيل ) بل فيعمل لا فيعمل وان كان مصباح مفعلا لا تأمل ( قوله فالياء ان بمنزلة اه ) اي ليس بمنزلة

الحرف الاصلى بخلاف الميم ( قوله ان كان المعرفة في باب اه ) وان كان في غيره شائعا  
 في الموصوف ( قوله وان كان اسما للموصوف ) كالنكرة حيث عدوها من اقسام  
 الاسم ( قوله لضرورة الشعر ) الواقعة في صروض البيت ( قوله لم يقل ) هنا  
 وفي المعجمة ايضا ( قوله والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية )  
 لو قال المصنف شرطها العلمية لم يفهم منه اشتراط كون التعريف نفسه علميا او  
 علمية الذي هو المقصود ووجب حمله على المعنى الشائع اى شرطها كون ما هي  
 فيه علما لانه لو لم يحمل عليه فان جعلت الباء مصدرة كان المعنى شرطها كونها  
 علما والمعرفة لا يكون علما وان جعلتها للنسبة كان المعنى شرطها الحصلة المنسوبة  
 الى العلم ولا يحصل له فناء من مزالى الاقدام والله اعلم ( قوله فافهم ) فان  
 تغيير الاسلوب يدل على تغيير المعنى والحال ان النسبة راجحة هنا بخلافها  
 في العبارة الشائعة فان المصدرية راجحة بل متعينة فيها قالوا في قوله وجعلها اه  
 حاوية فتدبر ( قوله الاولى فيه فيه ) اى ان يقول بدل في ضمنه فيه لان الضمن  
 من النضمن انما يستعمل في ظرفية الكل للجزء والتعريف وصف للعلم لاجزؤه  
 الا ان يزل الوصف اللازم دائما منزلة الجزء كما يستعمل النضمن بمعنى مطلق  
 الاستلزام ( قوله واستغنى عن الاشتراط ) اى فطر يقته اخصر وطريقة المصنف  
 اظهر ( قوله وانما وصفت بالتاثير لاتحادها ) اى لان كون تاثير التعريف  
 مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية او بثبوتها في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية  
 فلا تحقق للتعريف الذى شرط تاثيره العلمية الا بتحقيق العلمية بخلاف البوقاق  
 فان تحققها مغاير لتحقيق العلمية فالحاصل ان العلمية نوع من التعريف بخلافها  
 ( قوله بالسبب ) وانما الاختلاف في التعبير قاله عبدالغفور والظاهر ان التعريف  
 جنس والعلمية نوع منسبه والنوع لا بد ان يشتمل على الجنس مع زيادة هو  
 الفصل كاشتمال الانسان على الحيوان مع النطق فمعنى اشتراط الجنس بالنوع  
 فى حكم هو اشتراط الفصل الذى فيه ولا شك ان عنوان الفصل كالنطق مثلا  
 من غير عنوان الجنس كالحيوان فالحق انه لا اتحاد فيما نحن فيه بين السبب  
 والشرط الا باعتبار الاتحاد ما صدقهما اى ذات الموصوف بهما فتدبر ( قوله  
 فيمتنع ) اى الاسم المعجمى رعاية لحق المعجمة حيث تمكنت بالعلمية ( قوله وسبب  
 تذكيره امر مفهوى ) فيه لطافة اذ يحتمل ارادة لفظه فيكون التذكير ناظرا

الى الخبر واردة معناه وهوان معنى المعجزة كون اللفظ بما وضعه اه او كونه  
 سببا ( قوله ويدفعه مسابق ) في الشرح ( قوله ايضا ) اى كما لم يكتفوا  
 في الوجوب ( قوله فيه ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافة ) لماسر ان تحرك  
 الاوسط يكتفى به عند سيوييه واكثر النحاة وانه يحتمل ان امتناع شتر انما هو  
 للعلمية والثاني ( قوله على ما هو الحق عنده ) من الاكتفاء بتحريك الاوسط  
 ( قوله اختير نوح في التمثيل ) في المتن بقوله فتوح منصرف ولو قال فاختار  
 نوحا او نحو ذلك لكان اوضح فدبر ( قوله والاولى اه ) الا ان يقال ان الاولاد  
 انما تعلموا العربية من ابيهم فيدل على انه كان عربيا ( قوله الى اسمعيل عم )  
 يوافق ظاهر العبارة ( قوله الاظهر ) ليوافق بقية الشروط فراجعهما ( قوله  
 بعيد عن الفهم لكن يقر به جعل اللام للمهد اى جمع يقوم مقام سبين راجع  
 عبد الغفور غفر الله له ولنا آمين ( قوله فوضح ما هو المراد ) من ميزان التصغير  
 كما تقدم ( قوله لكن يرد عليه صحارى ) هذا مخالف لما سبق في قوله للعلامة  
 ( قوله وتقديرا ) اى وصحارى ليس اولهما فيه مكسورا لا تحقيقا ولا تقديرا  
 لكن يرد عليه ان الجوهرى وغيره صرحوا بان اصل صحارى صحارى بالكسر  
 والتشديد وقد جاء ذلك في الشعر فراجع كتب اللغة والصرف ( قوله فاريده  
 بالتمهي الانتهاء ) على انه مصدر ميمي ( قوله مافوق الواحد ) على المرجوح  
 من ان اقل الجمع اثنان ( قوله الاولى كما جمع ) ليكون دالا صريحا على تحقق  
 وقوعه فيكون ناصوا شاهدا على الجواز لكن قد شاع في امثال ذلك كقولهم يقال  
 وتقول ان يراد القول الجارى على طريقة اللغة فذلك قال الاولى فدبر ( قوله  
 فافهم ) فقد يقال اتى بالمضارع اشارة الى استمرار مثله حتى يشاهده السامع  
 ويسمعه من العرب اولا استحضر تلك الصورة لغرابتها ( قوله غير ههنا بمعنى لا )  
 كما يستعمل لا بمعنى غير في نحو لا فارض الاية كما تقارض غير مع الا ( قوله وهو  
 خبر اخر لشرطه ) فيه ان الخبرية هنا لا تصح الا على تقدير عامل الظرف  
 مصدرا اى شرطه كونه بلاهاء او ان يكون بلاهاء مثلا لانه لو قدر الفعل او اسم  
 الفاعل فسد المعنى كما لا يخفى فالصواب انه ليس بخبر بل اما صفة للصفة بناء على  
 ان اضافتها للمهد الذهى او بتقدير المعرفة وانما يكون تكلفا غير رائج اذا لم يكن  
 المعنى على التركيب الوصفى كما يأتى في لافى الجنس وايضا ان الخبرية تقتضى

القول بزيادة الباء وادعاء ان لا بمعنى العدم اى شرطه عدم الباء وهو موقوف  
على التقل والظاهر عدمه ( قوله لاصفة للصيغة ) اى كما اجازة عبدالغفور لكنه  
هو الصواب المتعين ( قوله الا لضرورة ) و اى ضرورة اعظم من عدم استقامة  
المعنى الا على تقدير العاقل مصدرا او القول بزيادة الباء وكون لا بمعنى العدم  
وكلاهما غير ثابت ( قوله فيه لطافة ) بناء على جواز القصر فى نحو باتا ( قوله  
اصلا ) اى لافى الوصل ولا فى الوقف ( قوله ويكون قاصرا ) اذ يصدق على  
فرازة وصالا انه بغير هاء ووقفنا انه بغير تاء فالحاصل انه لا بد اما من حمله  
على السلب المطلق او من التقييد والاول اولى اذ التقييد خلاف الاصل ( قوله  
وقد نبه ) نبه بهذا على ان الباء والتاء عبارة عن علامة التثنية مطلقا فهو  
توجيه ثالث اولى من الاولين لعدم احتياجه الى التقييد ولا الحمل على السلب المطلق  
قائل ( قوله على كاتى عبارتى ام ) اى هما اسمان شاملان للحالين معا ( قوله لا يجمع  
على فوا عل ) فيه انه اذا كان لغير العاقل قد يجمع عليه ( قوله فرقا بين الجمع  
ووزن الفعل فى ذلك ) فان قوله غير قابل صريح فى ان الشرط عدم قبول التاء  
وانه لا يكتفى بمجرد خلوه عنها بخلاف قوله بغير هاء فان المتبادر عدم وجوده  
بالفعل فلا يضر كونه قابلا لها ( قول الشارح فانه مفرد محض ام ) هذا الكلام  
فى نفسه صحيح يدل عليه انصراف ثلاثى ونحوه وعمرى وزينى واحمرى وابراهيمى  
وعمرانى ونحوها وذلك لان النسبة غيرت معنى الكلمة حتى صارت فى حكم  
الوصف لموصوف غير المنسوب اليه متحملا لضميره عاملا عمل المشتق كمررت  
برجل بغدادى ابوه فالتقييد بعدم بقاء النسبة غير محتاج اليه فى شئ من الاسباب  
لظهور ان المنسوب كلمة اخرى مباينة للمنسوب اليه فى المعنى وان اجرى على الياء  
حكم الجزء لصيرورتها فى المنسوب كالجزء ولا يلزم منه ككون المنسوب اليه مثل  
المنسوب ابائيهما كمال التباين ( قوله وليس ذاك ) حاصله ان الشبهة وارادة  
لا تندفع الا بما اجاب به الهندى وغيره اذا الاحتياج الى الاخراج انما هو بالنسبة  
لما فى ضمن فرازة ومدائى لا لاتفهما لخروجهما بالصيغة والله اعلم ( قوله  
بجميعها ) و ( قوله فيهما ) تنبيه على ان المراد انما هو فرازان الذى فى ضمن  
فرازة ومدائى الذى فى ضمن مدائى لا لاتفهما لخروجهما بالصيغة وقوله  
فانه ام بيان لوجه الاحتياج الى اخراجهما لكن لقائل ان يقول ان مدائى بالياء



غير داخل في الجمع أصلا لانه مفرد حقيقة وحكما بخلاف فrazنة فانه جمع بلا شبهة وفيه صيغة منهي الجموع نظرا الى ان الهاء كلمة أخرى حقيقة وان عدنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج ( قوله يجرى على حرف النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج ) اى فاحتج الى اخراجهما للالتصاف منع صرف فrazنة ومداتى باجراء حكم فrazن ومدان عليهما ( قوله ومدان جمع في الحال ) اى حكما ( قوله لان الاعراب الذى يظهر في ياء النسبة اعراب مدان ) فلا بد من اخراج مدان وفrazن فالشبهة واردة لا تندفع الا بذلك الجواب ( قوله ولو جعل قوله بغير هاء اه ) بان قال مثال لما بعد الفه حرفان بغير هاء وكذا في مصابيح ( قوله اشد قبولاً ) اى مقبولة ولذا اتى بالتد ( قوله اذا اريد به مضاه ) وسيأتى ان المبني اذا اريد به نفسه يبقى مبني فهو داخل تحت هذه القاعدة ( قوله ومنهم من غفل وقال اه ) وسيأتى ان ما ولا اذا اريد بهما نفسهما يراى عليهما همزة فيصيران معربين فتدبر ( قوله حال من المبتداء ) لانه مستند اليه فكان فاعلا معنى ( قوله ابن مالك ) تبعاً ليدويه ( قوله ولا غبار عليه لفظاً ومعنى ) اما لفظاً فلان الحال يعمل فيه معنى الفعل كالنسبة المفهومة من الجملة الاسمية واما معنى فلان المبتداء لا يخلو من معنى الفاعلية فان زيد في زيد قائم منسوب اليه كالفاعل ( قوله ولا بأس بالقييد ) اى فهو من باب مفهوم الموافقة بالاولى مثل فلا تقل لهما افه فيحرم الضرب بالاولى ( قوله لولم يخف الله لم يعصه ) فان خاف فالاولى ان لا يعصيه ( قوله لو كان ناشئاً عما سبق ) لئلا يكونه منغاله او نقضا او معارضة ( قوله وليس كذلك ) الظاهر ان اطلاق علم الجنس على الافراد انما هو باعتبار تحقق تلك الماهية المعلومة التي لم يمتز فيها وحدة ولا تعدد فيها فقوله فان اطلاقه ممنوع منها ظاهراً فتدبر وكذا قوله مع ان اه ممنوع لانه انما ينافيها لو كان اطلاقه على الكثير باعتبار واحد واحد وليس كذلك بل نسبة الماهية المطلقة الى كل فرد والى مجموع الافراد على السواء فتدبر ( قوله باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ) فيه ان علم الجنس موضوع للمساهية من حيث هي لامع وحدة غير معينة فراجع ( قوله مع وجود الضد الاخر ) بدون اعتباره ( قوله هي الاتى ) وسيأتى منع الحصر ( قوله قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر ) اى تانيث سماعياً والا فقد مر جواز التانيث في نحو اسماء البلدان باعتبار

البلدية ( قوله تحقيق حال التانيث اه ) اى لا انه محتاج اليه في هذا المقام ( قوله والا  
فوجود التانيث لا يضر ) لانه مشروط بالعلمية ( قوله وهو اوفق بسوق الخطاب )  
ليكون جوابا عن قول السائل فان فيه العلمية والتانيث ( قوله بل لانه لا شرط  
له ) سوى صيغة متتهى الجموع لا يمكن اعتبار الجمعية المطلقة ( قوله وفيه نظر )  
لان عدم جريان وجه التفصي في سراويل لا يقدح في التفصي عن الاشكال بمحضاجر  
حتى يكون الجواب عن الاشكال الاول منشأ للاشكال الثاني ( قوله انه اقوى )  
لانه غير منصرف اتفاقا بخلاف سراويل ( قوله اوضح ) لان في دفع الثاني اضطرابا  
فلذلك اختلفوا ( قوله وهو وان اشتهر فقيه ) ان مجرد الاشتهار لا يقتضى بل لابد  
من ثبوت النقل من رواية مذاهب الاثمة ( قوله مطلقا ) اى سواء كان صيغة  
متتهى الجموع اولاً ( قوله ثم نقول لا يخفى اه ) هذا من قيل ما يعده من محاسن  
الاختراع لاجل حب الاستداع ( قوله قائما مقام السبين ) بسبب الشرط  
( قوله غيره ) اى فهذا يدل على محيى سراويل كسابقيه وفي بعض نسخ  
القاموس وليس في كلام العرب فعويل بدون غيره وعليه ففى وجه الدلالة خفاء  
فليراجع النسخ الصحيحة والله اعلم ( قوله الا في الاشخاص ) لعله اراد به الاعلام  
فيستقيم ولذا عبر الرضى بالاعلام لا الاشخاص ( قوله لوقيل اه ) اوقيل الا  
في الاعلام يدل الا في الاشخاص ( قوله اسم جنس ) بل علم جنس او شخص  
( قوله وان امكن تقدير كونه جمعا ) اى منقولاً ( قوله للمفرد المحقق وهو  
السروالة بمعنى مطلق القطعة ) قوله على اعلى درجات البلاغة ) انما اورد  
اعلى الذى هو اسم التفضيل لان استعمال اذا فيه على اصل التحقيق لان الصرف  
واقع في الجملة كالسيئة واما استعمال ان فيحتاج الى تاويل ان القليل من حيث هو  
كانه غير محقق الوقوع فكان ابلغ وادق ( قوله واقتصر ) او للاشادة الى ما ذكره  
الجوهري ان العمل على الصرف ( قوله على اصل المعنى ) بدون رعاية خواص  
التركيب ( قوله والمقام لا يخلو عن الاشكال ) لانه اذا لم يصرف سراويل انتقض  
قاعدة الجمع واذا صرف انتقض قاعدة الزنة فالاشكال بسراويل وارد على  
كلا التقديرين غير مخص بالاول والدفع مشترك بينهما ايضا قائل ( قوله وهو  
متعلق بمعنى النحو ) قال عبد الفقور والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف  
انتهى وهو الظاهر من حيث المعنى قائل ( قوله بحسب الصورة ) اى فحالة النصب

خارجة ( قوله نظرا الى نفسه ) اذ لا تحرك لاخره عند التعداد ( قوله عما يمرضه  
 في التركيب ) من الحركة الاعرابية لانه لا تقل لحروف العلة الابدال التحرك مع  
 تحرك ما قبله كما تقرر في محله فراجع ( قوله متقدم على ما يمرض الكلمة بعد تمامها )  
 في كلام الشارح تناف ظاهر ( قوله لاستغنى ) اى لكان اخصر ( قوله  
 واستعمال الفرزدق ) الذى هو من الفصحاء الذين يستشهد بشعرهم لانه  
 من متقدمى المسلمين من الصدر الاول ( قوله ولك ان تقول الالف عوض عن ياء  
 المتكلم ) وهو قياس في لغة طى كما في بقا ( قوله كما في يا غلاما ) لكن قلب الياء  
 الفاء قياس في المنادى لا غير كما يأتى ( قوله او اسم جنس ) اى فلا يقال حينئذ  
 ان المحمول المركب كلمة واحدة لا يكون الا علما فلا حاجة الى اشتراط العلمية لانه  
 لا نسلم الحصر او نقول العلمية شرط لتحقيقه لا تأثيره فراجع عبدالغفور ( قوله  
 الصيرورة بالقوة القرية من الفعل ) وهى اعم من الصيرورة بالفعل كما يمضاهك  
 بالقوة جميع افراد الانسان فلا يقال يلزم حينئذ خروج ما صار بالفعل كلمة واحدة  
 وخرج بقيد القرب المفردات الحقيقية الصالحة للتركيب الصالح للصيرورة ( قوله  
 بمجرد جعله اسم جنس او علما ) الاولى تاخير لان جعله اسم جنس غير محقق  
 فراجع عبدالغفور ( قوله لخروج المركب من النجم والصعق ) مع انه غير  
 منصرف وذلك بان يجعل قولنا النجم الصعق او الصعق النجم علما لرجل مثلا  
 وكذا مصرى مصرى او بصرى مصرى والظاهر ان النقض وارد بالمركب  
 من نحو النجم ورجل وبصرى ورجل ايضا ويمكن الجواب عن هذا الايراد  
 بان المتبادر من قولنا من غير حرفية جزء نفي كون الحرف جزءا اوليا في هذا التركيب  
 وفيما ذكر من الامثلة المفروضة ليس الحرف جزءا اوليا بل هو جزء الجزء وانما  
 كان جزءا اوليا في النجم وبصرى مثلا لافى النجم الصعق وبصرى مصرى بل  
 هو فيهما جزءا الجزء كما لا يخفى ( قوله تركيبا متزاحيا ) هل يكفى في النقض  
 مجرد الاحتمال من غير ثبوت النقل وقد تقدم ان مجرد الاحتمال لا يكفى في نقض  
 القواعد الادبية فليتأمل في التعريفات ( قوله في معنى الاسنادى ) هكذا في النسخ  
 فالظرف حال او صفة للتركيب التوصيفى ويحتمل ان يكون خبرا او متعلقا  
 بمعنى الفعل المستفاد من الكاف او خبرا ثانيا لان ولوقال وهو في معنى الاسنادى  
 او الذى في معنى الاسنادى لكان اوضح ومعنى كونه في معنى الاسنادى حصول

الربط المحلى بين الموصوف والصفة كما بين المسند والمسند اليه وان تفاوتا بالتمام  
وعدمه يعرف بالتأمل في قولنا زيد عالم وجائى زيد العالم فان الاتحاد بين زيد  
والعالم متحقق فيهما وان لم يكن الثاني مقصودا بالحكم والافادة والله اعلم ( قوله  
فلذا لم يحمل عليه ) لثلا بانغوا لاشتراط ( قوله ان الانسب ) بان يعد من اسباب  
منع الصرف ( قوله فلا يرد ضاربة ) فانه وان جعل عامسا كان عدم انصرافه  
للتثنية والعامة لا للتركيب ( قوله فمع بعده عن الفهم اه ) لان المتبادر من اضافة  
الشرط الى ضمير السبب ان يكون اشتراطه لاجل تحصيل قوة في ذلك السبب لا  
لاجل تحصيل سبب آخر ( قوله قليل ولا يبعد حيثنذ ) فالجاسل ان في تابط  
شرا اربعة مذاهب احدها انه مبنى حكاية عن مبنى الاصل على ان الجملة قسم  
رابع من مبنى الاصل ثانيها انه غير مبنى ولا معرب بل واسطة بينهما بناء على ان  
الجملة من حيث هي كذلك ثالثها انه معرب منصرف رابعها انه معرب غير منصرف  
ولو قيل انه ان كان الجزء الاخير معربا كتب تابط شرا فمعرب اعرابه مقدر وان كان  
مبنيا ككتاب قرناها فبنى لم يبعد فراجع المبسوطات ( قوله ان يحمل غير منصرف )  
فيكون حره بالفتحة التقديرية لا بالكسرة ( قوله ان الاسنادى ليس بمعرب ولا  
مبنى ) اى من حيث هو وان كان من حيث وقوعه موقع المفرد في حكم المبنى  
( قوله انما قال ) اتى بصيغة الحصر ردا على عبد الغفور حيث وجه للاثين بكان بما  
ذكره في قوله فان قلت اه وقوله قات الكلام فيما بعد في المركب مطلقا محل تأمل  
والظاهر ان يقول في المتضمن مطلقا اى سواء تضمن في الاصل او في الحال وقوله  
بقريته جعل اه محل تأمل ايضا فانه جعل علما من غير نقل عن مركب مستعمل  
في معنى فيكون علما على الارتيال وقوله مع انه مركب في الاصل ان اراد انه  
لا تركيب فيه الان في نوع وانما التركيب المتنى فيه هو ما يقابل الافراد السابق  
في معنى الكلمة لا التركيب المعبر في المنيات ولا هنا ( قوله كان ) الذى يستعمل  
في غير المجزوم به ( قوله وقولنا من غير جزئية حرف ) الاولى ان يقول من غير  
حرفية جزء كما في الشرح ( قوله فتأمل ) فان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة  
او حكما كما ياتى التصريح به في المركبات وكذلك كسوف حرف العطف جزءا من  
خمس عشر بحسب المال غير ظاهر اذ لا تركيب ظاهرا الا بعد ترك لفظ الواو  
( قوله المعدودان ) وهما الزائدان ( قوله الخاص ) اى الزائدين ( قوله

لا لطلعهما ) لان حسان من الحسن علما منصرف ( قوله ولا يكونان اصليتين ) حين كانتا من اسباب منع الصبرف ( قوله والثاني ارجح ) لان الوجه الاول شامل للاصليتين ايضا ( قوله ولا الاسم المقابل للكنية ) واللقب وهو المذكور في تقييم العلم ( قوله والمقابل للظرف ) فللاسم خمس معان خامسها مقابل الخبر ( قوله ان لازم الظرفية ) حيث قسموا الظروف الى ما هو لازم الظرفية كقبل وبعد والى ما هو الاسم اى غير لازم الظرفية كالיום ( قوله فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه ) لان الموقوف على الشرط هو التأثير والمؤثر هو السبب وهو المجموع اذ ليس لكل منهما اثر على حدة ( قوله فالمناسب تثنيتهما ) اى فلا تناقض بين اعتبار الوحدة واعتبار التعدد كما قيل ( قوله لانهما كائنان ) فلكل واحد منهما كون على حدة ( قوله من فوائد من هو استادى ) ومحصل هذه الفائدة ان المعتبر في وحدة الفاعل وتعددته هو وصف الفاعلية لا ذات الفاعل وكذا في وحدة المفعول او المضاف اليه فتدبر ( قوله جدى ) حظى وبخى ( قوله كالمعلم ) فيه لطاقة ( قوله وان كان يلايه ان السبب الاخر ) فان التفسير الثانى يفيد ظاهرا ان تبرز الاسم مع اى سبب كان هو العلمية بخلاف التفسير الاول فانه لا يفيد الا اشتراط العلمية لتساير الالف والنون ( قوله فى هذا الاسم ) المقابل للوصف ( قوله ليستغنى عن حذف ان ) فى غير جواب الاشياء الخمسة وبدون الفاء الفصيحة فانه قابل ( قوله فجعله اه وقوله ولم يجعله اه ) يعنى ان قول الشارح او كانا فى صفة ليس اشارة الى ان قول المصنف او فى صفة عطف على قوله فى اسم وان كان هو المتبادر من ظاهر عبارتى المصنف والشارح بل هو اشارة الى ان قوله فى صفة خبر لكائنا المقدر بعد او العاطفة للشرط على الشرط فكان اداة الشرط مذكورة بعد او فيقرب من الحذف الشائع فى مثل ان خيرا فخييرا فالشرط مجزوم المحل عطفا على الشرط المجزوم محلا ايضا وكذا الجزاء مجزوم المحل عطفا على الجزاء المجزوم المحل بما طفت واحد لكن الحكم بالجزم المحلى فى الشرطين للفعل وحده وفى الجزاء للجملة فتدبر ( قوله من قيل ان خيرا فخييرا ) وما هنا وان لم يكن من قبيله لكنه قريب منه بكونه عطفا على كانا فى ان كانا ( قوله او على التناضى ) غييد التوزيع ( قوله بين الشرطيتين ) اى بناء على تقدير او ان كانا بقرينة المعطوف عليه لان تقدير ان مع وجود القرينة سائغ وان لم يكن سائغا فى غير

جواب الاشياء الحسنة وبدون الفاء الفصيحة فراجعها ( قوله قائل ) فان المطف  
بالواو انما شاع عند التصريح بالفعل في المعطوف ايضا كما يقال ان كان كذا اه وان  
كان اه واما اذا لم يصرح فالشروع ممنوع بل لو قيل الشائع حيث هو او لم يبعد  
( قوله نعتهم دخول تام الثاني عليه ) سواء كان هذا المدم ضروريا او لا ( قوله  
تفسير الاعم بالاخص ) لان الامتناع عبارة عن المدم الضروري فقط والانتفاء  
شامل له وللمدم الغير الضروري بان يمكن دخوله عليه ( قوله وجود فعلى )  
ووجوده مستلزم لامتناع فعلا لانه عند الاكثر ( قوله الالف والذون في الصفة )  
هذه العبارة وما بعدها فيها اختلال ووضح منها واخصر عبارة عبد الغفور حيث  
قال قوله كمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجرى  
كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث حيث مع التاء انتهى قائل  
في العبارتين تطالع على حقيقة الحال ( قوله قطعا ) اى اصلا فقوله لا نظرا اه  
تفصيل له فلا ينساق في تجويز بعضهم اجتماعهما ( قوله بخلاف رحن ) يعنى ان  
انتفاء فعلا لانه فيها وجد فيه فعلى قطعى بخلاف ما لم يوجد فيه فعلى كرحن  
فان انتفاءها فيه غير قطعى بالنظر الى الوضع بل مبهم ( قوله لا يصح فيه فعلا لانه )  
كفعلى ( قوله فعاله مبهم ) فى فعلى وفعلا لانه ( قوله لان الفرق بين المذكر  
والمؤنث بالتاء اغلب ) لكن يعارضه غلبة فعلى فى فعالان صفة على فعلا لانه والغالب  
فى النوع اولى بالتقديم ( قوله فى انه غير منصرف ) او فى انه منصرف ( قوله فلا  
محصل له ) لان قولنا اختلف فى انه منصرف او غير منصرف يؤول بحسب المعنى  
الى انه اختلف فى انه احدهما كما يفيد كلمة او مع ان كونه احدهما متفق عليه اذ لا  
وجه لان يقال فيه انه واسطة بينهما كمرقات ( قوله وضاية التكلف ) فى اصلاح  
عبارة الشارح ( قوله ان المعنى اه ) وهذا نظير ما قالوا فى علمت ازيد عندك ام  
عمرو ان معناه علمت جواب هذا السؤال و جوابه انما يكون بالتعيين ( قوله  
اختلف فى دفع انه منصرف ) على حذف المضاف ( قوله او غير منصرف ) فاه  
للك او التشكيك ( قوله اى فى دفع هذا التردد ) وفى بعض النسخ التردد فاه  
على الاولى للشك وغلب الثانية للتشكيك فتدبر ( قوله على المقول ) كالا لحاق  
بالاغلب ( قوله والجواب ان عدم الاختلاف اه ) واجيب بان دون ظرف  
لمفهوم الكلام فى قوله والجواب اه بحث لانه مشعر بانحصار الجواب فيه والله

اعلم ( قوله حتى لو اتفق الاختلاف المخصوص ) وانتفاؤه اما بتحقيق الاتفاق او  
 بالاختلاف على وجه اخر وذلك اما بحيث يبقى الاختلاف في سكران أولا فتدبر  
 ( قوله فافهم ) اى فان المشار اليه شمه ليس مطلق الاختلاف حتى يرد الاعتراض  
 للمذكور بل هو الاختلاف المخصوص وانتفاؤه كما يتحقق بالاتفاق يتحقق  
 بالاختلاف على وجه اخر ( قوله لثلا يلفو ذكر الشرط ) اى الشق الاول منه  
 وهو الاختصاص الحقيقي ان حمل الاضافة على الحصر الحقيقي وحينئذ يتنافيه الشق  
 الثانى المذكور بقوله او يكون اه فتدبر ( قوله ماله زيادة نسبة الى الفعل ) اى  
 الاختصاص الذى يدل عليه الاضافة اللامية ( قوله للفا ذكر الشرط ) ونافاه  
 قوله او يكون اه ( قوله يشمر بمزيد اختصاص له بالفعل ) اى غلبة  
 وجوده فى الفعل فيخرج ما استوى فيه وفى الاسم وما غلب فى الاسم ( قوله  
 فالاولى وهو كون الاسم على وزن ) فيه ان مجرد ثبوت الوزن للفعل لا يصحح  
 الاضافة اللامية فى قولهم وزن الفعل لان اللام لا بد فيها من الحصر الحقيقي او  
 الاضافى كما يأتى فى حروف الجر مع الرد على بعض المتأخرين القائل بان يمكن  
 فى الاختصاص الذى يفيد اللام مجرد الارتباط فا زعمه المحشى انه الاول لا يتشقق  
 الا على قول ذلك البعض وهو خلاف ما عليه الفحول كما يأتى فالاولى ما ذكره  
 الشارح لان عدة من اوزان الفعل يشمر بمزيد اختصاص له بالفعل وذلك اما  
 بالحصر الحقيقي او الاضافى والثانى اعم من ان يكون فى اوله احدى الزوائد الاربع  
 اولا فحاصل الشرط تعيين الحصر الحقيقي الذى افاده قوله ان يختص بالفعل او  
 الاضافى الذى فى اوله احديها وهو مفاد قوله او يكون اه فله در الشارح رحمه  
 الله ( قوله ثبت للفعل ) فيشمل الغالب وغيره ( قوله بل كيفية تحدث فى  
 حروف الفعل ) هى المراد بقوله على وزن اه فالصواب ان يقول وهو وزن  
 بعد اه او ثبت اه ( قوله ولاداعى الى حمله على هذا المعنى ) لان السكينة صفة  
 للاسم صالحة لان تعد من اسباب منع الصرف ( قوله وكان الاظهر فيه اه ) فيه ما  
 فيه فتدبر ( قوله الحاصل ) بالفعل ( قوله فلا يحتاج الى شرط ثانى ) فيه انه  
 لا وجه لتفى الاحتياج حينئذ فان شرط تأثيره ليس هو الاختصاص فقط بل احد  
 الامرين منه ومن وجود احدى الزوائد الاربع فى اوله ( قوله الا فيما له زيادة  
 نسبة بالفعل ) فيه ان زيادة النسبة تحصل بنحو الغلبة فلا توجب الحصر الحقيقي

( قوله اراد رعاية المناسبة بين الاسباب ) هذا صريح في انه سلم عدم الاحتياج الى الاشتراط لو حمل الاضافة في وزن الفعل على ظاهرها من الاختصاص فليتأمل في وجه الاستغناء عن الشق الثاني من الشرط بظاهر الاضافة فانها ان كانت ظاهرة في الحصر الحقيقي فالشق الثاني ينافيه فكيف يستغنى به عنه وان كانت ظاهرة في مطلق الحصر الشامل للاضافي فمن اين يفهم وجود احدي الزوائد الاربع في اوله والله اعلم ( قوله كذلك الاصل فيه ) ولهذا ذهب بعض النحاة الى عدم اشتراط الاختصاص كما ياتي ( قوله ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر ) في عمومه بحث ظاهر لان انواع اللفظ لا بد ان تدخل تحت جنس بعينه وقريب فذلك الجنس وخاصته لا بد ان يتحققا في كل نوع والا لم يكن نوعا منه فالصواب تخصيص ذلك الاصل بماله دخل في تمييز المعاني بان كان موضوعا لمعنى وضعنا نوعيا كالوزن او شخصيا كالمادة ( قوله وفهم ذلك ) المذكور من قيد العربي واستثناء المقتول وقوله باعتبار انه ناظر الى الاول وقوله والمقتول اه الى الثاني ( قوله على ان لك ان تحمل اه ) لكن حمل مثله من تمة الضابط خلاف الظاهر ( قوله فتستفيد منه ) فانه عربي منقول ( قوله ذاكوبة ) اي عثرة او تمس ( قوله مشيا مخصوصا ) اي فيه ضعف او عدو متقارب او مشى نشيط ( قوله وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع ) عبارة الرضى من دئل فيه بمعنى اسرع وهو اوضح لان بناءه للمفعول بدون جرف الجر يحتاج الى التكلف فتأمل ( قوله هذا لا يصاح وحها لتقييد البناء للمفعول ) فان قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل كاف في تقييد مثال المختص بالبناء للمفعول ( قوله لان المختص اه ) اي لا بقرينة المقابلة فقط كما قال عبد الباقور ( قوله محاز عقلي ) وهو المحاز الذي وقع في الاسناد او الايقاع او الاضافة او النسبة التقييدية واما المحاز اللغوي فهو الواقع في الالفاظ المفردة او المركبة بان استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة وقوله في اول الوزن ان اريد بالوزن كون الاسم على وزن الفعل كما فسر به الشارح فنسبة الزيادة الى اوله مع انها في اول الكائن من قبيل نسبة ما للموصوف الى الصفة وان اريد به الهيئة الحادثة من الحركات اه كما هو المعروف كما تقدم فنسبة الزيادة الى اوله من قبيل نسبة ما للمحل الى الخيال لان الهيئة حالة في مادة الاسم فتدبر ولو قيل انه من قبيل نسبة ما للكل الى الجزء لان الهيئة جزء من الكلمة لانها عبارة عن مجموع



المادة والهيئة لم يجد ( قوله قيل به لرعاية ظاهر الضمير ) وهو رجوعه الى ما رجع  
 اليه ضمير نظيره من قوله ان يختص فيكون خاليا عن راحة التفكير ( قوله رعاية  
 لظاهر الزيادة ) ببقائها على المصدرية واما الظرفية فتوجه بان نسبة الصفة الى  
 موصوفها بنى شائعة كذا في عبد الغفور فراجع ( قوله رعاية لما هو اقرب ) او  
 يقال المراد في موضع اوله ( قوله لظرفية الاول ) لان بين الاول والزائد عموما  
 من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص وعكسه بنى ( قوله ولو تصرف اه )  
 في الوزن بالحذف او بالقلب او بالادغام وكذا بالرد الى ما كان كما فصلها الرضى  
 وعبد الغفور ( قوله لانه يمكن حذف المضاف ) الذى هو مفعول به غير صريح  
 لحصل لان الظرف مستقر ( قوله كما في رجل وامرأة ) مع قوله ( صرح به  
 الرضى ) بمراجعة كلام الرضى يظهر ما فيه فانه صرح بان امرؤ وامرأة ورجل  
 ورجلة من قبيل النادر وجعله رجلا مقابلا لامرأة سهو او تمويه فتأمل ( قوله  
 لا يقبل التاء ) وقد تقدم منه ان الاعداد لا يقبل التاء بحسب الوضع بل بعد  
 عروض الوصفية ( قوله لتصحيح قول النحاة ) اى ولم يقولوا ان انصرافه لعدم  
 شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء ( قوله انما هو عدم اصالة الوصف )  
 فهذا الحصر انما يستقيم اذا قيدنا عدم القبول بالقياس والا فشرط وزن الفعل متنفذ  
 ايضا لحيث اربعة ( قوله قيل وجود الشرط لا يستلزم ) لما تقرر عندهم  
 ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم بخلاف  
 السبب فهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم واما المانع فهو ما يلزم من  
 وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم ( قوله وجود المشروط )  
 وانما يستلزمه السبب مع شرطه ( قوله قلت وجود الشرط التحوي يستلزمه )  
 ان اراد ان مجرد الشرط مستلزم لثبوت الحكم فنعمه ظاهر اظهور ان مجرد الشرط  
 لا يؤثر كما تقدم في صيغة منتهى الجموع وان اراد ان النحويين لا يطلقون  
 الشرط الا على ما تم به السبب فلا استلزام مسلم ولكن لابد في اثبات ذلك الحصر  
 من دليل ( قوله يعرف بمعرفة ثبوت الحكم ) انما يعرف ثبوت الحكم بثبوت  
 الشرط اذا اريد به الشرط مع مشروطه ففي الحقيقة المشار اليه شبه ليس مجرد  
 الشرط بل مع مشروطه فيؤول الى معرفة الحكم بمعرفة سببه التام ولا غبار عليها  
 ( قوله جميل هذا علة للحكم اه ) اى من قبيل وما بكم من نعمة فمن الله كما ياتي

( قول الشارح بان ياول العلم بواحد من الجماعة المسماة به ) عبارة فيما ياتي في المتن  
 فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة ياول بالمسمى بزيد انتهى وهي موافقة لقول  
 المحشى والمعنى ياول اه اى ياول زيد مثلا بمسمى بزيد لا بواحد من الجماعة  
 المسماة به اذ اعتبار الوحدة غير لازم في اسم الجنس اذ الحق انه موضوع للمساهمة  
 المطلقة واعتبار الوحدة طارئ من نحو التنكير او التثنية فكذا العلم المؤول به قائل  
 ( قوله بمفهوم المسمى المتكرر ) اى مسمى به بدون الالف واللام وان اوجه ما ياتي  
 ( قوله هذا مسمى بزيد ) اى لا واحد من اه ولا المسمى به مرفعا ( قوله بمعنى  
 مسمى به ) فقول الشارح بواحد من اه في قوة بمسمى لانه واحد المسماة فافهم  
 ( قوله فلا حاجة الى تاويله ) بناء على ان المراد بواحد شخص واحد كما هو المتبادر  
 من ظاهر العبارة فاذا اريد به الواحد الاصطلاحي اى اللفظ المفرد المقابل للجمع  
 لم يبق احتياج ( قوله فاللام فيه للعهد الذهني ) واللام يحصل التنكير ( قوله اذ  
 بالناويل لا يصير نكرة حقيقة ) كيف وقد صرحوا ان الزيد ين من قيل عموم  
 المشترك والعمرين من قيل المجاز كما ياتي في المتن ( قوله لا كنفائه ) لانه  
 لا يجوز التاويل بغير المشتهر اصلا ( قوله بالمشتهر من التاويل ) وهو التاويل  
 بالمشتهر ( قوله ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق اه ) مع ان دأبه في هذا  
 الكتاب الاقتصار على المسائل بدون الدلائل ( قول الشارح استثناء بما بقى اه )  
 فقوله الا العدل منصوب على الاستثناء لا غير والاول منصوب على التفریع كما  
 ان الثانى في قولنا ما جائى الا زيد الاعمر منصوب على الاستثناء والاول مرفوع  
 على التفریع واما في نحو قولنا ما جائى احد الا زيد الاعمر ففي الاول يختار  
 البدل وفي الثانى يتعين النصب اذ البدل الاول جعل المبدل منه في حكم الساقط فلا  
 يبدل منه ثانيا كذا حققه الرضى في بحث المستثنى وصرح هو وغيره بان الثانى  
 في نحو ذلك وفي نحو له عشرة الا ثلثة الا اربعة مستثنى مما بقى من الاول فعلى  
 هذا الحاجة الى اعتبار المال والمفهوم اذ تعدد الاستثناء بدون عاطف انما يوجب  
 اذا كان من امر واحد لا لكثرة وههنا قسم الاسباب الى ثلثة اقسام بل اربعة قسم  
 لا تجامعها اصلا كالوصف وقسم لا تجامعها مؤثرة كالجمع والثاني بالالف وقسم  
 تجامعها مؤثرة وهى شرط فيها وقسم تجامعها مؤثرة وليست شرطا فيها فاستثنى  
 اول القسم الثالث ثم استثنى القسم الرابع تنبيها على تباين القسمين والله اعلم ( قوله

اي استثناء من مآل الكلام ) وكذا قوله الاتي ويمكن اه كلاهما مخالف لظاهر كلام الشارح مع عدم الحاجة الى صرفه عن الظاهر لان الاستثناء من الباقي سائغ شائع كما تقرر في محله من غير تأويل فراجع ( قوله الى انه لا تجتمع غير ما هي اه ) اي لا تجتمع ما ليست شرطا فيه ( قوله وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيذا للمستثنى منه ) فيه انه سياتي في كلام الشارح التصريح بما يدل على صحة التقييد حيث قال في قوله تعالى : لو كان فيهما الهة الا الله الاية ، وفي الاية مانع اخر اه فراجع ( قوله ويمكن ان يكون اه ) كذا في حاشية السيد على الرضى فراجع ( قوله لان العدل تابع للوصف ) لان محقق العدل انما هو تكرار المعنى وقد زال بالعلمية ( قوله انما الاختلاف في زوال العدل اه ) كما صرحوا به يقولهم لان العدل اه وقولهم الى اعتبار اه ( قوله الامع قوله فقط ) يتأمل في فقط ( قوله في محله ) في باب القصر من علم المعاني ( قوله والاولى ان المستثنى منه ) اي الذي حذف واقيم المستثنى مقامه فصار مفرغا ( قوله لان المستثنى منه شيء منهما اعم اه ) و الى هذا العموم اشار الشارح بقوله من الامر اه كما اشار الى كون المستثنى مقيدا بالوحدة والانفراد بقوله فقط قال التوجيهين واحد واما قوله لا مجموعهما فليس من عبارة المصنف بل زاده الشارح تنبيها على ما بقي من الاستثناء حتى يلزم استثناء الشيء من نفسه وما يبيحه الفصل اه انما هو الجمع بينهما من متكلم واحد تجرد القصر فتدبر ( قوله او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف اه ) اي واصل الكلام هكذا فلا يكون سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه الا احدهما ( قوله الشرطية ممنوعة ) اي الملازمة فيها اي لا نسلم لزوم البقاء اه ( قوله انما يلزم البقاء اه ) اشارة الى سند المنع ( قوله ومن هذا ) اي من منع الشرطية مستندا بالوصف الاصلى اه ( قوله وقول الاخفش اقوى منه ) اي قياسا لاسماعا ( قوله وفيه نظر لانه يبقى اه ) جوابه انه ان اراد انه اذا نكر يبقى الالف والنون في الاسم سببا فظاهر البطلان لزوال الشرط وان اراد ان الوصفية يعود اعتبارها فيلزم منع صرفه كما يقول به سيدييه ( قوله بقطع الهمزة ووصلها ) فيه تنبيه على عدم لزوم قطع الهمزة اذا سعى بفعل مصدر بها فاحفظ ( قوله بناء على جواز ورود نصت بالكسر ) لاسيما على مذهب ابني زيد ( قوله فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول ) هذا قياس

يتوقف صحته على النقل عن الاثمة فاعتبر ( قوله يجب ان يجعل المقدم فاعلا ) هذا  
 على تقدير تسليمه لا يكون مرجحا بل موجبا ( قوله ظهور كون الاعتبار  
 مفعولا له ) اى بنادره الى الفهم ويحتمل على بعد نصبه على الظرفية او الحالية او كونه  
 بدل اشتمال او المصدرية لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة ( قوله يرجح  
 كونه مفعولا ) لان شرط نصب المفعول له بتقدير اللام اتحاد فاعله و فاعل الفعل  
 المعال به كما يأتى فلما كان المعبر بكسر الباء هو سيويه لزم ان يكون هو المخالف  
 بكسر اللام ( قوله فى درجة لا يبرحه شبهة ) لانه الموافق للقاعدة التى حققها  
 وهى قوله وما فيه علمية اه فتدبر ( قوله والمعامل هى المائلة ) المستفادة  
 من التحو ( قوله لانه لا وجه لاعتبارها ) اى مع عدم اعتبار العلمية ( قوله  
 والعلمية تشاركها فى كسونها فى الاصل ) فاعتبارها دونها تحكم ( قوله وترجح  
 عليها بقرب اليهد والقوة ) اى فاعتبارها دونها ترجيح المرجوح وهو ظاهري  
 الاستحالة ( قوله تامل ) اى فيمكن دفع التنافر بان المراد بقوله لزمه اه اللزوم  
 ظاهرا و بقوله ولا يلزمه عدم اللزوم حقيقة فلا تنافر الا فى الظاهر ( قوله اى  
 موضوع للخاص ) وساقى ان الغلبة بمنزلة الوضع ( قوله مذكور للعام ) سواء  
 كان موضوعا له او طارئا فى الاستعمال كما فى نسوة اربع ( قوله والاضح )  
 انما كان اوضح لان التعيين يضاد الابهام واعتبار الصفة يضاد عدم اعتبارها  
 فيحصل التضاد من جهتين ( قوله فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق )  
 فان المتبادر من قوله اعتبار متضادين هو اعتبارها معا فلا حاجة الى تقييد المنع  
 بالشخصى ( قوله منعاً شخصياً ) بان يكون فى لفظ معين وحالة معينة ( قوله  
 وهو واحد اى بالتويع ) و بيان الفرق بين الواحد بالشخص والواحد بالتويع  
 وسائر اقسام الوحدة محله كتب الكلام والحكمة فراجعها ( قوله اى بحقيقة  
 اللام ) بان كانت محتاجا اليها لاجل التعريف ( قوله كما فى الجسن ) صفة  
 فى الاصل ( قوله و الفضل ) مصدر فى الاصل وساقى جواز دخول اللام  
 على العلم اذا كان متوقفا عن المصدر او الصفة ( قوله فهو غير منصرف ) ان كان  
 فيه سبب اخر كالا حسن علمائه غير منصرف للعلمية و وزن الفعل ( قوله  
 واعلم ان الخلاف فى انصرافه و عدم انصرافه ) فلا خلاف الا فى التسمية ومثل  
 هذا يقال له خلف لفظى اى طائد الى اللفظ والتسمية فقط ( قوله بما لا ثمرة له )

اذ لا يظهر له اثر في اللفظ ( قوله فكلماته تم الكلمات ) اى المذاهب الثلاثة ( قوله  
وتعريف الرفع ) السابق بانه علم الفاعلية ( قوله الا واحدا ) اى نوعا واحدا  
( قوله بصيغة الجمع ) وفيه ان الجمع لا يدفع توهم الوحدة النوعية لاحتمال  
ان يكون الجمع ناظرا الى الافراد لا الى الانواع ( قوله الدالة على التعدد ) اراد به  
تعدد انواعه كما ياتي في الدلالة نوع خفاء فتأمل ( قوله لمجرد المشاكلة ) اذ لا انواع  
للمجورور ( قوله مستمارة للكثرة ) وفيه انه اذا لم يسمع في جمع اسم الا صيغة  
واحدة فهي مشتركة بين الكثرة والقلة كما ياتي فلا حاجة الى الاستمارة ( قوله  
وهنا في موقعها ) لانها ستستعمل في جمع القلة فيه حقيقة بخلاف اخويه  
( قوله ثم النفي ) اى عدم كونه جمع المرفوعة ( قوله صحيح الاثبات ) اى كونه  
جمع المرفوع ( قوله في اختيار علم الفاعلية ) اى في وجهه ( قوله الذى هو  
المرفوع في هذا المقام ) وفيه انه لو قال ما اشتمل على الرفع لقلنا ان موصوف  
المرفوعات هو الكلمات فتدبر ( قوله نبه على انه انواع ) اى بايراد صيغة الجمع  
( قوله وصرح به ثانيا ) بقوله فته اه وقوله ومنها اه ( قوله في تعيين الرفع ) اى  
في تعريفه بقوله فالرفع علم الفاعلية ( قوله او مضى ) اى فبقى مكانه خاليا فارغا  
عنه كما يدل عليه كلام القاموس فراجع ( قوله على ما في القاموس ) عبارته  
وخلا مكانه مات ومضى انتهت وظاهرها ان خلا لازم مجرد ومكانه فاعله  
وقوله مات ومضى تفسير للمراد اى يقال خلا مكان فلان اذا مات ومضى اى  
مات هو وبقي مكانه خاليا عنه فهو كناية عن موته ومضيه وقول المحشى وتخليه المكان اه  
يدل على انه حمل قول القاموس خلا مكانه على انه متعدد من باب التفعيل ومكانه  
حذفه وله وهو لا يساعد رسم الخط ولا بناء الحاليات اذ القياس حينئذ الحاليات  
والظاهر ان خلوا الظرف عن المظروف في الزمان انما هو بمضيه فكان نفس الزمان  
الماضى ظرف خال عما كان مظهروا له ويحتمل ان الايام الحاليات من خلا اى فرغ  
( قوله والكلام يحتمل تعيين المرجع ) لكن الظاهر على الثانى ان يقول الشارح  
اى المرفوع ما اشتمل ( قوله وتقدير المبتدأ ) اى المرفوع وعلى كلا الاحتمالين  
ليس المرفوعات معرفا حتى يكون مبتدأ ( قوله فيلغو ذكر الفرد ) اى فلا يقال  
ان افراد الضمير بناو يل المرفوعات بكل واحد منها ( قوله والاشعار به في مقام  
التعريف ) اى فلا يقال ان افراد الضمير الراجع الى المرفوعات لان اللام اطلت

معنى الجمية واقحام صيغة الجمع للإشارة الى تعدد الانواع ( قوله لافروعه  
 كالرفوعة والمرفوعات ) ( قوله مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول )  
 على ما هو دأب النحاة لانهم يحرون صفات المعاني المطابقة على اللفاظ كما  
 يأتي ( قوله في جائني هؤلاء مرفوعا ) اي حقيقة بل مسامحة ( قوله لكان  
 مرفوعا ) اي فاطلاق المرفوع عليه من قيل المسامحة باطلاق اسم ما حل  
 في مكان على ما حل فيه بدله ( قوله ليس الا بضرب من المسامحة ) والحامل لهم  
 على هذه المسامحة ان الاتصاف الحقيقي الاصل انما هو لمدلول الاسم بمدلول الرفع  
 وذلك متحقق في المبني ايضا من غير فرق بينه وبين المعرب فالجاءهم ذلك  
 الى القول بالاتصاف بالدال ايضا لانه تبع لذلك الاصل فنامل ( قوله الشائعة )  
 في صرف النحاة فانهم كما تسامحوا بعدم التفرقة بين الدال والمدلول تسامحوا بعدم  
 التفرقة ايضا بين الحالين لاتحاد محلهما واتصاف مدلولهما بمدلول الرفع ( قوله  
 على ان كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى ) فيه مسامحة والظاهر على ان الاسم  
 الموصوف اه ( قوله و مثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا ) و يازيدان  
 و يازيدون ولا رجلين ولا مسلمين ( قوله تقريبا ) الى الفهم والحفظ ( قوله  
 يرجعه توافقي الضميرين المتتاليين ) و سياقي ما ينافي ما ههنا في فعل التعجب  
 فراجع ( قوله وكونه اوفق لقوله ومنها المبتدأ والخبر ) فيه نظر ( قوله  
 واستراج احد الجزئين ) عطف العلة على المعلول ( قوله وهو الفعل ) لانه  
 لا يستقل بالمفهومية الا به ( قوله بنحو ما ضرب اه ) وبالمصدر ( قوله بالنسبة  
 الى اسم ما ولا ) وكذا بالنسبة الى ضمير ان ولا التي لثنى الجنس و كان تركهما  
 لدخولهما في المسند ( قوله وثالثا ان التقيد بالاصالة ) اي ان يذبه على ان التقيد اه  
 ( قوله وفي المعطوف والبدل اه ) واما في غيرها فلا اسناد الا الى المتبوع كما يأتي  
 ( قوله فناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ) وانما يكون  
 بعيدا لو كان غير متبادر بحيث يكون تلك القرينة ضرورية ( قوله فالاولى  
 ان يفسر ) اي قول المصنف او شبهه ( قوله يدل ) اي التزاما بواسطة القرينة  
 ( قوله كانه يشارك صيغة الحاصل في تلك ) الدلالة على الحصول تضمننا ولذلك  
 قال كانه اه ( قوله ولذا وجب حذف عامله ) لثلا يلزم التكرار ( قوله وجملة  
 حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة ) لان اصل الواو ان يكون للعطف فالعدول

عنه مع ظهوره بمناسبة ما قبله وما بعده في الماضوية الى الحالية المحوجة الى تقدير  
قد غير مستقيم ( قوله وانما احتاجوا الى هذا التكلف ) وانما كان ذلك تكلفا  
لان الظاهر في القيود ان تكون للاحتراز لا لمجرد دفع التوهم ( قوله كذا هو  
الظاهر ) ظهوره ظاهر في نحو انا عرفت دون زيد صرف لان وجود المستتر  
حكمي فظهور دلالة اللفظ على الاسناد اليه غير ظاهر فتأمل ( قوله انما احتاج اليه  
الشارح لملح الاسناد على الاسناد حقيقة ) حتى يكون القيد من تمة التعريف لا  
لمجرد دفع التوهم كما منى عليه المصنف واتباعه ( قوله والا مرفيه هين ) لان  
مجرد التوهم لا يلزم دفعه وانما هو تبرع موهم ( قوله انما يعرف بعد تعيين نوعه )  
اذ لا وجه لتمييز نوع المسند الواجب التقديم عن نوعه الغير الواجب التقديم الا بان  
يقال ان المسند الى الفاعل هو النوع الواجب التقديم دون المسند الى المبتدأ فاحتيج  
الى تمييز الفاعل عن المبتدأ حتى يتميز بتمييزها النوعان المسندان اليهما ( قوله  
جعله ) اى قوله على جهة اه ( قوله مفعولا مطلقا ) لامتناعا باسند كما توهمه  
عبد الغفور فراجع ( قوله بغير المعمول ) وهو قوله وقدم عليه على كونه  
عطفا ( قوله واتبه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين ) الظاهر ان يقول تبعا  
للشيخ اه فراجع عبد الغفور ( قوله او دونه ) كما في حصر الصفة قبل تمامها ( قوله  
فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا ) قد يقال اللازم من مذهبهما انما هو تساوى  
الفاعل والمفعول به رتبة فلا تقدم ولا تاخر لاحدهما على الاخر رتبة الا ان يقال  
اراد انه مقدم رتبة على الضمير فتدبر ( قوله لان الفاعل والمفعول به لوتساويا  
فيه لا يمنع ايضا ) الملازمة ممنوعة لم لا يجوز تساوى المضاف رتبة وتاخر رتبة  
المضاف اليه فتأمل ( قوله لانك عرفت انه يتقدم ) وقد عرفت ما فيه ( قوله  
لكنه توجه انه لا يصح اه ) اى الا ان يجعل تعليلا لمجموع المعطوف والمعطوف  
عليه باعتبار تقدم المعطف على الربط تأمل ( قوله لا يهاجم الاخصر ) اى الضمير  
فاتى بالظاهر لزيادة التمكن في الذهن كما في عبد الغفور ( قوله والمقصود انه  
الفاعل ) قد يقال ان الداعى الى الولى انما هو في الفعل بناء على انه وضع للنسبة  
المقتضية للزوم ذكر الفاعل كما هو المشهور لكن حقق المحنى سابقا ان النسبة  
مدلول الهيئة التركيبية و عليه فلا استعدادا للمقتضى لذكر الفاعل انما هو في جانب  
الفعل فالداعى الى الولى يؤول الى الفعل على كل تقدير فتأمل ( قوله ولا يخفى )

الصواب إرادته يمد قوله لما منع الاستسار ( قوله ان هذا التكلف ) اى التعميم  
الى الحقيقى والحكمى ( قوله كوجوده ) تقدم منه ان المذوى هو الموجود الواجب  
او الممكن او غيره فالحكم بكون وجوده حكما مناف لذلك وقد تقدم ما فيه  
( قوله وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما يتوهم ) انما كان توها لبعده عن الظاهر  
اذ لو كان ذلك مرادا لكان الظاهر ان يقول الشارح ويدل على ذلك ايضا تامل  
( قوله فتأمل ) حتى تعرف ان الاسكان ليس مجرد كونه ضميرا متصلا ولا مجرد  
كونه فاعلا بل لمجموع الامرين ( قوله التقدم الرتبى هو التقدم بالقوة القرينة  
من الفعل ) فلا يشمل التقدم بالفعل خلافا لبعده الغفور حيث قال هو كون الشيء  
بمحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فراجع ( قوله نزل القرب  
من الفعل منزلة ) اى فلا احتياج الى اعتبار اقامة السبب موضع المسبب كما  
قاله عبد الغفور فراجع ( قوله بل اتفقا فيه وخالفا فى لزومه فى المثال المذكور )  
يتأمل فيه مع كون المشار اليه بقوله وذلك هو الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة  
لا مطلق الاضمار قبل الذكر ( قوله ولك ان تقول الخلاف ) الاقرب تعلقه  
بقول المصنف وامتنع بل بقوله والاصل اه ( قوله واخبار باجابه دعائه ) بقوله وقد  
فعل ( قوله ان اراد لا بالوضع له ) اى للمدلول وان وضع للميلز مه هو ( قوله  
قرينة على المعنى المراد ) لانه لم يوضع له وانما وضع للزومه ( قوله وللميلز مه هو )  
سواء كان اللازم داخلا او خارجا ( قوله لزم ان لا يكون اه ) كما لا تكون دالة  
بالمطابقة ( قوله وهو ظاهر البطلان ) لانه يلزم انحصار القرينة فى الدال بالعقل  
او الطبع وهو خلاف ما اطبقوا عليه ان القرينة قد تكون لفظية ايضا اى  
وضمية ( قوله من غير الاستعمال فيهما ) وسيأتى فى التمت انه يراد بالوضع  
الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا فراجع ( قوله اذ القرينة ما يدل على  
تعيين المراد باللفظ ) كما فى المشترك والجهاز ( قوله او على تعيين المحذوف ) او  
على المحذف ( قوله لا ما يدل على المعنى ) بان استعمال فيه ( قوله قرينة  
الاعراب ) اى المحذوف ( قوله بانتفاء القرينة ) اذ المراد بها قرينة الاعراب  
لا قرينة الفاعلية ( قوله لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل ) اى وان التباس  
بالمبتدأ تأمل ( قوله وهو كون الضمير مما لا يستقل فى اللفظ ) بل محتاجا الى  
عامل يقترب به ( قوله ولا يدخلونها تحت قصدهم ) اى مقصودهم فى المحاورات



( قوله من الجماعة المختصة اه ) اى فالصفة مقدرة بقريضة المقام اى ما ضرب  
احد منهم مثلاً ( قوله مضرباً بالغير ) من غير تلك الجماعة ( قوله ولقد فصحت  
باباً للنقض ) اى فى قولنا فى مثل اه اذ يدخل فيه امثلة كثيرة لا تحصى مثل ما  
خلق الله لزيد الاولاد واحداً مثلاً وهكذا ( قوله من خصوص ) اى بالنظر  
الى الخارج ( قوله المسادة ) اى الواقعة الجزئية كالخلق لا من الهيئة ( قوله فلا  
ينافى دعوى الجواز ) باعتبار مفهوم الهيئة التركيبية ( قوله بانقلاب المعنى )  
ولا انقلاب الا فى التوسط ( قوله وحمل الباقي عليه طرد الباب ) فيجوز ترك  
عبارة المتن على عمومها ( قوله ولا يجوز العدول اه ) وان لم يوجد مانع  
عن العدول ( قوله بلا مانع عن الاصل ) ومنه اشتغال خلاف الاصل على  
نكتة خلا عنها الاصل فالحاصل ان الاصل مرجح تام لكن يجوز ان يصاحبه  
مرجح اخر يوافقهما واما خلاف الاصل فلا بد فى ترجيحه من نكتة غالبية  
على الاصل ( قوله مع المانع عن العدول ) وعدم المانع عن الاصل ( قوله بقى  
فيه نحو زيد ضربك ) اى وان لم يبق نحو ضربك لخروجه بقوله به ( قوله  
فضلاً عن ان يترجح عليه ) اى فلا يتم الدفع لما قاله الشيخ ولا لما يتجه اه الا  
ان يدعى ان السؤال اسمة صورة وفعلية حقيقة كما قاله السيد رحمه الله ( قوله  
رعاية المناسبة ) بين للمعطوف والمعطوف عليه ( قوله على شريطة التفسير ) فى  
نحو خرجت فزيد لقيته كما ياتى ( قوله لان الملقح هو الفحال ) فى الحصر تامل  
قال الله تعالى « وارسلنا الريح لواقع » والريح مؤنث سماعى ( قوله لا يتم )  
لان لزوم الحشو مختص بما فسر بنفس المحذوف ( قوله وان يوهمه نعم قام ) واما  
نحو اضربن فالمحذوف لعله موجبة فى حكم التاب فراجع او يقال الحركة الباقية  
جزء الفاعل فليس محذوفاً بالكلى فتدبر ( قوله فاعرفه ) فانه مستتر فى قام وان  
لزم رجوعه الى ما فى كلام الغير ( قوله فانه يجب بالتزام الغير موضعه ) وان لم  
يؤد مؤداه لكن يحتاج الى الفرق بينهما وهو غير ظاهر واليه اشار بقوله ويمكن  
( قوله لا بد وان يقدر جملة اسمية ليتأكد ) لتكرار الاسناد فى الاسمية ( قوله  
كما لا يخفى ) عدم خفاءه خفى الا ان يقال المستحسن عند الباقى بمنزلة الواجب كما  
صرحوا به والا فتأكد جواب المتردد مستحسن لا واجب فراجع ( قوله فانه  
لا يصح فيه قطع النزاع على مذهب البصرى والكوفى ) بل يلزمهم القطع على

مذهب الكسائي وهو حذف الفاعل ( قوله اذ لا يضم الفاعل في المصدر ) لما  
 يأتي في بابه ( قوله ونحن نقول ذكر الفعلين اختصارا ) وقد تقدم وجب الاختصار  
 على الفعل ( قوله على ما هو الأكثر ) في الاستعمال ( قوله اعتمادا على ظهور  
 المقايضة فيما هو اقل ) وهو الأكثر من فملين ( قوله بناء على انه ) اي المتنازع  
 فيه ( قوله على اي تقدير ) اي سواء كان منطلقا او منطلقين ( قوله فليكن هذا  
 على ذكر منك اه ) سيأتي في المضمرات ان الانفصال في مثل هذه الصفة واجب  
 فلمله لم يتذكر ذلك فراجعته وتامل فيه ( قوله وفيه ما فيه ) لانه لا يجري فيه  
 حكم المفعول عند قطع التنازع من الحذف وغيره ( قوله لو كان المفعول اسما لقدر  
 مشترك ) حتى يكون لفظ المفعول مشتركا معنويا وسياتي بيان القدر المشترك بين الخمسة  
 فقط اول المنصوبات ( قوله بين الفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله ) ان فرضنا  
 دخوله في المفعولية ( قوله لكنه خلاف الظاهر ) فيه انه ان اراد ان كونه اسما  
 لقدر مشترك بين الستة خلاف الظاهر فسلم لكن يرد عليه انه لا حاجة الى ادخال  
 مفعول ما لم يسم فاعله تحت قسوله في المفعولية بل لا يصح كما ذكره وان اراد ان  
 كونه اسما لقدر مشترك بين الخمسة ايضا خلاف الظاهر فمنوع كيف وقد قالوا  
 ان المفعول صرفا سم قرن بفعل له سائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعاق به تعاقبا  
 مخصوصا اي اول وبالذات كما ياتي ( قوله فلا بد من تاويله ) كما ياول اللفظ  
 المشترك ( قوله وقوله وللزوم التكرار بالذكر ) اي وهو ممنوع الا عند الضرورة  
 ( قوله والاولى لفظا ) ليحسن مقابله مع الاضمار ( ومعنى ) لان الذكر يشمل  
 الاضمار ظاهرا ( قوله ولا امتناع التكرار بالاظهار ) اللهم الا ان يقال ان شهرة  
 امتناع التكرار وشهرة ككون الضرورات تبيح المحظورات اغنت عن التصريح  
 ( قوله من غير اضطرار ) لئلا يرد حسبي منطلقا وحسب زييدا منطلقا  
 ( قوله فليؤخر الضمير عن الظاهر ) كما هو مذهب ابي العباس ( قوله لازم  
 في التقدير ) اي تقدير المفعول في الشق الاول وهو قبوله وحذف المفعول ان  
 استغنى عنه كما ان احدا لأمور الثلاثة لازم في الشق الثاني وهو قوله والا اظهرت  
 فالمقصود بحذف المفعول في الشق الاول ليس هو التحرز عن لزوم احدا لأمور  
 الثلاثة اذ هو لازم البتة لا يمكن الاحتراز عنه لان المقدر كما المذكور بل الغرض منه  
 ترك التصريح بالقيح بقدر الإمكان بخلاف الشق الثاني فانه تعين فيه ارتكاب قبح

التكرار صراحة لانه اخف من الاخيرين ( قوله الاولى على الاستعمال المختار )  
 لاتفاق الطائفتين على اختياره ( قوله وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال ) لانه  
 طريق يسلكه المتكلم ( قوله فالوجه هو الاول ) اى التعليل الذى ذكره الهندي  
 اولاً ( قوله بل هو مع افراده يصح ان يثنى ) ظاهره يتأى ظاهر قوله فيخرج  
 عن افراده وقد سبق منه تحقيق يندفع به هذا البحث وهو ان القابل للتأنيث  
 والتثنية والجمع ليس هو صيغة المفرد المذكور وانما القابل لها هو المطلق كما  
 ان التحقيق ان ماهية لها ثلث اعتبارات بشرط شئ وبشرط لا شئ ولا بشرط شئ  
 فراجعهم ( قوله واما الثانى فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون  
 ضرورة ) اسكن ذلك الجواب مبنى على تسليم التنازع فلا غبار عليه كما لا يخفى  
 ( قول الشارح التانى لكل منهما ) مع ان كلا منهما مرادله قطعاً فارادة منا فيه  
 معه باطل قطعاً فظهر ان لم اطلب لم يتوجه الى قليل ( قوله اما منافاة الطلب  
 لعدم السمي فظاهر ) لان طلب القليل هو عين السمي لادنى معينة ( قوله فيكون  
 الطلب اه ) والمستلزم للشئ متاف لعدته ( قول الشارح ولكننا ) هذا الاستدراك  
 موافق لاستعمال اهل المعقول فى استعمال لكن فى القياس الاستثنائى لكن استثناء  
 نفيض المقدم لبس من دأبهم بل من دأب اهل العرف كما فى المطول فراجعهم ( قوله  
 فان قلت ما وجه الاستدراك ) مع ان ما قبله لا يومهم عدم سعيه للمجد المؤثر بل  
 يفهم انه لاجله ( قوله الاظهر ) لان هذا التفسير خال عن لفظة او التى للشك او  
 التشكيك ( قوله وبالجملة يصدق ) اى التفسير بخلاف التعريف ( قوله على  
 مفعول المصدر المحذوف الفاعل ) نحو عجيت من ضرب زيداً ( قوله مما لا يحصى )  
 نحو ما ضرب واكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن ( قوله فهو من  
 تخصيص اللفظ اه ) كما هو العادة كما مر ( قوله فلا يشكك بانبت الربيع البقل )  
 لان الفاعل الحقيقى وان كان محذوفاً فيه الا ان الفاعل النحوى المذكور ( قوله  
 فيخرج انبت الربيع البقل ) وان لم يرد بالفاعل الفاعل النحوى ( قوله لانه  
 لا يستفاد منه مفعولية الربيع ) بل فاعليته ( قوله فلا يتوهم خلوا المعطوف عما يجب  
 فى المعطوف عليه ) اى بالنظر الى الموصوف وهو العائد ( قوله على مذهب المنص  
 فى الفاعل ) اى فى الفاعل النحوى لان الخلاف انما هو فيه ( قوله لان مقام الفاعل  
 على مذهبه ) قوله قد بر ( فان قوله وشرطه اه يكفى قرينة على ان المراد اقامته

مقامه في الاسناد اليه مطلقا ( قوله فيكون في معنى فعل ونحوه ) في الفرع تامل  
قال عبدالغفور او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل  
ونحوها ( قوله ولما كان غاية في البعد ) مع انها من نحو مضروب مغبر عن نحو  
ضارب فتامل ( قوله بل كل فعل متعده ) فيدخل نحو سير وجعل ( قوله نقل  
ان المتأخرين جوزوا ذلك ) وان لم يسمع ( قوله في مثل هذا التركيب ) اى  
الذى لم يقع بهذا النفي او الاستفهام او الموصوف ( قوله فليجز كون مفعول الثانى  
مستندا ونسندا اليه بهما ) اى ولذلك جوزوه المتأخرون وان لم يسمع والملازمة  
مبنية على ان الممتنع في نظر المستدل هو كون شئ واحد طرفا لاسنادين تأمين لكن  
الظاهر ان الممتنع عنده كون المسند اليه باسناد تام مستندا باسناد تام ايضا فتامل  
( قوله قيل لم يقع الثانى ايضا ) لكن كلام المصنف في الصفحة لافى الوقوع ولذا  
قال لا يقع دون لم يقع فراجع عبدالغفور ( قوله والنصب يدل على قسدها )  
هذا مذموم بنحوه فمن شهد منكم الشهر ( قوله وانما عليه بالنصب كقصدها )  
الحصير ممنوع بنحو ضرب السادس مثلا ( قوله وليس قوله والمفعول له )  
والمفعول معه ( قوله من قبيل عطف المفرد ) فيكون قوله كذلك مفعولا مطلقا  
للايقاع او حالا ( قوله لان الاول ) اى عطف المفرد وسماء او لا لتقدمه رتبة  
( قوله يستدعى اعادة لافى المفعول له والمفعول معه ) كما اعاده في ولا الثالث  
( قوله ليكون اشارة الى واحد بعينه ) من غير تاويل بالذكور او بكل واحد ( قوله  
بدليل القراءة الشاذة ) اى غير المتواترة فانها من الدلائل الظنية ( قوله اذ قد  
يكون الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر ) لكنهما اما زائدة او على التضمين  
فلا تنسافى ( قوله كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل اه ) الاوضح ان يقول كما  
ان المفعول به وغيره يقوم مقام الفاعل في اسناد الفعل المعلوم اليه نحو صام نهارة  
وجد جده كذلك اه ( قوله وهذا يقتضى ان يكون التمدى بحرف الجر متعينا  
للمفعول بواسطة ) وسيأتى ان المجرور في نحو ذهب يزيد داخل في المفعول به  
بخلافه في نحو مررت يزيد فعلى هذا قولنا مر يزيد مجاز لا حقيقة له والختار  
ان المجاز العقلى لا يستلزم الحقيقة العقلية وفاقا للشيخ عبدالقاهر وان اعترضه الامام  
الرازى وتبعه السكاكى وكذا المختار ان المجاز اللفوى لا يستلزم الحقيقة اللفوية  
كالرحمن وعيسى ( قوله لدلالة الفعل عليهما ) اما على الزمان فبالنضمن واما

على المكان قبل الالتزام ( قوله على ما قيل ) لعله اشار به الى ان دلالة الفعل على المكان بالالتزام محل مناقشة ان قلنا بشرط الزوم اليين في الدلالة الالتزامية ( قوله الاوجه ان المراد حينئذ من النساعل ) لكن فيه رائحة التفكيك ( قوله وفائدته ) اى التعبير باعادة من ( قوله ولذا جعل الرفع علم الفاعلية ) اى حقيقة او حكما كما مر ( قوله من القسم الاول من المبتداء ) ومن المبتداء الذى لا خبر له نحو من بكرمى اكرمه على راي وما بعد لولا الامتناعية ونحو ضربى زيدا قائما على راي ايضا فراجعوه وبمحتمل ان يكون قوله على ما هو الاصل احراز اعنه ( قوله وقال نعمة الفاربه ) جمع مغربى كاشاعته جمع اشعق ( قوله فوضعوا الظاهر موضع الضمير ) لنكته ما ( فافضروا على احدهما ) اى العائد او المبتداء لكن الظاهر هو الاول ( قوله فافضروا في نحو ) اى فى تصنيفه فى النحو ( قوله على ما هو الاصل فيه ) اى فى المبتداء ( قوله فنامل ) فان خلاف الاصل لم يتحقق الا فى المبتداء اذ لم يوجد خبر هو مسند اليه وقد وجد مبتدأ هو مسند ( قوله نية على ان الاصل ) فى العمل ( العامل اللفظى ) فكانه وجد اولاً بالقوة القريبة من الفعل وهذا اولى من مجرد الامكان ( قوله بتجة عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد ) لان العبارة ظاهرة فى سلب العموم كما اعترف به ذلك الفائل ( قوله من حيث هو ) اى الاسم المجرد اه ( كذلك ) اى الاسم المجرد اه فقوله من حيث اه متعلق بمعنى النسبة المستفاد من الجملة كما صرح به قوله وحسبك اه ( قوله فندبر ) لعله اشار به الى ان ما ذكره الشارح فى اول بحث المجرورات انه ليس بمضاف اليه وان كان مشتملا على علامته ناشئ عن عدم التدبر فندبر ( قوله لان المبتداء مشترك لفظى بين هذين المفهومين ) وفاقا للشيخ الرضى ( قوله وليس للمبتداء مفهوم عام ) حتى يكون مشتركا معنويا كما زعم عبد الغفور ( قوله يندرج فيه هذان القسمان ) فقط ولا يندرج فيه الخبر ( قوله لكان اظهر ) فى المراد لان قوله وثانى قسمى المبتداء يتبادر منه ان المبتداء مشترك معنوى بين القسمين وليس كذلك ولذلك احتيج الى تاويله بارادة ثانى قسمى ما بطلنى عليه المبتداء بارتكاب العموم المشترك ( قوله وافيد ) لان فيه تصريحاً بان المبتداء له معنيان وانه مشترك لفظى كالعين ( قوله لا نقول ) فى منع قولنا وليس للمبتداء اه ( قوله فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد ) اى احدا الامرين

( قوله والا لم يوجد مشترك ) لفظي اذ يمكن في كل مشترك لفظي ان يدعى ان مفهومه احد الامرين او الامور ( قوله فكل كلمة او لمنع الحلو ) اي اذا تقرر ان المبتداء مشترك لفظي لا معنوي اي فالمعنى ان ما وضع له لفظ المبتداء اصطلاحا اما الاستم اه او الصفة اه ولا ثالث لهما ( قوله لان المبتداء لا يخرج عن ان يكون ما وضع له هذا او ذلك ) اذ لم يوضع لمعنى ثالث بالاستقراء ( قوله لان كليهما ما وضع لهما المبتداء ) فلا يمكن منع الجمع ( قوله فقد بعد ) لابتداء الانفصال الحقيقي هنا على كون لفظ المبتداء مشتركا معنويا كما هو المتبادر من عبارة الشارح وليس كذلك ( قوله جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل ) اي فكان على الشارح ان يبين خروجها ( قوله فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا ) بناء على قاعدة رجوع السلب الى القيد ( قوله لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها في سلك ما احتز عنه اه ) كان يقول في تفسير المجرد اه اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصطلاحا بان وجد فيه عامل معنوي ثم يقول واحتز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي والذي لم يوجد فيه عامل مطلقا لا لفظي ولا معنوي كاسماء الافعال والاسماء المعدودة ( قوله قولك بعد التثني ) وهو شامل للipsis قامل ( قوله على ان يكون من وما مفعولين ) اي ويجوز ان يكونا مبتدئين على حذف العائد فلا يكونان مما نحن فيه ( قوله لا نحصر ) فيه ان الاخفش لا يسلم الا بنحصر ( قوله كون فاعل اسم التفضيل ظاهرا في مسألة الكحل ) اي ولا يحتمل ان يكون خير هنا مخفف خبر لقوله منكم ( قوله تقديره فخير منكم نحن عند الناس ) لكن فيه حذف المعمول على شريطة التفسير فتدبر ( قوله ولو صح ما ذكره لصح اخبر نحن ) اي اخبر منكم نحن لا اخبر نحن منكم فتدبر ( قوله لانه من جواز الامرين ) اي على تقدير صحة ما ذكره والا فلا ابتداء متعين ( قوله لان خيرا ليس مطابقا لمفرد ) لان نحن جمع ( قوله بقولنا اخبر منكم عند الناس انا ) اذ لا يجوز فيه الامر ان بل الابتداء متعين لعدم شرط عمل اسم التفضيل في الظاهر ( قوله وجعله اعم من الحقيقي والحكمي ) بارتكاب عموم الحجاز ( قوله وقد سبق التبيين عليه ) لكن سيأتي في المضمرات ان الانفصال في مثله لازم قته ( قوله واجيب عنه بتقييد الصفة اه ) اذ لا يجعل المسند مبتداء الا عند الضرورة ( قوله وهو ) اي الجواب ( قوله فالجواب ان معنى الوقوع اه ) ويمكن ان يدعى ان

اقام ابوه جملة انشائية خبر لزيد ( قوله اعتماده على المبتداء في العمل ) لانه في قوة ازيد قائم ابوه ( قوله نبه على ان ضمير مطابقت ليس على ظاهره ) يفيد ان الضمير الراجع الى مقيد بالحال ونحوه يعتبر فيه ذلك القيد لكن حقق السيد في حواشي المطول ان القيود المتعبرة في المراجع لا تعتبر في الضمير الراجع اليه بخلاف اسم الاشارة فلذلك اختير اولئك في « اولئك على هدى من ربهم » على الضمير فراجمها ( قوله ولا يخفى ان الاوضح الاخصر ) بدون احتياج الى القيد ( قوله والا لزم فصل بين اراغب ومعموله باجنبي ) الا ان يقال ان قوله عن الهوى مفسر لمحذوف تقديره اراغب عن الهوى انت ( قوله دون كونه مبتدأ ) الا عند ابن الدهان ( قوله واحيب بان قام زيد يتعين فيه اه ) اي يتبادر الى الذهن ( قوله بالمرآة ) اي بالكلية بحيث لا يخطر بالبال ( قوله بخلاف كونه مبتداء ) فانه مشتمل على خلاف الاصل وهو التاخير ( قوله فيلتبئ المقصود ) اي كونه مبتدأ ان جوزناه ( قوله التباسا شديدا ) لتبادر غيره ( قوله بخلاف اقام زيد ) اي لا يتبادر فيه احد الاحتمالين لاشتمال كل منهما على خلاف الاصل ( قوله على خلاف الاصل ) وهو كون المبتداء مسندا ( قوله وفي اقام زيد يجب تقديم اقام لتضمنه الاستفهام ) وجوب التقديم في نحو اكتب زيد ام شاعر و اقام زيد ام قاعد ظاهر واما في الاستفهام بدون ام فالجواب مبني على الفرق بين اقام زيد و ازيد قائم فان اراد بوجوب تقديم اقام انه لا يجوز اقام فالامر ظاهري وسياتي نظيره في اقام زيد ( قوله وتعلق الاستفهام به ) عطفت تفسير لقوله لتضمنه وانما فسر به لان المتبادر من التضمن ان لا يكون الهمزة مذكورة كائن ومتى ( قوله لا تقول فالضرورة قائمة في اقام زيد ) فليجز الامر ان فيه ( قوله قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام ) لتصدر الهمزة في جملتها ( بخلاف زيد اقام ) اي فيتين اقام زيد ( قوله يخرج منه نحو بعض الفعل الماضي ضرب ) اي هذا اللفظ وبعض المهملات جسق ( قوله نعم يتجه ان المصنف اه ) الا ان يقال مشى ههنا على مذهب المحققين ( قوله لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ) وهو ما اشتمل على علم الفاعلية بل الاعراب في الفعل ليس لاجل المعنى المقضى عند البصريين كما مر ( قوله على طريقة لقد حيل بين العبر والزوان ) بان يؤول الفعل الخاص بالفعل العام كالإيقاع حتى يكون في اقامة المصدر التأكيد

مقام الفاعل فائدة كما نقل عن سيبويه انه يجوز نحو قيم وقعد بمعنى فعل القياس  
والعمود فراجع ( قوله وليس كذلك ) اذ لا ملجئ الى اقامة المصدر التأكيدى  
مقام الفاعل و تاويل المسند بالفعل العام مع وجود المفعول بالواسطة لفظا ( قوله  
كصفات المعاني ) المطابقة كما ياتي ( قول الشارح او لجعل الباء بمعنى الى ) ولو  
قال قوله ولك ان تقول اه او تجعل اه لكان او ضح لان قوله الاقرب ان يرااه  
ناظر الى الشق الاول وقوله او تجعل اه ناظر الى الشق الثانى ( قوله الاقرب )  
فى مرجع الضمير بعد تسامى الباء بمعنى الى ( قوله ان يرااه المسند الى المجرد او يجعل  
الضمير راجعا الى المجرد ) لان المجرد السابق فى تعريف المبتداء وان كان متحدا  
معه لكن قوله مسندا اليه لما كان جارا على المجرد ناسب ان يجعل الاسناد اليه جاريا  
عليه فى تعريف الخبر ايضا ( قوله والاولى جعل الباء للملابسة ) لانها حقيقة  
فيها مع ان نيابة بعض حروف الجر مناب بعض مذهب بعض الكوفيين مع انه ممن  
عن تقدير الاسم ( قوله اى المجرد المستند للملابس بالمجرد ) فقوله بصفة ولك  
ان تجعله حالا اى ملابسا بالمجرد ( قوله والفعل ملبس بالمفعول اه ) اى فلا  
يتجه ما سبق من النقض بالمضارع او الجملة ( قوله ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور )  
فانه لو قال والخبر هو المجرد المستند اليه لتبادر ان اللام للمهد والمعهود هو المسند اليه  
المذكور فى تعريف المبتداء وان قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله فى كلا الموضعين  
( قوله والا لاجابة اليه ) بى انه لم يكتف بقوله المسند ( قوله فاعل المسند )  
اى قائم مقامه ( قوله بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف )  
يقال قرينة التعميم هناك قائمة وهى قوله او شبهه اما ههنا فالاسناد محمول على  
حقيقته اذ لا صارف عنها ( قوله وهذا ابتداء ) اى تجريد الاسم ليسند اليه  
شئ ( قوله فلا يحمل عبارة الشارح رحمه الله ) بان يقال كلمة فى القسم الثانى  
من المبتداء وكما فى الخبر ( قوله لو لم يحجز جعل الشخص ) اى الجزئى الحقيقى كالعلم  
( قوله و وجب ) اى وهو ممنوع فلذلك قال فالحق ( قوله ان يؤول ههنا  
زبد هذا معنى يزيد ) كما هو المشهور عند المنطقيين و اليه ذهب كثير من النحاة  
كالسكاكى وصاحب اللباب ( قوله لا يخفى ان المنظوم ) اى اللائق بالطبع ( قوله  
هو ان يجمع بين قوله اه ) بتقديم هذا او تاخير ذلك ( قوله وان كان المبتداء  
مشتملا ) غير عبارة المصنف الا ان يختلف نسقته ( قوله ولتوقف بعض ما



هو ( اى توقفا ما ( قوله من ثمة التقديم ) والتاخير ( قوله على معرفة بحث  
التنكير والخبر الجملة ) اما البعض الذى يتوقف على بحث التنكير فهو ما ذكره بقوله  
او كان مصححاه اه واما الذى يتوقف على بحث الخبر الجملة فما ذكره بقوله  
واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة ( قوله لا مكان الجمع ) بتقديم  
الموقوف عليه ( قوله الاوضح ) كونه اوضح مبنى على ان التخصيص منحصر  
في امثال الامثلة المذكورة فلودفعه بمنع الا محصار لكان اوضح ( قوله بما ذكره )  
اى وامثاله ( قوله فانها لا توجه ) لان لفظة ما نفي عن عدم الا محصار ( قوله  
فلا يرداه ) لانه من غير الغالب ( قوله غير ظاهرة ) لان المهود الذهني كالمتكر  
في المعنى ( قوله وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد يستعمل ) بان يكون الوصف  
منحصر اى فرد نحو كوكب نهاري طلوع ( قوله وصحة حيوان ناطق خير  
من فرس ) مع انها متساويان ( قوله بل صحة جسم نام خير من حجر ) مع انه  
اعم ( قوله قلت ما ذكر ) من وجوه التخصيص ( قوله ولا مناقشة في الاسرار  
لذوى الابصار ) لا طردا ولا عكسا كما ياتي آنفا ( قوله والنافع بالتخصيص  
عند المخاطب ) كما في التمر يف ( قوله بان الخبر لرجل اه ) او امرأة والظاهر  
ان يقول لاحد الامرين لانه قد يكون عالما بكون المرأة فيها ( قوله فعمل انه عما ينبغي  
له التمييز في الجواب ) ولا يقتصر على نعم اولا ( قوله واستفاد من الكلام ما  
ينفع به ) وهو معرفة كيفية الجواب ( قوله وهو ايضا مندفع بان التخصيص اه )  
والحاصل ان انتفاء محض معين لا يوجب الامتناع لاحتمال محض آخر مقامه  
( قوله لكن مراده رجل ) ولعل المحشى اقتصر فيما سبق على الرجل لذلك  
( قوله وعموم التكرة ) اى قصد عموميتها ( قوله وفي الفاعل قليل ) بالاستقراء  
( قوله ما في خبر النفي ) او النهي او الاستفهام ( قوله فانه يستوى فيه المبتداء  
والفاعل وغيرها ) فهو ظاهر في الاستغراق بدون من ونص معها لفظا او تفديرا  
فقول الشارح قصد بها العموم اشارة الى ان التكرة في الاثبات من قبيل المعلق لا من  
قبيل العام فلذلك احتاجت في العموم الى القصد اى فلا بد لعمومها من قرينة كزوم  
الترجيح بلا مرجح فراجع عبد الغفور ( قوله للتخصيص ) اى القصر ( قوله  
وفيه نظر ) حاصل النظر الفرق بين الهرير والنباح ( قوله وقد يكفى بعمل  
التونين ) اى التنكير ( قوله للتعظيم ) اى شر لا يدرك كنهه من عظمتيه ( قوله

والثاني بعلم المتكبر ( لانه معنى ثان للتكبر ) قوله فالتركيب مفيد من غير حاجة  
الى تخصيص المبتداء ( فيصح كون التكررة الصرفة مبتداء كما قاله ابن الدهان ) قوله  
ولا يخفى ان الاولى ان يقول اه ( ثلثا يتوهم ان تقديم الخبر مطلقا مصحح ) قوله  
من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي ( وقصدها عبد الغفور فراجع اليه  
( قوله ضبطوا امثلة ) نيفسا وثنتين ( قوله قلما و ) قوله على بصيرة ) نديه  
على ما بقي خارجا عن الضبط مما فصله الرضى فراجع ( قوله برد عليه انه لا يصح  
حصر المصنف اه ) الا ان يقال انه مشى هنا على مذهب الغير ( قوله والمفعول )  
ومنه المفعول ( قوله كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء ) ابتدائية وان اها محل  
من الاعراب ( قوله جملة الاستفهام مفسرة اه ) ولذلك لم تعطف على ما قبلها  
( قوله مطلقا ) اى سواء وقع بعد الفاء او لا ( قوله اوجازم ولم يفتقر بالفاء اه )  
نحو ان جاشي زيد اكرمه فان الجزوم محلا هو الفعل وحده ( قوله فلتكن  
على ذكر منك هذه الجملة ) فيه اضافة ( قوله تفصيلا معنا ) جزئياتها ( قوله  
بل متصلا بهذه المسئلة ) بقوله في الدار رجل وسلام عليك ( قوله لتعلق من  
عائده ) لان من جملة نطق الفراق و ما في معناه ( قوله وجعل من عائذ خبرا بعيد  
من رعاية المعنى ) لكنه جعل عليكم في « لا تريب عليكم » خبرا فيما ياتي فراجع  
( قوله باعتبار لام العهد ) الخارج كما مال اليه المحشى فيما ياتي لكن فيه ما فيه فراجع  
( قوله جز في مقام التعظيم مطلقا ) ومنه زيد نعم الرجل ( قوله مطلقا ) يحافظ  
الاول او لا ( قوله وعند الاخفش مطلقا ) في الشعر او غيره بلفظ الاول او لا  
( قوله الاولى عين المبتداء ) الاولى مسلمة ان كانت العينية اعم من التفسير ( قوله  
دلا كلامه على ان الحذف شائع ) في الضمير الغير المحرور ايضا ( قوله والصبغ  
اربعة امداد والمدان ) فيكون الكسر بثمان مائة وعشرين صاعا ومائة واربعة  
واربعين كيلا ( قوله والخيار والخروج المحذوف ههنا حال من ضمير ستين )  
ويجوز كونه صفة الكسر لان اللام للعهد الذهني ( قوله فيلزم تقديم الحال على  
الفاعل المعنوي ) ان قلنا ان الظرف من العامل المعنوي ولم يرتضه الشارح فيما ياتي  
( قوله فيعاقونه على ما يعم الجميع ) اى على سبيل عموم الخبر ( قوله حيث نقل  
الحكم مطلقا ) اى بدون تقييد بقولنا لا يكون متجددا ( قوله محال اعتراض على  
ما نقل ) حيث اطلقه ( قوله تأمل ) كان وجهه ان نقل التفصيل المذكور انما

هو عند قوم و ذهب غيرهم الى المتع مطلقا قالوا فان جاء شيء من ذلك فاول  
نحو الآية لئلا يلال اي حدوده فكذلك قولنا الزمان الحريف اي حدوده والله اعلم  
( قوله لكان المناسب ) لان الكتاب على مذهب البصريين كما مر ( قوله بل  
يعم الاكثر ) يتبادر منه انه يعم الاكثر من كلا الفريقين لكن ظاهر كلام الشراح  
الرضي وغيره ان الكوفيين يقولون انتصاب الظرف على الخبرية فيكون العامل  
عندهم معنويا وهو معنى الخسافة بين البداء والخبر فلا يحتاج عندهم الى تقدير  
شيء واما البصريون فقالوا لا بد له من محذوف يعمل فيه في اربعة مواضع في الخبر  
والصفة والصلة والحال ثم ذهب اكثرهم الى ان ذلك المحذوف فعل وذهب ابن  
السراج وابو الفتح الى انه مفرد في غير الصلة فراجع ( قوله وقوله على انه  
اشارة الى تقدير الجار ) الخوج الى تقدير العامل اي كائنون او واقعون لانه قياس  
مع ان وان ( قوله اي حكم الاكثر ) او مذهب الاكثر ( قوله لكان اجنب )  
ثقله الخذف ( قوله لان التقدير يلزمه التاويل ) فهو من قبيل ذكر الموقوف واردة  
باللزم ( قوله والصرف عن الظاهر ) عطف تفسير ( قوله ذكروا فيه ما يجب  
ان يعمض عنه الابصار ) من ان الباء الجارة زائدة دخلت على التمييز او ان الباء  
للاصاق فراجع عبد القفور ( قوله اي الظرف ما يحق بالجملة ) الحاق الجزئي  
بالكلي ( قوله يقال القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ) كما يقع في عبارة الفقهاء  
( قوله قيل اتفق النحاة على ذلك ) قيل الاتفاق وان كان موافقا لظاهر الشرح  
محل تأمل ففي شرح الرضوي وغيره ان الكوفيين قائلون بعدم الحاجة الى التقدير  
اصلا ( قوله لانه اسرع قبولا للربط ) من غير حاجة الى تاويل في الحكم به وهو  
كما في الجملة فراجع عبد القفور ( قوله وهو معنى تغير الكلام ) ويجعله نوعا  
آخر ( قوله لئلا يتقضى ) اي تظاهره من العموم ( قوله لكن في قوله وهذا  
مذهب سيديوه خفاء ) فانه يشعر بان منع كون من تكره مذهب سيديوه مع ان  
مذهبه تسليم كونها تكره ومنع الامتناع ( قوله الا انه هرب عن الحمل على  
التساوي ) وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه ثبوت في التساوي في  
التخصيص ( قوله والمراد التساوي في جهة الوقوع مبتداء ) بل المراد حينئذ  
التساوي في اصل التعريف او اصل التخصيص واما التساوي في جهة الوقوع  
فلا يوجب التقديم لشموله كون اخذها معرفة والاخر تكره مخصصة ( قوله او

كان الخبر شتملا على فعل له ( على حذف المضاف اى ذافله وعلى تسمية الكل باسم جزئه المتقدم ) قوله ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور ( اى ليس مقدرا في نظم الكلام ) قوله قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه ( فان السيرافى ذكر في اكلونى البراغيت ان البراغيت مبتداء والكلونى خبر مقدم في احد الوجوه ) قوله فلو حمل مذهب الكتاب ( بان يراد كونه فعلا له صورة كما مر لكن لم يحمل فامر ) قوله لكان احق له ( من غير حاجة الى التوجيهات المذكورة في الشرح ) قوله الا الاستفهام ( اى فالكاف استقصائية ) قوله لان ما قائم زيد مما يجب فيه ) ان اراد انه لا يجوز زيدا قائم مع عدم اعتبار حرف النفي جزءا من المحمول فظاهر لكن قوله لتضمنه النفي يقتضى المدول فلا يبقى فرق بينه وبين زيد لا قائم ( قوله تقديم الخبر ) اى ان قلنا ان قائم خبر لانه سبق ان الصفة ان طابقت مفردا جاز الامران ( قوله لتضمنه النفي ) اى وتعلق النفي به كما مر في اقام زيد ( قوله وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة ) لانه قضية موجبة معدولة المحمول ( قوله فاعرفه ) فان حرف النفي ليست داخلة على الجملة حتى تغير معناها من الايجاب الى السلب بل جعلت جزءا من المحمول لكن قوله لتضمنه النفي يقتضى ان كلمة ما فى ما قائم زيد جزء من المحمول ايضا فليجز زيد ما قائم كزيد لا قائم ولو قلنا ان المدول لم يسمع فى ما بل هى داخلة على الجملة ابدا لزم بطلان قوله لتضمنه النفي فتأمل ( قوله ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ) شيكما فسر به الرضى نظرا الى المثال الذى فى المتن ( قوله ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته ) شمولوا ظاهرا ولعل الشارح اشار بقوله مثل تعلق الجزء بالكل الى وجه تصحيح كلام الرضى فتدبر ( قوله الاوضح اه ) لما فى تعيين التبعية من الحفاء ( قوله وانما اراد بالتعاق مثل تعلق الجزء بالكل اه ) وعلى تقدير ارادته انما يستقيم على ما ذهب اليه البعض ان الخبر هو الفعل المقدر ( قوله وفى كلاما الموضعين تعاق العامل بالمعمول ) صوابه تعاق المعمول بالعامل الا ان يحمل على القلب فتأمل ( قوله والفضل للمتقدم ) لما تقدم ان مثل قرين كل رجل ضيعته يخرج لو فسر المتعاق بالجزء ولعل الشارح اشار بقوله مثل تعاق الجزء بالكل الى وجه ادخاله فى الجزء فتأمل ( قوله والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ) اى فهو من قبيل ذكر الجزء المتقدم وازاد السكلى ( قوله ومن قال ) لعله بعض

مما صر به ( قوله ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اه ) وسيأتي في بحث الحروف المشبهة بذكر هذا التوجيه لكلام المصنف بقوله ويحتمل اه ( قوله قنامل ) فان معنى الحرف مغاير لمعنى الاسم واستلزامه اياه لا يوجب تأويله به ولا ضرورة تاجي الى ارادة اللازم هنا كما قيل في نحوه ومن الناس من يقول الآية ان مضمون الجبار والمجور مبتداه ( قوله ولولا انك خارج ) ذكره الهندي ولم يذكر وخرجت فاذا ان السبع حاضر ( قوله وخرجت فاذا ان السبع حاضر ) فيه انه مما يجوز فيه الامران فتح الهمزة وكسرها كما صرحوا به في اذا انه عبد القفا والاهازم وجعله ممتنعين موقعا للمبتداه مخالف له فراجع ( قوله لكان الشرط ماخوذا في الجزاء ) اى فيكون لقوا كما مر مرارا ( قوله قلت لم يرد بيان المعنى ) اى انه مقدر في نظم الكلام ( قوله فالاولى في كل من هذه الصور ) لانه الاظهر في الحكم على كل فرد من تلك الصور لاحتمال كسونه الجميع بمعنى المجموع ولوعلى بعد لكن كان على المحشى ان يذكر هذا البيان في نظيره السابق في تقديم الفاعل ( قوله ولم يقيد بوحدة الكلام ) بدل ذلك القيد حتى يخرج زيد قائم وعمر وقاعد ( قوله لانه ايضا كثير ) فلا يكتفى ذلك القيد في تصحيح تفليل قد ( قوله فانه يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ) في وحدة الكلام كلام سبق في بحث الكلام فراجع ( قوله او التحقيق ) اى فلا يحتاج حينئذ الى التقيد بقوله من غير تعدد الخبر عنه ( قوله ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي ) محل بحث فان التحقيق كما ياتي معنى حقيقى لا ينفك عنه قد اصل انتم انه يضاف اليه في الماضي التقرىب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل غالبا وقد يستعمل للتحقيق من غير تقليل منه قوله تعالى قد ترى قلب وجهك ، وانما المجاز استعمالها في المضارع للكثير لمناسبة الضدية فالظاهر ان القائل انه التقليل مع التحقيق او التحقيق فقط فلا اعتراض عليه انه ردد اللفظ بين الغالب وغير الغالب مع ظهور الغالب لكن لو كان مراده انه لا يحتاج حينئذ الى التقيد بقوله من غير تعدد الخبر عنه لم يرد عليه شيء من الاعتراضين ( قوله ثم يحمل خبرا للمبتداه ) على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع ( قوله بامتناع تعدد الفاعل ) اى من غير عاطف كما هو الظاهر ( قوله هذا ) اى تفسير معنى الشرط بالبيانية حتى يحتاج الى زيادة قولنا او للحكم به ( قوله ماذهب اليه الجمهور ) منهم المصنف كما جرى

عليه في تكلم المجازات ( قوله بالكثرة ) اى كثرة امثاله ( قوله ليس سيبا لكونها  
من الله ) بل الامر بالعكس كما قيل ( قوله ولو قيل بتمايل افعاله ) كما هو مذهب  
المنتزلة ( قوله لكان سيلا الى ظهور تضمنه فعنى الشرط ) لان الغرض من ان كان  
هو الباعث للفاعل على الفعل صحيح ان يقال انه سبب اى بحسب العلم والذهن  
وان كان سيبا بحسب الخارج كما هو شان كل غرض باعث على الفعل كما قالوا اول  
الفكر اخر العمل والعلية الثانية فاعل الفاعل ( قوله فوقع الزخشمى في هذا  
الاشكال ) مع انه معتزلى العقيدة وان كان حنفى القروع ( قوله غفله عن سهولة  
حل العقال ) او عن عموم السبب وشموله ما هو سبب ذهنا او خارجا ( قوله  
لازم للشرط ) اى لحرف الشرط ( قوله اذ لا فائدة له سواها ) هذا التعليل انما  
يظهر في حرف الشرط وهى ان فالاولى ان يعال بان السببية تمام ما وضع له حرف  
الشرط وجزء مما وضع له اسماء الشرط بخلاف المبتداء فان السببية فيه مستفادة  
من السياق من قيل ترتب الحكم على الوصف المناسب واما قوله وقيل يتضمن اه  
فللمبالغة في قوة الدلالة فتأمل ( قوله ولزومه في الجزاء ) اى فيها يلزم دخولها  
فيه ( قوله كون المبتداء دخيلا في معنى الشرط ) مجرد كونه دخيلا يشترك فيه  
اسماء الشرط لان تضمنها معنى ان عارض لها ولذا كانت اسماء لاحروفا مع ان الفاء  
لازمة فيها فتأمل ( قوله والاول ههنا قليل ) وفي الشرط مفقود ( قوله  
والشرط لا يكون ظرفا ايضا ) اى كما لا يكون ماضيا باقيا على معناه ( قوله قيل  
لا ينحصر هذا فيما ذكر ) مع ان تعريف الجزئين يقتضى الحصر ( قوله لانه  
الموصول بفعل معنى ) اى فلا حاجة الى ان يقال بفعل او ما في قوته ( قوله لا يجب  
فيه ) نعم الاغلب فيه العموم ( قوله ودفعه بانه سبب للحكم بالملافة ) والاخبار  
بها ويحتمل ان يكون المعنى ان الموت الذى تقرون منه لا يدفعه الفرار لانه ملا فيكم  
فيكون من قيل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسله اى قاصبر كما  
صبروا ( قوله لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل ) لانه المقصود ( قوله  
والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى ) اى كانه جزء من الموصوف كلام  
التعريف ( قوله اى الجملة الشرطية ) هذا مبنى على انعقاد الربط بين الشرط  
والجزاء كما يقول به المتطابقون لكن المصنف ممن ذهب الى ان الحكم في الجزاء  
فقط والشرط قبله كما مر ( قوله لا تكون الا خبرية ) لان كلا من الشرط

والجزء لا يكون الا خبرا ( قوله فلا يزد ان الجزء قد يكون اسما ) كما ورد على  
عبارة المصنف حيث قال ان ما بعد فاء الجزء لا يكون الا خبرا ( قوله عن الجملة  
الشرطية ) اى عن الملازمة بين امرين ( قوله بعد ان يكون مفعلا ) من حيث  
التألف والاستعمال ( قوله نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ) اى  
هل هذا ملزوم لذلك والواضح هل ان اتيتك تكرمى ( قوله ويمكن ان يدفع  
بانه لم يقع ) فى الاستعمال اى بادعاء انه مهمل يتامل فيه مع قوله تعالى : فان مت  
فهم الخالدون ، فقد اجتمع فيه ثلثة احرف كل منها يقتضى الصدارة مع القول  
بعدم تقدير المعطوف عليه بين الفاء والهمزة كما حققه الرضى ( قوله لتنازع حرف  
الاستفهام وحرف الشرط ) قد يمنع التنازع بان حرف الشرط مغير لما يليه من  
الجمتين وحرف الاستفهام مغير لمجموع حرف الشرط والجمتين معا فحققه  
ان يتقدم على حرف الشرط كما لا يخفى ( قوله فى الصدارة ) فكما يؤثر معنى الجملة  
لا يدخل على جملة مصدرة بالازم تصدر كما فى الرضى ( قوله ويدفع الحاجة )  
الى ذلك المقصد الكثير ( قوله بان يقال هل يتحقق ان كانت اه ) لكن يلزم  
وقوع الجملة الشرطية فاعلا فيحتاج الى التاويل اى هل يتحقق هذه القضية او  
هذه الملازمة فتدبر ( قوله اذا دخلت عليه ) اى على المبتداء الذى تضمن معنى  
الشرط ( قوله الا انه لعدم تأثيره فى المعنى ) سوى التاكيد ( قوله وعدم منع ان  
المفتوحة ) مع تأثيرها بتاويل المفرد ( قوله اقول يحتمل ان لا يكون المنع ) لكن  
يستبعد هذا الاحتمال بان عدم اطسلاع الائمة عند الاستقراء على ما فى القران بعيد  
جدا الا ان يقال ان الفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة والله اعلم  
( قوله من حيث التبع ) اى تتبع كلام العرب ( قوله انما يتحقق فى ليت ولعل )  
لا فى باي كان وعلمت ( قوله وكذا الاختلاف على هذا الوجه ) اى تتبع كلام  
ائمة النحو فتأمل ( قوله الخاوقع فى ان المكسورة ) اى لا الفتوحة ولكن ( قوله  
فى كان ) اى وعلمت ( قوله فظهر وجهه ) وهو انه ذكر الاصل المقيس عليه  
وترك الفرع الذى هو المقيس ( قوله كل تخصيص ) اى فى المتفق عليه والمختلف فيه  
( قوله متكفل ) هكذا فى النسخ ولوقال متطفل لبيان الاختلاف لكان وجه  
الاشعار اظهر ( قوله لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم الفاعل ) بايهام ان الفاء  
يدخل فى خبر ليت ولعل ايضا ( قوله قبل لا يجب حذفه ) فلذلك اقتصر

المصنف على قوله جوازها دون الخير ( قوله اصلا ) اي لافي التبع المقطوع  
ولا في الخصوص ولا في غيرها ( قوله لانه ركن اصيل في الكلام ) لان المحكوم به  
وان كان ركننا ايضا لكنه قائم بالمحكوم عليه ووصف له ( قوله فيستقص به بيان  
وجوب حذف الخير ) اي اشتراط التزام غيره في موضعه للوجوب ( قوله وبيان  
المصنف اه ) حيث قال في بحث افعال المدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر  
متبناه محذوف ( قوله بل المذمر ) اي فليس الاقتصار على الجواز لعدم وجوب  
حذفه بل المذمر ( قوله في عدم ذكرها ) اي المقطوع والخصوص مع وجوب  
الحذف فيهما ( قوله ان الاول في كتبهم اه ) اي النجاة وان لم يذكره المصنف  
في بحث التبع ( قوله والثاني من مميزات بحث افعال المدح والذم ) كما ذكر  
المصنف فيه ايضا ( قوله والظاهر جملة مثالا لحذف المبتدأ ) اي الجائز لانه  
المذكور صريح المنقسم الى الجائز والواجب ( قوله حتى يطلب وجه صحته )  
فان حذف الجار ومتعلقه وموصوف متعلقه ايضا مما لا يظهر لصحته وجه ( قوله  
وبعد القمر ) فقط ( قوله لكن في القاموس الهلال غرة القمر ) اي ما بعد  
اوله صرفا من غير تحديد ( قوله وللبيتين اه ) اي قيل انه محدود ثم اخذوا في  
حده على ثلثة اقوال ( قوله وللبيتين من اخر الشهر ) للابتداء اي الهلال ايضا اسم  
للمدة التي من اخر الشهر الى اليلة السادسة والعشرين او السابعة والعشرين فيكون  
الهلال عبارة عن اخر القمر خمسة ليال او اربعة ليال ان كان الشهر تاما واعتبر الحق  
( قوله فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته ) فقول الشارح الرافع صوته اشارة  
الى وجه الشبه لا الى معنى اخر للمستهل كما يشعر به ما قبل ( قوله اشارة الى  
استعمال اللفظ ) كما يجوز الشافعي خلافا للجمهور ( قوله المشترك ) اي لكن  
الاشتراك ممنوع لما تقدم ( قوله والحكم به على الهلال ) فيكون التقدير الهلال  
هذا ( قوله ووجه العادة ان الحكم بما يتكرر ) فيحتاج الى التاكيد بالقسم ( قوله  
لان امتياز الرأي ) اي انفراد برؤية الهلال ( قوله وجهه ان الغالب فيما هو  
في اخر الكلام الوقف عليه ) اي فلا يرد انه لو لم يذكر القسم لم يتعين الوقف  
لاحتمال وصله بكلام اخر ( قوله وقيل ) اي وفيه انه لا يتعين الافراد لو لم يأت  
بالقسم لاحتمال وصله بكلام اخر ( قوله الاصل ) شامل في قوله الاصل ( قوله  
لان منها ان اذا ظرف مكان ) اي فليست بتضافه الى الجملة بعدها لان ظروفا المكان



لا يضاف الى الجملة الا حيث كذا في الرضى ( قوله خبر عن السبع ) على انه ظرف  
 مستقر ( قوله ومنها انه ظرف زمان ) اى خبر ايضا بتقدير المضاف وهو  
 مذهب الزجاج فى اضافته الى الجملة بعده الخلاف فى ان عامله ما يليه فلا يكون مضافا  
 اولا فيكون مضافا فراجع الرضى ( قوله والمحذوف هو المضاف الى المبتداء ) اذ  
 هو لا يقع خبرا عن الاعيان الثابتة فلذا احتجج الى تقدير المضاف ( قوله والذي  
 يدل على صحة هذا المذهب عندى ) تقدم آنفا مثله وجرى عليه السعد فى تقدير  
 الفعل فى جواب من قام حيث استدل بقوله تعالى « خلقتهم العزيز العليم »  
 و « يحيبها الذى » فى جواب من خلق ومن يحى يعنى ان التمسك بهذا القول اولى  
 من التمسك بالوجود الذى لا تكاد تخلو عن اضطراب فراجع عبدالغفور والشرح  
 المطول ( قوله ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف ) لكن  
 هذا التصريح انما يدل على ان الخبر مقدر واما كون ذلك الخبر المقدر عاملا فى اذا  
 وكون اذا غير مضاف الى الجملة بعدها فلا يدل هذا الدليل عليه وعبارة الباب  
 وعن بعضهم ان اذا فى قواهم خرجت فاذا سبع خبر وثبتت مضافة كما يقال  
 خرجت قطة السبع والصحيح ان الخبر محذوف انتهت قال شارحوه فى توجيهه  
 الصحيح يعنى ان الظاهر ان اذا مضاف الى الجملة والتقدير فاذا السبع حاصل او  
 حاضر والخبر محذوف حمالة على الكثير الشائع وهو كون اذا مضافا الى الجملة  
 بعدها لانه لا يستعمل اذا وحده فلا يقال قت اذا انتهى فقول الشارح على ان  
 يكون اذا صريح فى ان اذا غير منضاف الى ما بعده فهو منضاف لظاهر مانص  
 عليه صاحب الباب وشارحوه فراجعهم ( قوله وهو ان اذا معمول ) وعليه  
 جرى الشارح فيما سياتى ( قوله ويحتمل ان يحمل ظرف مكان فى هذا التقدير )  
 لكن يرد عليه ان اضافة ظرف المكان الى الجملة لم تسمع الا فى حيث قائل ( قوله  
 والعائد محذوف ) ضابط جواز حذف العائد المجرور فى باب الموصول بنسب  
 ضابطه فى المبتداء وقوله من قيل اه محل بحث فراجع ضابطه فى الموصول ( قوله  
 ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ ) على حذف المضاف عند الجمهور وعنى  
 اقامة مصدر مقام الزمان عند ابي على كما فصله الرضى فى بحث المفعول فيه فراجع  
 ( قوله لان تقدير الخبر لامر انطوى ) وهو ان الظرف لا بد له من متعلق ( قوله  
 والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا ) وقد سبق انه لا يتم البيان بدون التقدير

فقال ( قوله وكأنه اختار ما اختار ) من ذكر الضابطة مطلقا ثم بيان احتياجها الى القيد بقوله هذا اذا كان اه مستشهدا بالبيت ( قوله لا بد من تقييده ) لكنه يومه ان التقيد بعموم الخبر واقع من النجاة في تعيين تلك الضابطة ( قوله ولاء في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء اه ) يعني ان مذهب الكسائي ان لولا كلمتان لو الامتناعية ولاء النافية كما يترأى وذهب البصريون الى انها كلمة واحدة غير ملشمة من كلمتين ( قوله ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام ) وللفراء ان يقول بجواز تأليف الكلام من حرف واسم كما هو مذهب المبرد في المنادى ( قوله فحينئذ ان كان خبرا ) فان كان فعلا يلزم القول بنباية لولا منابه في العمل كحروف النداء والظروف ( قوله يلزم كون المسند اليه معمولا ) وله ان يلزم هذا اللزوم كما هو مذهب الكوفيين في خبر الحروف المشبهة بالفعل ( قوله الاولى ) والاخصر ايضا ( قوله فافهم ) فان قوله او يتاويله وان كان قرينة على ان المراد بالمصدر صورة ما كان مصدرا من غير تاويل وهو المصدر حقيقة لسكن المتبادر من نفس قوله مصدرا صورة ما ليس مصدرا حقيقة ( قوله وقد اشترط الرضى الاضافة اه ) وسيأتى ما يؤيده ( قوله ويجب في هذا الحال الواو ) عند غير الكسائي ( قوله قال الشيخ الرضى اه ) اختار مذهب الاخفش والمبرد وان منعه سيويه ( قوله لان اول الكلام كان مجازا ) لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا وذلك لان اسم التفضيل في مثله يلزم ان يكون بعض المضاف اليه فاخطب الاكسوان هو الكون ( قوله مقيد بما اذا كان اوله مجازا ) فيخرج عنه احسن ما يكون الامير قائما ونحوه اى فلا يجوز الرفع فيه ( قوله وجوز الشيخ الرضى ) نسبة التجويز الى الشيخ الرضى محل تأمل لان كلامه في شرحه صريح في انه انما يجوز اذا رفع الحال على الخبرية حيث قال فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهارة صائم وليله قائم فراجع ( قوله اى اخطب اوقات كونه قائما ) هكذا في النسخ ويدل عليه قوله فالمراد اه لكن عبدالغفور حصر جعل المصدر حينيا في رفع قائم على الخبرية فراجع ( قوله فالمراد اه ) جواب عما استدله المانعون من جعل المصدر حينيا مستلزمين بما قالوا ان هذا المبتداء يجب ان يكون مصدرا وعبرة عنه فراجع عبدالغفور ( قوله الاولى متعاقب الظرف ) المذكور الواقع خبرا نحو

زيد عندك ( قوله هكذا كتب في الحاشية ) نقلا عن بعض نسخ شرح الرضى ( قوله )  
ولا يخفى عليك ان الواجب اه ( وجوابه ظاهر ان كان نائب الفاعل للمضاف ضمير  
اذا ولا حاجة اليه لصحة اسناده الى اليها فتأمل ( قوله مع الفاء الفصيحة ) اختلفوا  
في انها للمطف على مقدر او جواب لشرط مقدر وعلى الثاني قدروا في نحو  
قوله تعالى « ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت الاية » ان ضربت فقد انفجرت  
فلو قدر ان في امثالها كان اقل في مخالفة الاصل اذ حذف الحرف اسهل من  
حذف الاسم مع ان حرف الشرط يقدر قياسا وسماعا ( قوله وان صدور الضرب  
و وقوعه لا يعمد التعمير اه ) لكن في التاخيض ونه اى للفعل ملاسات شق  
باللام او الاضافة او الموصول ( قوله اذا استعمل ) في المقام الخطابى ( قوله  
بؤسك وجوب كسوف ) كما قاله الرضى ( هذا المصدر ) الذى هو الجنس  
( قوله بغير ظاهر ) لان الجنس المعرف انما يقصر على الخبر فحيث لا خبر  
لا يتحقق له مقصور عليه ( قوله وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل  
ولا الى رجل ) لفساد المعنى على كلا التقديرين اذ يصير المعنى على الاول ان كل  
رجل مع صنعة كل رجل وعلى الثانى ان كل رجل مع صنعة رجل واحد  
وكلاهما باطلان بل المراد مقارنة كل فرد بصنعة وفرد آخر بصنعة وهكذا  
في جميع الافراد لا مقارنة كل فرد بصنعة كل فرد ولا مقارنة كل فرد بصنعة فرد  
واحد كما هو ظاهر ( قوله فيصح الحكم بنبأته ) وقوله الا ترى ان يصح ان ينوب اه  
ان صح ما ذكره لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربى  
زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان  
يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر قاله الرضى فقوله ولا يخفى اه  
محل خفاء فلذلك اختار الرضى كون الحذف هنا غالبا لا واجبا ( قوله وهو )  
اى حذفهما ( جازر ) وان لم يحذف احدهما فقط الا في صورة الفصل  
كما يأتى ( قوله نبه على ان خبر ان ) كما قال به السيد في حاشية المتوسط ( قوله  
لانه ليس من خبر المبتدأ ) اى في الاصل او عند الكوفيين ( قوله ولم يقل  
ومنها خبر ان ) انظره مع ما سبق منه ان الاحتياج الى بيان التكتة انما هو  
في الاتيان بنها لا في تركه لانه دابة ( قوله ومذهب الكوفيين ) احتمال بانيه

له يتوقف على كونهم يسمونه خبرا وهو بعيد الا ان ثبت النقل عنهم  
 ( قوله وهكذا في باقي الاقسام ) هذا ظاهر في خبر لاء لئى الجنس لان الكوفيين  
 يقولون فيه انه مرفوع ~~ما~~ كان مرفوعا قبل دخول لاء واما اسم ما ولاء  
 المشبهتين بليس على اللغة الحجازية فلا بد من بيان ونقل عنهم والظاهر انه  
 لا يتم البيان ولا يستقيم النقل ( قوله والاوضح ) بسبب ذكره الاحد ورجوع  
 ضمير دخوله اليه ( قوله الانفع ) لما في قوله المشبهة بالفعل اى التمدى من  
 التثنية على رجحان مذهب البصريين كما بينه الشارح ( قوله من العبارة ) اى  
 من عبارة المتن وحده ( قوله ويراد بقوله لفظا ) او يراد باو الفاصلة الواو  
 الواصلة ( قوله اصلا ) اى سواء قيد بالحنية او لا ( قوله فلاحه لتقييده بالحنية )  
 لانه يوم ان يقوم حشية اخزى يدخل عليه ان بهذا المعنى ( قوله وهذا )  
 اى كون الجواب السابق خاليا عن التشكك ( قوله وتكن دفع الاستدلال بان  
 يحمل اه ) واغناء المتأخر عن المتقدم مما لا يعاب كما يأتى ( قوله فان الخبر قثم )  
 والفاعل خارج كما تقدم ( قوله ويمكن ان يقال اه ) اشار به الى ضعف بناء كلام  
 المصنف على مذهب الغير ( قوله كما ان الخبر الجملة للمبتداء بين اه ) وان كان المصنف  
 من القائلين بتاويل الجملة ( قوله وفي اقسامه ) وفي شرائطه ( قوله وما لا بد  
 من ذكره عدم دخول الفاء في خبره ) اتفاقا واختلافا ( قوله وهو لا يرد  
 على المصنف ) لان السامع في مذهبه في جانب الاسم لا في الخبر ( قوله مع  
 اختياره مذهب سيدييه ) فيه ان مذهب المصنف ليس عين مذهب سيدييه كما  
 مر ( قوله فان حكم تقديمه الامتناع ) يعنى ان قوله الا في تقديمه مستثنى  
 في الحقيقة من المشبه كانه قال وامره في جميع اوصافه وعوارضه الا اه  
 والظرفان حالان من المضاف اليه او تمييز عن الذات المقدرة في الاضافة كما  
 قال الهندي في قول المصنف التأكيد تابع بقر امر المتبوع في النسبة فحاصل  
 المعنى ان جميع اوصافه كواصف خبر المبتداء الا وصف التقديم او حكم اوصافه  
 كحكم اوصافه الا وصف التقديم لكن الشارح فسر الامر بالحكم وحمل الخنثى  
 ذلك الحكم على ما هو من الاحكام الخمسة والظاهر ان الامر بتعني الشأن والحال  
 كما فسر به الرضى وغيره لكن المتبادر من عبارة المتن هو كون الاستثناء عن وجوه  
 الشبه اى شانه كشانه في جميع ما تقدم فيه الا في التقديم فما قيل مبنى على المتبادر

من كلام المصنف فالحكم يتبين فساد محمل تأمل ( قوله والوجوب ) والامتناع  
 ( قوله ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا ) والتقديم المضاف الى ضمير خبر ان  
 ليس مشتركا بل مختص بالشبه ( قوله ولا يجب تقديمه ) بل لا يجوز مع اللام  
 ( قوله فان لام الابتداء له صدر الكلام ) لكن سيباني ان اللام في نحو ان  
 زيدا اني الدار انما اخذت الى الخبر كراهة توالي حرفي التاكيد فراجع ( قوله  
 ميلا الى جانب المعنى ) وسبق مثله في صدر الكتاب وسباني في المضارع ( قوله  
 على التركيب التوضيحي ) الذي يفيد الدلالة على معنى في متبوعه لا المقارنة بعامها  
 كما يفيد الحال ( قوله فانه لا يجوز عند البصري ) القائل بتقدير الطرف  
 بالفعل فلا مجال للجواب عنه باختيار اسم الفاعل المقدر للثبوت واللام حرف  
 تعريف لانه انما يتلقى على القول بتقدير الطرف بمفرد فقبوله فالتقدير خبر لانه  
 كائنه اه لا يوافق ظاهره مذهب البصري الا ان يقال ان الفعل المقدر مع معمولاته  
 ياول بالمفرد كما هو مذهب المصنف وقوله كائنه اشارة الى ان المقدر مفرد  
 ( قوله كائنه ) الظاهر كانت او حصلت الا ان يقال اختار المفرد لعدم جواز  
 الواو في الظرف الواقعة حالا الا في نحو على كتفه سيف ( قوله وعليك برعاية  
 جانب المعنى اه ) اى تمسك اسكن المحتسب حين اراد الاعتراض على عبد الغفور  
 قال في بحث غير المصنف ان تقدير المعرفة تسكلف لا يروج عند النقادين  
 ( قوله اذ نفي النفي ليس الا نفي وجوده ) لان المنفي والاثبات انما يتواردان على  
 النسب لا الذوات بناء على انها متغيرة غير مجمولة في انفسها كما حقق في موضعه  
 ( قوله بمعنى نفي غير الوجود ) اى نفي صفة غير الوجود ( قوله فلا بد من  
 التسمية بملاحظة حال بعض الافراد ) بان يقال ان وجه التسمية لا يلزم اطراده  
 ( قوله كما عرفت ) في الحوالة تأمل لان ما عرفت سابقا في ان زيدا يقوم ليس  
 ظهور اثر التاكيد في نسبة القيام الى الاب فراجع ( قوله لظهور ايراث اثر  
 معنوى في يضرب ) اى فيحتاج الى التكلف السابق ( قوله فلذلك عدل عن  
 جزئى المثال ) وليكون نصا في عمل لا للخبر كما لاسم ( قوله واعترض عليه  
 بانه يجوز عند جماعة ) كما في توابع اسم ان ( قوله وفيه نظر ) وبحجاب  
 بان اللام في قول السارح بالظرف للمهد الخارجى لا للجنس وان اومه قوله  
 ونحوه ( قوله لو لم تقبل التقييد ) اصلا ( قوله لم يصح صار زيد ظرفا )

هذه هذا المثال تتوقف على كون الظرافة من نحو افعال الطبايع لامنها فذامل  
 ( قوله فاللائق ان لا يتجاوز ) في التعايل ( قوله عن المثال ) اى فيها الى  
 العام بقوله في الظرف ( قوله فلو ترك بيان نوع الخبر لكان اشمل ) اى  
 لو اقتصر على قوله وليكون مثالا لنوع خبره الا حتمل ان يكون المراد بالتوعين  
 الظرف وغيره والمتعدد وغيره فذامل ٧ ( قوله قدر موصوف كثيرا اه ) فجعله  
 مفعولا مطلقا مجازيا ( قوله والوجود لغيره ) كما اذا كان الخبر خاصا ( قوله  
 لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه ) تسادده من النفي لا يستلزم تبادره  
 من لاء الموضوع لنفي الوجود الرابطة تأمل ( قوله فدخل لا والا للخصر ) وعكس  
 القضية ( قوله واسم الفعل لا يكون على هذه اه ) يشكل بها زيدا اى خذه ( قوله لا  
 ينصب ما بعده ) ولا بسقط تنوينه ( قوله المميز بالتصوب بعدها اه ) لكن يرد عليه  
 حذف تنوينه ( قوله لانهم لا يقولون لم نجعل قائم خبرا ) بل بدلا عن محل المضاف  
 ( قوله لكان اخصر ) وانسب لقوله كثيرا كما مر ( قوله ومن قال العمل ) اى عما هما  
 عمل ليس ( قوله فقد بعد ) لان التشبيه لا يوجب العمل ( قوله لان التشبيه  
 واقع من غير شذوذ ) اى لان التشبيه في النفي والدخول على المبتداء والخبر  
 ( قوله وللاشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال ) لان قياس ما نقص  
 مشابهته ان لا يعمل ( قوله وهو التكرار ) سواء وقعت في الشعر او في النثر  
 كما مثل المصنف بقوله ولا رجل افضل منك ( قوله ومن قال هو الشعر فبيانه  
 محمل ) للزوم بطلان مثال المصنف لانه من النثر لا من الشعر لكن الظاهر  
 من كلام الشيخ الرضى انها لا تعمل اصلا لا في الشعر ولا في النثر وان قالوا  
 يحى في الشعر فقط ومثال المصنف على هذا مصنوع لا اعتبار به ( قوله  
 في الحاشية الصدود الاعراض ) فضارعه يصد بالكسر لانه لازم واما الصد  
 بمعنى المنع فضارعه يصد بالضم لانه متعد ( قوله ومنع وجوب تكرار المرفوع  
 بعد لا ) بل جعل عدم التكرار شاذا وحمل البيت عليه ( قوله فان التكرار انما  
 يجب اه ) ظاهره مناف لمضمون كلام الشيخ الرضى حيث قال الاولى ان يقال  
 هي اى لا ابراج مثل لا اله الا انه يجوز لها ان تعمل اى لا تعمل مكررة نحو  
 لا حول ولا قوة ويجب ذلك اى الإهمال مع الفصل ومع المعرفة ويشذ في  
 غير ذلك نحو لا ابراج فراجع ( قوله من قيل لا شيء ) اى معدولا فلاء اسم

٧  
 وجهه ان في شموله  
 حينئذ لغير المتعدد  
 خفا والاقتدار  
 على الاحوج من  
 باب الاكتفاء ولا  
 يجعل المذكور مثلا  
 لهما منه

بمعنى غير ظاهر اعراجه فيما بعده ( قوله لجواز ان يكون متعلق الظرف  
 مرفوعا ) و يكون بزاح مرفوعا بالابتداء بالعموم ( قوله فلا يمتثل لسطرد  
 تعريف علم المفعولية ) اى تفصيله بقوله وهى اربع اه ( قوله متعلقا بخصوصا  
 اى اولها وبالذات اما بالوقوع عليه او فيه اوله او معه ( قوله على الاربع )  
 اى المفاعيل الاربع ( قوله قلت المفعول فى اللغة ما يصح اه ) فيه ان الظاهر  
 ان المفعول فى اللغة وكذا سائر المشتقات موضوع لما تنصف بالفعل لا بالقوة كما قالوا  
 ان المسكر مجاز فى الخمر فى الدن الا ان يراد ان لفظ المفعول شاع فى عرف اللغة فيما  
 من شأنه وقوع الفعل عليه ( قوله بتعلق الفعل ) اى الايقاع ( بالفعل ) اى  
 بالايقاع ( قوله فدفعه واضح على اهله ) لان الفعل بمعنى الايقاع من الامور  
 الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج والتسلسل فيها غير محال لا تقطاعه  
 بانقطاع الاعتبار ( قوله لا مقيدا ) بل هما من قيل المقيدين بغيريين  
 مختلفين لا من قيل المطلق والمقيد ( قوله لانه فعل ) اى فعله فاعل الفعل  
 المذكور ( قوله ان ضرب الثانى ليس مفعله الفاعل ) لان الفاعل لم يفعل الا  
 مدلوله التضخى ( قوله تفنن فى البيان ) حيث جرى هنا على عدم الاجراء وفى  
 الاخوات على الاجراء ( قوله والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواته )  
 حيث قال فى المفعول به اى اسم ما وقع وكأنه اكتفى به عن الاخوات ( قوله اكتماء  
 بذكره فى تعريفه ) جرى على عدم اجرائه ( قوله عطف على قوله مذكورا  
 اولها ) لاعلى قوله مقدرا كما قاله عبدالغفور ( قوله فى قولك ضربى ضرب  
 شديد ) وصف به ليكون فى الاخبار قائدة ( قوله و ضربى بانواع ) اى ولم  
 يخرج انواع فى قولك ضربى انواع ( قوله انه اسم يدل ) مطابقة او تضمننا  
 ( قوله مثلا ضربا فى ضربين ضربا يدل اه ) لان الهيئة التركيبية بين الفعل  
 والمفعول المطلق يدل على اتحاد الفاعل بخلاف التركيب بين المبتداء والخبر ( قوله  
 وانما هو ) اى الاحتياج اليه ( قوله لاجراج مثل اضارب زيدا ) فانه يدل  
 بحسب التركيب على ان الضرب فعل زيد ( قوله لاجراج تاديبا فى ضربت  
 تاديبا ) فيه تأمل فان هذا التركيب يدل على ان التاديب فعل المتكلم ولذلك جاز  
 حذف اللام ( قوله وانما هو لاجراج اقاتل اه ) هذا وقوله اضارب يقتضى  
 ان المراد بقوله اسم يدل ما هو الاعم من المطابقة والتضمن كما فى تعريف الاسم

والفعل ( قوله بحسب دلالة التركيب ) لان التنازع يقتضى توجه العيا ملين الى معمول واحد ( قوله ف شامل ) قد يقال اذا كان المراد بالفعل المذكور ما هو اعم من شبه الفعل فكيف يصح القول باخراج نحو ضارب وضرب به الا ان يقال المتبادر منه كون ذلك الفعل مغايرا لذلك الاسم فاخرجه به بعمولة هذه المغايرة صحيح كما ياتي في المفعول به من ان اخراج المفعول المطلق عن تعريفه بالمغايرة المفهومة فراجع ( قوله وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي ) فيه انه لا فرق بينه وبين اضارب زيد وضرب زيد شديد فتدبر ( قوله لا يبعد ان يكون متعلقا بالمذكور ) تعلق الحال بعامله اى ملتبسا بعماد ( قوله بل على ما قصده من الافراد ) اى بل المراد اشتتاله على ما قصده ( قوله ثم خروج تاديبا ) اى بعد كون المراد ذلك ( قوله لو كان التاديب غير الضرب ) في التحقيق كما في التصور وسياتى منع العينية في المفعول له فراجع ( قوله اما اذا كان في التحقيق ) اى في كونه محققا اى موجودا في الخارج وعسارة عبد الغفور في التحقيق وهو اوضح ( قوله اى لنا كيدا العامل باعتبار تمام معناه ) فتؤكد هنا اهم من التأكيد في الثبوت فراجع ( قوله ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي ) لعله مثال مصنوع ( قوله مفعولا معالفا للتاكيد ) لان الحاجة وان ذكروا ان المصدر الموصوف للنوع لكن الوصف هنا لا يفيد النوعية ( قوله اى عدد الفعل ) اى افراده الشخصية ( قوله والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل ) فلا يكون تأكيدا والمفروض انه تأكيد ( قوله او هو ) عطفا بحسب المعنى على قوله اى المفعول المطابق ( قوله فهو لدفع توهم اه ) اى ولا توهم في اخويه وقد عر من التعريف انه لا يشترط ان يكون بانفذه ( قوله لو لم يكن القعود مخصوصا اه ) والا فلا بد من التجوز في العامل او المفعول او القول بانه على سبيل الفرض والتقدير ( قوله كما ذكر في شرح المصابيح النبوية ) يلزم مراجعة ذلك الشرح فان هذا الفرق عكس ما هو المشهور في الفرق بان القعود للتأني والجلوس ليحو الزام ( قوله ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ) التصريف فان يعتمد من باب ينصر ويحلس من باب يضرب ( قوله اى فيما عدا مثل ضربته اوانا ) منه قوله تعالى « ولا تضربوه شيئا » ( قوله والظاهر مع سبويه في تل انبت الله نباتا ) لزوم موافقة التاكيد للمؤكد في المعنى دون المنطق ( قوله وهو من



قيل (انواعا من الضرب) في اتحادي المصادق واختلاف المفهوم (قوله محقق  
 اخير) بخلاف محقق خير (قوله ولا يغير في التنية والجمع والتأنيث) ينبغي  
 ان يجري فيه التفصيل المشهور في اسم التفضيل من لزوم التسوية مع من اه (قوله  
 وفي القاموس فلان اه) ومعلوم انه يجوز الامر ان عند الاضافة (قوله استعمال  
 الافعال العاملة فيه) اي المصدر الذي حذف عامله قياسا (قوله لان كل مصدر  
 اضيف اه) تقرير للاعتراض على وجه التردد حاصله ان اراد المصنف مثلا بثلث  
 الامثلة ما هو الظاهر منها من كونها غير مضافة فالحذف غير واجب وان اراد بها ما  
 استعمل باللام كما قيل فوجوب الحذف قياسي لاسما (قوله فحذف عاملها)  
 اي وجوبا (قوله او ليس بواجب) فلم يتحقق صورة يجب الحذف فيها سماعا  
 (قوله هو الجواب الاول) اذ لالام في عبارته لكن الوجوب حينئذ غير مسلم  
 (قوله لاحاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته) الا ان يقال انه تنبيه على ان  
 المستثنى ههنا ليس في حكم المكسوث عنه كما يقول الحنفية في نحو ما جاثى القوم  
 الا زيد قائل (قوله لان الصفة الواحدة لا تصح ان تكون تابعة لموصوفين)  
 فهو من باب التنازع في الصفة كما ياتي (قوله اذ لا وجه للفصل بين الصفة  
 والموصوف) ولان مختار البصريين عند التنازع اعمال الثاني وقد سبق ان الفصل  
 جائز فراجع (قوله بتساويه بواحد من نفى) كما يفرد الضمير بعد العطف باو  
 (قوله او معنى نفى) كما يقيد العطف باو (قوله لعدم قصد المتكلم خبريته)  
 بان لم يرد زيادة المبالغة (قوله بمعنى الا سير سيرا) انما قيد به لجواز ان يكون  
 الاسير اخبر كان بتاويل او مبالغة (قوله لنفي السير عن زيد) الظاهر ان يقول  
 لانه لنفي ما عدا السير عن زيد (قوله قلت) بحيث لا يرد بذلك الرد (قوله  
 والمفعول المطلق لا يكون كذلك) اي مرفوعا بالعامل المعنوي (قوله وفيه نظر)  
 لعل وجه النظر انه لا فرق بينه وبين ما زيد الاسير بالرفع وقد يحتج عنه بقولنا  
 لا يكون اه مع انه ليس بمفعول مطابق والمفعول للعامل المعنوي فما هو خبرا بكم  
 فهو جوابا (قوله بل يصح ما طالك الاتسير سيرا شديدا) ان كان خطابا  
 لا يستقيم الحمل الا على اضرار ان (قوله لكنه بعيد) لخالفته ضمير المعطوف عليه  
 ولان اعتبار بعض المذكور ضمنا دون بعض تحكم (قوله او مكررا بعد مبتدا)  
 ولو منسوخا اي فلا يحتاج الى قولنا طالب للخبر (قول الشارح وانما جمع

بين الضابطين الأشرا كهما هـ ) اى مع امكان اجتماعهما نحو ما زيد الاسبرا  
سبرا فلا يرد ما اورده المحشى لان التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره متافيان  
لا يجتمعان ( فوله اذ لا يصح استثناء السبر المطلق عن السبر المطلق ) فبحاج الى ان  
يجعل من قبل « ان نظن الاظنا » اى حقيرا ( فوله فانه يصح فيه تقدير العامل  
قبل الا ) لان المستثنى مقيد والمستثنى منه مطلق ( فوله او المصدر المقيد بالحال )  
وغيره من سائر المنعافات ( فوله نحو اصحب ) الظاهر اصحب ( فوله فاما ان  
تفعه او بتفعك ) الظاهر فاما نفعه او نفعك ( فوله فى وفن السرور ) الظاهر  
فى حال السرور ( فوله بواسطة يسمى اثراله ) اى لكونه واسطة فلا حاجة  
الى التشبيه كما قاله عبد الغفور ( فوله وحينئذ ) اى حين اذا كان الاثر هو الغرض  
حقبة ( فوله مفعولا له ) هذا ذ هول عن الفاء التفصيلية ( فوله لانه ) اى محته  
المفيدة بالاضافة اليه ( اثر سفره ) لا اثر مطلق السفر ( فوله وسفره مضمون  
الجملة ) اى فيجب الحذف فى المثال المذكور كان يقال له سفر فاما محته او اغتناما  
( فوله بمنوع ) يؤيد المنع قولهم ان الفذلكة من قبيل الاجمال بعد التفصيل كما  
ان الفهرسة من قبيل الاجمال قبل التفصيل ( فوله فى صورة تقديم التفصيل ) اى  
ان سلمنا ان التفصيل بتقديم الاجمال ( فوله لا وثوق له ) بل موقوف على ثبوت  
القول بدون الحذف ( فوله وهو يقتضى ان لا يجب الحذف ) اذ لا يحتمل الجمع  
بين المن والفداء معا او مرتبا ( فوله ولولم يذكر المحتملة لتأوله ) لئلا تكون فائدة  
التأول وعدمه لا يظهر الا بعد ثبوت الوقوع فى الكلام اى وما لا يحتمل  
لا يقع فى كلام العقلاء فضلا عن الفصحاء ( فوله لا يشبه به شئ ) لان مثل اداة  
التشبيه ( فوله او بمعنى للتشبيه ) مصدر مبنى للفاعل ( فوله ولا بد من تصحيح  
النقل ) تمام الاستقراء ( فوله لتعين محل الخلاف ) فيه نظر لانه لا فرق بينه  
وبين تعيين الضابطة تدبر ( فوله لانه فى مثل هذا التركيب ) المذكور فى المتن  
( فوله الاولى انه احتراز هـ ) لئلا يكون المحرز عنه بحيث يلى لفظة عن فلا يزوم  
ان المراد هو الاحتراز عن صوت زبد كما يزوم فى مثال الشارح مع انه لبس  
منسبا به ( فوله او صفة ) ليكون الصفة او الحال دالا على امر زائد بفيد ( فوله  
بتقدير مثل ) وكذا فى الحالة ( فوله هذا اذا كان منكرا ) بتكرير المضاف اليه  
( فوله اما اذا عرف ) بتعريف المضاف اليه كصوت الجمار ( فوله لانه بتقدير

( مثل ) كانه قيل فاذا له صوت مثل صوت الحمار واما التاويل بالمتكر فلا يفيد لانه معرف ( قوله وعمله لهذا التاويل ) وقيل لمناسبته في الاشتقاق وعليه التنازع كما ياتي ( قوله قيل هو اسم بمعنى المصدر ) مرضه لظهور كونه مصدرا لان الغالب في الاصوات ان يجيء على فعال ( قوله الاوضح ) والاخصر ( قوله وقوله لها صفة محتمل ) لكن مقابلته بقوله لها محتمل غيره تقتضي ككون الظرف خبرا وغيره صفة لكن يلزم الفصل بين الصفة والموصوف ( قوله وهذا خلاف الرواية المشهورة ) مع انه يلزم ان يكون شبه مضاف ( قوله نحو رجيع القهقري ) فان الرجوع يحتمل القهقري وغيره وهو مضمون مفرد وهو المسند ( قوله وجعل تسمية المصدر اه ) فاحتاج الى تاويل قوله تاكيدا لغيره ولم يحتج الى تاويل قوله تاكيدا لنفسه ( قوله فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه ) لا قوله تاكيدا لغيره كما زعمه الشارح لظهور المغايرة بين لفظي اعترافا وله على الف درهم ( قوله ووجهه انه ) اي لفظ المصدر نحو اعترافا ( قوله لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره ) لكن لقائل ان يقول انهم وضعوا تاكيدا لنفسه موضع ليس تاكيدا لغيره واصطلحوا عليه كما اصطالحوا على وضع في غيره موضع لافي نفسه في تعريف الحرف كما مر فراجعهم ( قوله او اغيره ) اي الاثنين فقط ( قوله فالوجه ان يقيد الاضافة اه ) فيكون قيد التنسية لغوا ( قوله في القاموس الب اقام كلب ) بناء على عاده من تقديم الاشهر في التفسير ( قوله والاول انسب بمقام رعاية الادب ) لما فيه من رعاية حال مخاطب دون نفسه ( قوله لانه اوقع الفعل به ) الظاهر ان الباء حيثئذ للاتصاق ( قوله فيتعلق بالفعل ) الذي في ضمن المفعول ( قوله او للصلة ) اي للتعدي ( قوله وقيل لانه سبب لوجود الفعل ) لكن الفعل المتعدي امر اضافي ( قوله ليس اسم ما وقع عليه ) بل هو عينه ( قوله كما اذا تضمن معنى الاستفهام ) نحو من ضربت ( قوله او الشرط ) نحو من ضربت اضربه ( قوله والاستفهام طارية ) على اصل الوضع ( قوله ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب ) يعني ان التغليب من الجواز المشهور لا يعد تسفاسا في التعريف ( قوله يعني ارباب اللغة يقولون ) اي فليس ذلك القول مختصا بالادباء ( قوله يشمل هذا التعلق ) اي تعلق الذهاب بزيد ( قوله وحرف الجر لتغيير المعنى ) اي تغيير معنى ذهب الى معنى الاذهاب ( قوله بل في التميز تعلق

بماين به ) وهو الذات المقدسة ( قوله على أنه يشكل بالمفعول الثاني والثالث  
 حينئذ ) بل يشكل بالمفعول الاول لوسم ان الاسناد يسمى تعلقا ( قوله فاحتاج )  
 بعد تعميم ان الاسناد يسمى تعلقا ( قوله نعم تقييد التعلق ) بتعلق غير الفاعلية  
 ( قوله ليس وقوعا ) صادرا من غيره ( قوله لاحاجة الى هذا الاعتبار لاجراجه )  
 اى فالظاهر الاختصار على قوله والمفعول المطلق عطفا على قوله المفاعيل الثلاثة  
 ( قوله الاولى ان يقال فخرج اه ) لانه اخصر واوضح ( قوله في اعطى زيد  
 درهما ) قيد لكلهما ( قوله وهو الارجح الالىق بالاعتبار ) لانه مرفوع  
 والمفعول به من المنصوبات ولثلايفوت فائدة تدوين علم الاعراب ( قوله كما  
 لا يخفى ) لانه تعبير بما كان قبل الوقوع مجازا فلا يدل على تسميته به بعد الوقوع  
 ( قوله فيحمل عليه ) لانه لا يحمل اللفظ في التمرينات على خلاف المتبادر  
 ( قوله ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة ) لان الوقوع ليس من اوصاف المعنى  
 المطابق بل التضمنى وهو الحدث وقد تقررت انهم لا يجرون صفات المعانى النضمية  
 على الألفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقة كما سبق ( قوله لجواز ان يكون  
 التقديم للتخصيص لا للاهتمام ) فيه ان التخصيص احد اسباب الاهتمام ( قوله  
 منشاء الحث على الفرار من المراء ) اى نفسه الامارة ( قوله لان القرآن نزل  
 على لسان المباد ) قال الله تعالى « بلسان عربى مبين » ( قوله بعد ما ثبت في  
 الشرع ) وبوروده في الشرح وتقريره له ظهر ان ما وقع منه قبل ورود الشرع  
 لم يكن فيه ترك الادب لكنه مبنى على انحصار الجاز في حروف النداء في التنزيل  
 فتأمل ( قوله فاستبعد جملة مجازا ) اى بالتنزيل ( قوله فتأمل ) فقد تنازع  
 بان المطلوب لازم غير داخل في ماهية الطلب ( قوله يمكن دفعهما اه ) اشار  
 بالامكان الى ضعف جعل القرينة نائية والالزم جعل كل حذف واجبا اذ من  
 شرط الحذف القرينة ( قوله فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا ) الظاهر انه  
 لا يصح اذ لا يخفى ان تقدير الفعل مستلزم لتقدير الضمير المستكن فيه وقد قالوا  
 ان الفعل والفاعل يحذفان معا فراجعهم ( قوله فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئ الجملة )  
 وقد سبق من المحشى ان يازيد عنده من تركيب الحرف والاسم فراجعهم ( قوله  
 ونقض باف بمعنى تضجر ) وفيه ان اف بمعنى تضجرت لان اسماء الافعال لا يكون  
 الا بمعنى الامر او الماضى وانما عبروا بالمضارع لمناسبة الانشاء كما يأتى في الشرح

( قوله وتمقب بأنه صوت ) هذا التماثل لم ينقل عن الصوت الى اسم الفعل كما تقدم في الشرح ( قوله واورد عليه وعلى مذهب سيدي به ) لوجه تخصيص مذهبهما فانه يرد على مذهب المنبرد ايضا ويمكن ان يجاب على مذهبهما اجاب على مذهب ابي علي فتدبر ( قوله كما في الشرط ) لا يستقل بدون الجزاء ( قوله والقسم ) لا يستقل بدون الجواب ( قوله وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة ) أى باجزائها الثلاثة ( قوله فمضى بجزئها ) الظاهر بن مع الجزاء الثالث وهو الفاعل ( قوله والمنادى بمنزلة الفاعل ) المستتر في الامر ( قوله فاعرفه ) فان زيد وان كان فضلا في ادعو زيدا امكن صار حمدا في يازيد لكونه بمنزلة الفاعل في اقبل ( قوله لا انه يجوز ان ينبنى ) أى بالامكان العام حتى يدخل فيه يازيد ويازيد بن عمرو ( قوله لانه ظاهر الحال في المسائل ) كما قالوا ان مهملات العلوم كلية ومطلقاتها ضرورية ( قوله كاقسام المرفوع ) أى المنبنى على ما يرفع به والظاهر ان يقول كاقسام غيره من المرفوع ( قوله لا اتصال بينهما ) أى بين المستنثات والمنبنى على ما يرفع به ( قوله للبناء ) ان كانت الاستغاثة بالالف ( والغير من الحالة الاصلية ) ان كانت الاستغاثة باللام ( قوله فيكون ) الظاهر ان يقول فيكون التغيير عن المسند اليه بالمنادى كما في مقابله فتدبر ( قوله اسناد يرفع ) الذى يدل على ان كونه منادى قبل الرفع ( قوله الى المنادى ) أى الى ضميره باعتبار وصف المنادى ( قوله باعتبار ما يؤول اليه ) أى من شأنه ان يؤول اليه ( قوله ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى ) التى يدل عليه لفظ المنادى تضمنا وهى الاسم بدون اعتبار وصف المنادى ( قوله من قيل ) اعدلوا هو اقرب للنقوى ( فان ضمير هو راجع الى العدل الذى دل عليه اعدلوا تضمنا ) قوله ويتجه ان عما به الرفع الذون ( الا ان يراد به رفع الاسم بقريئة ان الكلام فى باب الاسم ) قوله واما مقابلاته شبه المضاف ( او المضاف بالاضافة اللفظية ) قوله وقيل ينصرف المفرد اليه ( أى ما يقابل المضاف وشبه المضاف لانه مطلق والمطلق عند تعذر العمل باطلا فله ينصرف الى الكامل كما يأتى فى التمييز ) قوله فظن ان المعنى انه من تمامه ( فقال لا يتم معناه ) قوله اذا جعل علما ( لشخص واحد ) قوله فانه لا بد وان يجعل ( ذلك النداء ) قوله والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف ( ان قصد معين فتحو يار جلا يضرب ان اريد به معين فلا بد

من جعله من نداء الموصوف وان اريد به غير معين فيجوز جعله من وصف المنادى  
فراجع ( قوله فانه ) اى وصف اسم لاء ( قوله لم يلزم وصف المعرفة بالجملة )  
فليس فيه اضطراب نحو ( قوله وفي باب لاء الاولان فقط ) فيه انه يجب ان يخص  
بغير العلم اذ الرفع والتكثير واجب اذا دخل لاء على المعرفة ( قوله بمعنى  
المناسبة له ) كما مر في تفصيل صاحب المفصل وسياق ( قوله وتلك الحاجة وان  
فقدت في العلم ) فيه اشارة الى رأى المبرد وهو ان العلم لا ينادى الا بعد التكثير  
( قوله ولا جرك ) عطف تفسير ( قوله وفي يا الله ) عطف بحسب المعنى  
كانه قال المنى في بالزيد ونحوه اغثنى ثنفعك ولا جرك وفي يا الله اغثنى لمتقضى  
ذاتك وبركرك لتزفه عن النفع ( قوله ولا يكون لام الاستغاثة ) الاوضح  
ولا يكون لام التخصيص كما يفهم من سياق عبد الغفور فراجع ( قوله  
فما قيل ) في الجواب عن الاعتراض الثانى ( قوله من تمة القاعدة ) بان يجعل  
بدل البعض ( مبنى على الفثلة ) لانه لا يصاح جواب الاعراض الا عن الاعتراض الثانى  
فقوله او بان ام يقتضى كونه جوابا عن كليهما قال صواب ان يقال ويجاب  
عن الاعتراض الثانى بان قوله ام ( قوله مساوى ) جمع سوء كحسان جمع  
حسن ( قوله فيغير حاله ) عن حالة الغرابة ( قوله ويدفع عنه ما يوجب هذا  
التمعجب ) حتى يبقى ما يطيقه ( قوله فيما سبق ) من وقوعه موقع كاف  
الخطاب حقيقة ( قوله ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية ) لغلبتها فى الاسمية  
مع الواو ويحتمل ان تكون اعتراضية ويؤيده قوله حينئذ ( قوله فيدخل بالمقصود )  
اى كون الجملة حالية ( قوله لانه يفيد الفتح بالالف بعدم اللام ) يفيد اجتماع  
الالف مع اللام بلا فتح ( قوله لان الالف يوجب فتح ما قبلها ) والجبر قد يكون  
تقديرا او محلا ( قوله وجود الالف ) اى دوامها ( قوله لاقتضاء اللام  
الحقضى ) فتعين كون الجملة اعتراضية ( قوله مما هو مبنى على الفتح ) قبل  
النداء ( قوله مع انه داخل فيما سواهما ) لانه مضاف ( قوله ولا يخص ما  
سواهما ) ويحتمل ان يقال انه اراد انه ينصب لفظا او تقديرا او محلا من غير  
بناء على ما رفع به لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهو غير مشترك بين كل منادى  
لان النصب المحلى فى نحو يا هؤلاء مسبوق بالضم المحلى بخلاف نحو يا يوم ام  
( قوله من لا مثال له ) اى لا مثل له ( قوله يا حابا لا يعجل ) من باب نداء

الموصوف ( قوله قدوسا ) من باب وصف المنادى ( قوله فانه لا يجوز  
القدوس ) فيوعدوا وصف المعرفة بالنكرة للتشاكل ( قوله اعني التوابع  
في الصورة والحقيقة ) لانه الفرد الكامل الذي ينصرف المطلق اليه عند تعذر  
العمل باطلاقه ( قوله لانه قيل فيه ويبنى دون غيره ) لانه قيل فيه ويفتح لا  
ويبنى ( قوله ولم يحز نصبه ) كما جاز في المحيى ضرب زيد وعمزو لثلا يفوته  
الاستغناء ( قوله يعني ان الحكم الاتي ) بقوله ترفع وتنصب ( قوله يرشد )  
بمعونة سبق الحكم على المستغاث بالالف بالبناء على الفتح ( قوله التي تقتيد المنى )  
اي في المتن بكونه على ما يرفع به ( قوله لانه حكم مخصوص ) فيخصص  
الحكوم عليه بالدليل العقلي ( قوله ببعض افراده ) وهو الذي بنى على ما يرفع  
به ( قوله فانه لا يجوز في العاقل ) حين بنى زيد على الفتح كما هو المختار  
( قوله لانه لم يعلم حكمه بعد ) بخلاف المستغاث فانه علم حكمه ( قوله بل  
التقيد ) يستدعي ( قوله فالتفصيل ليعرف التوابع اجبالا ) قبل معرفتها  
تفصيلا ( قوله لان استعمال العرب مختلف ) كما يدل عليه قوله في الاغلب  
( قوله يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف ذلك ) اي فذلك قلنا  
ان الظاهر ان يقول عند الاكثرين اه ولم نقل ان الظاهر ان يقول وقد جاء  
بدل قوله وقد يجوز كما في عبارة الهندي مع حصول الملازمة به ايضا ( قوله  
لكن نصريحه اه ) تبعا للاكثرين ( قوله في وصف المنادى المستغاث ) باللام  
لان وصفه مجرور فكيف يصح الاختصار بتقدير هو او اعني فامل ( قوله  
والمقام لا يحتمل تفصيله ) خاصله ان الضمة مثلا لما كانت طارضة جعلت في  
حكم الاعراب ولما كان حرف النداء سببا لمروضها جعل عاملا في التابع  
فراجعه ( قوله او لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه اه ) لان التأكيد المعنوي  
بالفاظ مخصوصة لا يدخلها اللام حال كونها للتأكيد واما اللفظي فيقال فيه  
يارجل رجل لا الرجل فراجع ( قوله اثر حرف النداء ) وهو الرفع  
( قوله فيبنى ان لا يختار فيها الرفع ) حين عطفت على المنادى ( قوله قصد  
بلامه التعريف ) مادام كذلك ( قوله اقتضت ذلك التخصيص ) فيلزمها لام  
او اضافة ( قوله ويسمى علما غالبا ) كما يسمى نحو زيد علما قصديا ( قوله  
عطفت امرين ) بعطف واحد ( قوله لان العامل في صفة المتدء والخبر واحد )

فلا حاجة الى جملة من عطف الجملة على الجملة كما قيل ( قوله او الضمير راجع )  
 عطف بحسب المعنى ( قوله فكيف ذكر مع مسائل السابع ) بين المستثنى  
 والمستثنى منه ( قوله وفيه نظر لجواز اه ) فكان على المصنف ان يقول والعلم  
 المبني ( قوله المتبادر ما هو الاعم ) فكان على المصنف ان يقيد بعدم الفصل  
 ( قوله فتقدير الارادة لا يسمن ولا يفنى من جوع ) ان اريد بالارادة ما اريد  
 بقوله لانه هو المقصود بالنداء تعين تقدير الارادة فتدبر ( قوله فطنة الناظر )  
 اى المترض ( قوله لان المناهى طالسب التخفيف اه ) حتى يفرغ للجواب  
 الذى هو المقصود ( قوله لصح يا ايها النجم او الصمق ) مع انه لا يجوز لان  
 العلم يصح وقوعه خبر الاصفة ( قوله ولان جعل المعرفة باللام وصفا اقرب اه )  
 من جملة خبرا للمبتدأ العائد الى المناهى لانه يفيد الاتحاد بينه بواسطة كونه عبارة  
 عن العائد اليه بخلاف الوصف فانه يفيد بدون واسطة ( قوله بندور الموصوفة )  
 وكثرة الموصولة ( قوله وقوله يا هذا الرجل يشمر بالتزام اه ) اى فلو قصد نداء  
 اسم الاشارة جاز يا ذا الرجل ويا ذا ويا هذا الرجل برفع الرجل ونصبه ( قوله  
 لاحاجة الى نكتة التزام الرفع ) التى بينها بقوله لانه المقصود ( قوله اذ يجوز  
 فى يا هذا الرجل ) الاولى ان يقول فى يا هذا الطويل ( قوله ولهذا ) اى لعدم  
 جواز الوجهين فى تابع المناهى المعرب ( قوله واما ما قيل ) فى الاعتراض على  
 ذلك القائل ( قوله انه ) اى الرجل مثلا ( قوله وتخصيصه بالحكم الاخير ) كما  
 خصصه الشارح ( قوله وان كان اشد تناسبا بالمقام ) لان المقام مقام التوسيط  
 ( قوله انك تقول ) الظاهر انهم قالوا ( قوله من غير ان تقول ) الظاهر من  
 غير ان يقولوا ( قوله فى الاغلب ) احتراز عن مثل مررت بك انت ( قوله  
 بتقديم الخبر ) فيه نظر يظهر بالتأمل فى مثل لله الحمد ( قوله قلت لا نزاع )  
 اى لا اختلاف بين كلاميه ( قوله والسكون اكثر ) وهو الاصل عند بعضهم  
 وقال الرضى وهو اولى ( قول الشارح احتراز عن نحو يا قاضى ) لانه لو  
 حذف الياء فيه التيسر بالمفرد المعرفة والنظر الى هذه العلة احتراز المحشى عن  
 يا قاضى ( قوله لدلالة ياء الجمع والثنية على الاضافة ) و الباء فى حكم الكسرة لكن  
 لا يتعين كونها ياء الجمع لاحتمال كونها ياء التكلم فامل ( قوله اكتفاء  
 بالكسرة اه ) كما منى عليه الشارح اولا ( قوله وقوله المنيرة بالحذف او



القلب مغير عبارة الرضى ) لا يتعين كونهما مغيرها ففي بعض نسخ الرضى  
عين عبارة الشارح بلا تمييز فراجعها ( قوله جعل بالهاء متغلقا سيكون )  
اى لا يجوز المقدر ( قوله وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء )  
لان مطابقات العلوم ضرورية ( قوله والوجوب ليس الا مع الالف )  
فى الوجوب معها تأمل فراجع ( قوله فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على  
محذوف ) ومتعلقا بما تناق به ( قوله الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما  
يشمل الوجوب ) هذا مبنى على وجوب الهاء مع الالف وهو ممنوع ( قوله  
و يستفاد هذا من عدم التقيد بوجه ) مع عموم قوله والمضاف الى بقاء المتكلم  
اليهما ( قوله وانما تناسب الكسر ) والظاهر وانما يناسبها ( قوله والفضل  
للمتقدم ) لان الحذف خلاف الاصل ولانه الانسب بالمعنى ( قوله لافادة العبارة  
اه ) مع انه ليس كذلك ( قوله كما شاع ) اى كما شاع فى الشرع الاكتفاء بذكر  
احكام المذكور ( قوله والواضح ان الجواز اه ) لان الظاهر فى المطلق عدم التقيد  
ما امكن ( قوله وعامله الجواز ) الذى اريد به الوقوع وهو الظاهر من قوله  
واقع ضروة ( قوله فلم يوجد شرط نصب المفعول له ) وهو اتحاد فاعله وقاعله  
الفعل المعلق ( قوله فتقبل العامل فى ضرورة الترخيم ) الذى هو صفة المتكلم  
كلاضطرار فانحذف فاعلهما ( قوله اى جائز وقت ضرورة ) فيكون قوله ضرورة  
مفعولا فيه كما نص المصنف فى شرحه عليه ( قوله ولك ان تجعل الاضطرار  
صفة الترخيم ) لكن وصف الترخيم بالاضطرار ينفى ان يكون مجازا كالكتاب الحكيم  
( قوله لم ينقله القاموس ) يتأمل فيه ( قوله استبشاعا بجعل الضمير لترخيم المنادى )  
لما فيه من نشر الضمير وتفكيكه او قرأت منه ( قوله للثلاثة العدمية رابع )  
هذا انما يتم اذا كان الهاء فى نحو يا طائفة هاء التانيث وان كان هاء السكت كما قال  
الشيخ الرضى فلارابع ( قوله فانك تقول فى يا ضباع اه ) لكنه جعله الرضى  
هاء السكت وتبعه عبد الغفور ( قوله من بيان شرائط مطلق الترخيم ) للمنادى  
( قوله شرع فى بيان شرائط خصوصياته ) كحذف حرفين ( قوله او المراد ما  
هو مدة مطلنا ) اى فى الاصل وفى الحال ( قوله ولك ان تأخذه فيهما ) بارجاع  
ضمير هو الى احد القسمين ( قوله لا يوجد ) فى الكلام الفصيح ( قوله قدر  
المضارع ) دون الماضى والمبتداء ( قوله مع مضى اخواتها ) فيه لطافة ( قوله

فافهم ( فان المعنى على الاستقبال وكلمة قد ينافية ( قوله على المركب حقيقة وحكما )  
 لانه الكامل ( قوله مفردة حكما ) لانه اجرى عليه الاعراب الذى يستحقه  
 جزئه ( قوله الفاء فاء النتيجة ) لتفريع الجزئى على الدكلى ( قوله ومن  
 قال هى فصيحة خرج عن الفصاحة ) فيه انه لامساقاة بينهما اذ الفصيحة اما  
 داخلة على جزاء شرط مقدر او عاطفة على محذوف ولا يختص فاء النتيجة  
 بالمعطف على المذكور ( قوله فالاولى ان يؤخر عن بحث المتنادى برمه )  
 ويمكن ان يقال انه لما سبق من مباحثه الالحذف وكان المندوب مشاركا للمستغاث  
 في عدم جواز حذف حرف النداء اخره عن المندوب ( قوله واطهر ) ثلثا  
 يتوهم ان صيغة النداء اعم ( قوله اعيرت ) واما الاستعمال فتترك بين الحقيقة  
 والمجاز ( قوله للمندوب ) لمشابهة المتنادى في الاختصاص ( قوله لانه كان سبب  
 هلاك النادب ) فذكر المسبب وأريد السبب كما في قولهم امطرت السماء نباتا ( قوله  
 بتضمين معنى الامتياز ) صحة التضمين تتوقف على الجمع بين المعنيين في الارادة  
 لانه فائده ولا يخفى امتناع الجمع هنا لان المقصور عليه لا يمكن تقدير دخول  
 الباء عليه لكونه مسندا اليه لاخص ولعل الصواب ما قاله السيد ان الاختصاص  
 مجاز عن التمييز فراجع ( قوله اشعار بوجه زيادته ) من مد الصوت لاظهار  
 التفجع المطلوب له ( قوله فيما كان حركة اخره اعرابية ) لمروضا ( قوله  
 اشارة الى ان زيادة أم ) وعليه مشى التارح ( قوله اوقع في مكانه ) لانه يكون  
 التقدير فاذا زدت الالف فان خفت اه ( قوله فانه ) اى نداء المضاف الى المخاطب  
 ( قوله والاصل يوسف على وزن يوجب ) فعلة منع الصرف فيه العلمية ووزن  
 الفعل الاصلى لا العلمية والعدل لان العدل لا يكون الا على اوزان مخصوصة كما مر  
 ( قوله وبعدمعرفة عموم مفهومه ) اى مفهومه العام فهو من باب جرد قطيفة  
 ( قوله وحينئذ التعريف للمعام ) على المساعيل الخمسة ( قوله وهذا اما  
 مفعول مطلق ) مجازى اى اضمارا مبني ( قوله ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا  
 لدواله ) فيه نظر لانه لا وجه لجمله ظرفا لقوا والاولى جملة حينئذ ظرفا مستقرا  
 اى مصاحبا مع شريطة التفسير كما في العلاوة فراجع ( قوله تعلق الجرو والثاني  
 به ) فسد ذكر الصلتين يتعين التضمين كما يتعين المجاز عند ذكر صلته فقط **كما**  
 في واحتص بوا ( قوله لان العامل ايضا مجرد الفعل اه ) والباء في نحو مررت

شرط لا شطر ( قوله متعلق بجميع اميوراه ) اى بسبب ذلك الاشتغال  
و بمجرد رفع ذلك الاشتغال وبالمفعولية اما كون الاول ظاهرا فلان تعليق الحكم  
بالمشتغل يشمر سببية الاشتغال بذلك الحكم واما كون الثانى ظاهرا فلان انتفاء  
السبب انما هو لا انتفاء السبب واما الثالث فلان المقام مبحث المفعول ( قوله قدم  
في هذا القسم ما هو اعرف فيه ) من المشتغل بالمتعلق لانه لا يتصور فيه الا تسليط  
المناسب بالزوم بخلاف نحو زيد احببت عليه مما هو مشتغل بالضمير فانه يجوز  
فيه تسليطه بينه ونسليط المناسب بالتزادف تامل ( قوله تامل ) فان لزوم اهانة  
السيد لضرب غلامه من قبيل الزوم البين وقد يدعى مثله في الجبس عرفا ( قوله  
لان جعل ما هو ابعد من الباب ) باعتبار المظنة ( قوله والثاني مصدر المبتداء اه )  
بناء على وقوع الاصطلاح في المصدر ( قوله يعرفه الواعى ) اى الحافظ من وعى  
اى حفظ ( قوله قد تدبر ) فقد يقتال ان صحة التجرد لو كانت مصححة للرفع  
لكان الرفع صحيحا قبل التجرد وهو ممنوع الا ان يراد بالصحة قرينه من  
الخروج من القوة الى الفعل وجاصله ان امكان التجرد يوجب امكان الرفع  
في الجملة فتامل ( قوله وهى ما زاد على مصحح النصب ) مما يقوى جانب النصب  
( قوله لا ما حصل منه الترجيح ) اى جعل النصب اولى من الرفع ( قوله لان  
في صورة استواء الامرين اه ) مع انه لا يختار فيها الرفع ( قوله بل ما زاد على  
المصحح ) كقرب المعطوف عليه فيما ياتى ( قوله لم يحتج الى تفيد القرينة بالمرجحة )  
لان قرينة خلاف اختبار الرفع لا تنقسم الى مصححة له ومرجحة كما لا يخفى ( قوله  
لكن ينبغي ان يعلم ان المراد ) بقرينة خلاف اختيار الرفع وذلك الخلاف شامل  
لاختيار النصب ووجوبه ومساواته للرفع فقوله مقتضى الاختيار اى مثلا او اراد  
به ما يشمل الوجوب والمساواة قد تدبر ( قوله مقتضى الاختيار في الجملة ) اى ما يقويه  
ويدعو اليه وان لم يحصله بالفعل كما مر ( قوله لا موجب الاختيار في التركيب )  
اى ما يحصله ويقويه بالفعل ( قوله فافهم ) فان العطف باو وقوله اقوى منها  
حريحان في تحقق قرينة خلاف اختبار الرفع حينئذ ~~لكن~~ لرجحان قرينة  
اختيار الرفع وغلبيتها عليها بخلاف الرفع فتعين ان يراد بقرينة خلاف الرفع ما يقويه  
في الجملة وان كان مفلوبا ومرجوحا بالنسبة الى قرينة اختبار الرفع ( قوله متعلق  
بمختار اه ) بدليل تفرع قوله فتى اه عليه ( قوله كما يروم ) قبل التامل

في التفرع ( قوله قيل يعارضه كون الخبر جملة ) فانه خلاف الاصل ( قوله لم يقل مع الخبر ) مع انه اخصر ( قوله وتجرده عن العروض ) اي التبعيد والحدوث ( قوله اعتراضية ) بناء على وقوعها في اخر الكلام ( قوله لاعاطفة ) فلا حاجة الى الاستثناء ( قوله لزم عطف الخبرية ) فيما لا يحل له من الاعراب ( قوله استعمل في انشاء التحزن والتحسر ) كما في قوله تعالى و رب اني وضعتها انثى ( قوله وبكرضربته ) الواو من الحكاية لا من المحكي والا فلا استثناء ( قوله لا الوجوب ) بقرينة مقابله بامتناعه في لم ( قوله فتأمل ) حتى تطلع على بكتة قولنا مع الاستفهام بزيادة مع فانه لو قال والاستفهام كان المتبادر هو المطف على النفي لا على حرف النفي ( قوله حكم بعدم جوازه ) كما ذكرنا ( قوله وفيها ذكره ) اي لوصح ( قوله لوقوع الجملتين بعده على السواء ) فيختار الرفع بعدم الحذف ( قوله ولا حاجة الى الاول ) نفي الحاجة بالكيفية ممنوع سدا للتعني المناسبة بين المدعى ودليله المذكور بقوله اذ هي مواقع الفعل ( قوله ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لكن فيه صرف الامر والنهي عن المعنى الاصطلاحي ( قوله لا انها مخصوصة به ) كما هو الظاهر من الاضافة والا لوجب النصب ( قوله فيرد عليه اه ) معارضة بالقلب ( قوله يكون الحكم عليه افيد ) اي فليكن المفسر صفة حتى يكون الحكم عليه بقوله افيد ( قوله فيما اذا كان المنسوب نكرة ) حتى يحتمل كون الجملة صفة لها ( قوله وربما لا يلتفت النفس الى اهانتها ) فيكون النصب مختارا ليكون نصا في المقصود ( قوله بقرينة قراءة النصب ) التي حكم فيها بانه تعالى خالق كل شيء بقدره ويلزمه ككون كل شيء مخلوقا له بقدره ( قوله ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة ) اي كون خالقنا صفة ( قوله الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا ) كما استدللنا شارح بقوله فانه يوهم اه ( قوله بالجملة ) لا بالظرف الذي في اخر الجملة ( قوله فتدبر ) فانه لو اقتصر على قوله فان المقصود الى قوله انه بقدر لا يكون تعميلا بامر متفق عليه لان المعتزلة لا يسلمون الحكم على كل موجود بانه مخلوق له تعالى ويؤولون قراءة النصب بتخصيص الشيء بغير افعال العباد بالدليل العقلي كما انه مخصوص عند الكل بما سوى الخالق وصفاته بذلك الدليل ( قوله ولك ان تقول فالنصب مرجح ) اي اذا تعارضا وتساويا ( قوله ليس الا ) اي ليس الجائز فيه الا اياه اي التشديد ( قوله عند بعض ) وهو الاندلسي كما يأتي

وعند البعض الآخر فهو مما يختار بعده النصب ( قوله اما هنا ) ان كان تابعا  
لذلك البعض ( قوله اى فيما يختار النصب ) ان كان تابعا للبعض الآخر ( قوله  
ودل قرينة عليه ) اى على قصد ذلك ( قوله فهو مما نحن فيه ) وان كان الاتحاد  
مفقودا ( قوله ليس لانه يستحيل ان يكون منه ) بسبب فقد ان الاتحاد كما  
مشى عليه الشارح ( قوله فجعل الاتحاد الفاعل ) اى المسند اليه تدبر ( قوله  
لكن لا يقتصر عليه ) اى فهو مطرد غير منعكس ( قوله وبهذا اندفع ما يقال اه )  
قائله ابن السراج والسيرافى كما فى الرضى وبمراجعة يعرف ان المحشى هنا تصرف  
فى نقل مذهبهما بما لا يرضيانه وكذا فى نقل رد الرضى عليهما صرف كلامه الى ما  
لا يرضاه اما الاول فلاهما انما قالا باسناد ذهب الملفوظ المبنى للمفعول الى المصدر  
حتى يكون به منصوب المحل كما اشتغل عنه ولم يقولوا باسناد الفعل المقدر الى المصدر  
ولم يلتزما اتحاد المسند اليه واما الثانى فلان قوله بفعله متعلق بالمدلول لا بالاختصاص  
واراد به ان المصدر الذى يسند اليه الفعل لا بد ان يفيد فائدة خاصة لا يفيد هبا  
الفعل كما تقدم فى ضرب ضرب شديد فراجعهم ( قوله يصح ان يكون فى تقدير  
اذهب الذهاب زيدا ) هذا نقل للمذهب باعتبار اللازم بناء على زعمه والافصاح  
للمذهب انما يقول باسناد ذهب الى المصدر لا باسناد اذهب فراجعهم ( قوله  
المسند الى المصدر ) بجعله فاعلا الذى اسند اليه ذهب ايضا فحقق اتحاد المسند  
اليه ( قوله مجازا ) مثل جد جده ( قوله ما يكون له اختصاص بالفعل ) هذا  
نقل باعتبار ما فهمه والا فعبارة الرضى لا تدل على هذا المعنى فراجعهم ( قوله  
يريد به ان الذهاب اه ) هذه الارادة لا يرضاها الرضى لان قوله بفعله متعلق  
بالمدلول لا بالاختصاص فراجعهم ( قوله وفيما نقلنا عنه شاهداه ) قد عرفت ما  
فى هذا النقل فلا تنفل ( قوله اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال ) كانه  
نعم ان ابن السراج والسيرافى يقولان باسناد المقدر الى المصدر دون الملفوظ المبنى  
للمفعول بل هو مسند الى الجار والمجرور وليس كذلك بل الامر بالعكس يعرف  
بالمراجعة الى شرح الرضى وحواشى الهندى ( قوله فى هذا اللقاع ) المسبوق بقوله  
ويختار الرفع بالابتداء ( قوله نعم لو بين كون الاية ) بان يستدل عليه بما ذكره  
الشارحون ( قوله مما قصد فيه وصف المرفوع ) لا الاخبار عنه ( قوله فى انه يتوهم  
انه من باب الاضمار ) فكان على الشارح التنبيه عايه فى تفسير كذا ( قوله بخبر

الموصوف ( او مفسر عام له تأمل ( قوله او باعتبار ان ام ( الظاهر وباعتبار ام ( قوله مع ظهور كون الفاء فيه بمعنى الشرط ( لظهور كون الألف واللام موصولا ( قوله تقدير الخاص بعيد عن الفهم ( لعدم القرينة ( قوله والجلتان ( اى والجملة المعطوفة والمعطوف عليهما ( قوله تعليل ( اى استئناف يبانى ( قوله لتكون الآية مثل قوله ام ( بل مثل ازيد ذهب به ام تأمل ( قوله فانه فى معنى فاؤه ( على ان اللام للمهد او عوض عن المضاف اليه ( قوله فى قطع الآية عما قبلها ( باخراجه عن حيز كذا ( قوله عند بعض ( اى على الرواية الشاذة ( قوله هذا الظاهر ( لاستغناء عن الحذف والزيادة مع سبق الاجمال ( قوله دليل على اثبات احدا الامر بن ( السابقين ( طوى فيه استثناء بعض التالى ( قوله ولك ان يجعله دليلا على دعوى ام ( المفهومة من العطف على قوله كل شئ ( قوله يستدعى ان يقول ام ( لان الاسمية ظاهرة فى الجزم بالحكم ( قوله اشار المصنف الى جميع ما ذكر ( لا الى المذهبين فقط ( قوله مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة ( بان يراد ان التى للشك فى غير المعتبرة ( قوله جعل ذكر ( اى هذه الصورة ( قوله فتأمل ( لانه اذا قدم الضمير على عامله يجب انفصاله و ان لم يحذف الفعل بخلاف ما اذا قدم العامل فلا ينفصل الا عند حذفه ( قوله هذا بمنوع ( فى المنع خفاء لما يانى فى بحث النعت من تعيين الضمير فى الجملة الواقعة صفة ( قوله على سبيل الالتفات من التكلم الى الخطاب على مذهب السكاكى ( قوله لان القرينة لا ندل عليه ( اى على التقدير مع التضمنين ( قوله ونحن نقول ( فى تصحيح قول المصنف بتقدير اتق ( قوله والاسد ( عطف تفسير ( قوله لكمال قربه منك ( فهو من مجاز المجاورة ( قوله بحذف الجار ( بدون ان وان ( قوله المراد باسم الزمان والمكان المعنى الاضافى ( فيدخل نحو اليوم والليلة ( قوله لا المفهوم الاصطلاحى ( لانه يختص بنحو مضرب ( قوله صوابه فيه ام ( قليلا من قيل قوله تعالى « ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما » مع اعتبار كونه مفعولا به ( قوله ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما ام ( قوله فيوم الجمعة مما فعل فيه ام ( فلا يخرج الا بقيد الحيشية ( قوله ولو اريد معناه الحقيقى ( اى ما اوقع فيه الحدث ( قوله لو اخذ ( اى لو اعتبر ( قوله والا لكان للزمان زمان ( اذ لا يجعل الفاعل زمانا الحدث ولا مكانه

لان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة ( قوله لكن لا مع هذه الحيثية )  
اذ لابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل  
فيه فعل كما صرح به المحشى في آخر كلامه ولو ذكره هنا واسقط قوله لا تقول  
الى قوله ولا بد لكان احسن اذ بمراجعة المعنى يظهر انه لا معنى لتعلق الحيثية  
بالمذكور الذى هو صفة للفعل و جعل المذكور وصفا لما فعل اه كما توهم يخرج  
المذكور عن كونه مذكورا في المتن ( قوله لا تقول يستفاد من كلام الشارح )  
لو سلم هذه الاستفادة يلزم ان لا يكون المذكور وصفا للفعل بل لما فعل اه مع  
ان الشارح صرح بما هو نص في انه وصف للفعل لا غير فراجع ( قوله فلا  
يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريف ) لان الشائع رجوعها الى  
النسبة التى بين المعرف والمعرف كما يظهر بمراجعة تعريفات الاموز الاضافية  
كالدلالات الثلاث والابوة ونحوها ( قوله لانه متعلق بالحيثية والمعال بهما )  
فيه تنبيه على ان الحيثية هنا للتعليل ويصح كونها للتقييد بل هو الظاهر المتبادر  
( قوله مضاف انه ليس ذكره من هذه الحيثية ) اى من حيث انه فعل فيه فعل  
مذكور ( قوله ان يكون ذكره لاجل ) وذلك بان شرط قصد ذلك وذكره  
بهذه الحيثية كما صرح به الفاضل الهندى ولما كان قيد الحيثية الذى شاع بينهم  
مطلقا عن اشتراط القصد والذكر المذكورين لزم خروج هذه الحيثية عن قبيل  
الشائع في التعريفات ايضا واليه اشار بقوله فتأمل والله اعلم ( قوله انه فعل )  
مثلا ( قوله فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا ) ويكون وجه الشبه  
مذكورا الا ان حق العبارة حينئذ ان يقال للإيهام لان وجه الشبه يجب ان  
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به كما مر ( قوله ويحتمل الرجوع اليهما  
والمبهم ) بل هو الظاهر لان وجه الحمل حينئذ يكون مشتركا وعلى هذا  
يحتمل ان يكون قوله لا بهما مبهما بيانا لوجه الحمل وان يكون بيانا  
لوجه الشبه تدبر ( قوله فكل اسم مكان ) في تقريره على ما قبله تأمل ويخالفه  
كلام الشراح كالهندى والرضى الا في بعض نسخ شرحه ان اريد بالمرادق  
الموافق له في افادة معنى الاستقرار فراجعها ( قوله ينتصب بما اشترق منه ) الظاهر  
ان يقول ينتصب بالبدال على حدث اشترق منه ( قوله فيه انه يصح اه ) يمكن  
ان يقال ان مراد الشارح انه يصح ان ينسب الى كل مكان شامل له ولغيره ولا

يصح نسبة فعل الدخول الى كل مكان شامل للسبب وغيره وانما صح المثالان  
لكون دخول السبب دخول الدهليز والدار فتدبر ( قوله بل هو احدث  
التاديب ) الظاهر انه احدث الادب والتاديب مطاوعة ( قوله كما صرح به الرضى  
ناقلا عن النحاة ) وصرح ايضا بانه انما نصب التاديب ليضمنه المعنى الحقيقية  
وهو التاديب وكلامه يوم ان الرضى يرى منه ( قوله لافائدة لقوله ظاهرا )  
فائدته التذية على ان الخلاف انما ظهر من الزجاج والظاهر ان يقدّر يخالف هذا  
القول على البناء للمفعول خلافا كما لنا للزجاج اى ظاهرا عن قبله كما سياتى تفصيله  
فى الاممال الناقصة تدبر ( قوله والاظهر ان يقدّر يخالف الزجاج ) ان اراد ان  
يقول بما يؤول اليه بان يقدّر يخالف بالبناء للمفعول خلافا كما لنا للزجاج فهو مراد  
الشارح وكأنه توهم ان قول الشارح يخالف بالبناء للفاعل فتدبر ( قوله بل ما  
يؤول اليه ) اى بل ذلك ما يؤول اليه ( قوله فليس على الزجاج رده الى المفعول  
المطلق ) لكن يرد على الزجاج حيثئذ انه اذا اتفق تاديبا ولا تاديب فى المعنى لا يتناقض  
له ان يدعى بان مراد التركيب ذلك المعنى واجاب عنه الرضى بان ضرب تاديب ايضا  
يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون التانى واى منع من ان  
يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب فراجع ( قوله لان علة القعود هو  
الحين الموجود مع القعود ) يتأمل فيه اذ لا يتصور علة الحين الموجود مع القعود له  
وانما علة الحين السابق عليه تدبر ( قوله ولو قال بالذكور لكان اللطف ) لاحتماله  
ثلاثة اوجه ( قوله فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب ) الظاهر الاكتفاء  
بما عدا المفعول به كما فيها سياتى ويراد به الصريح كما هو الشاهد عند الاطلاق لانه  
ان اراد بالمنصوب المنصوب لفظا كما فى بعض النسخ يرد عليه انه يلزم حينئذ  
دخول نحو كفاك وزيدا فى المفعول معه مع انه لا فرق بينه وبين ضربت زيدا  
وعمران وان اراد به ما يعى المنصوب محسلا يرد عليه خروج نحو مررت بزيدا  
وعمرانه مع انه جائز كما سياتى فزامل ( قوله فالوجه ان يراد بالفعل الفعل  
الاصطلاحى ) هذا الوجه وجه لو كان عبارة المصنف لمصاحبة معمول فعل او  
معناه ولا يلايم قوله لفظا او معنى ويمكن ان يقال ان قوله لفظا او معنى تفصيل  
للمعمول والمراد بالفعل الاصطلاحى اى سواء كان المعمول لفظا بان يكون  
معموليته له باعتبار لفظ الكلام او معنى بان يكون باعتبار معنى يفهم من فحوى



ان يقول اذا تعذر البدل على المحل البعيد فعلى المحل الا بعد لان نحو لا خسة  
عشر محلا قريبا هو البناء على الفتح بلا ومحلا بعيدا هو النصب و يمنع المحل  
عليهما فيحمل على محله الا بعد وهو الرفع فتدبر ( قوله لان اهمسام البدل اه )  
على الامتناع لذلك ( قوله قيد من ) بكونها استغراقية ( قوله عند الاخفش )  
كما ياتي ( قوله لكن الاستغراقية لا تزام اتفاقا ) يردده ما قال الموشح حيث قال  
وهذا اي تعذر البدل على اللفظ في مثل ما جائي من احد الا زيد عند سيبويه  
واما الاخفش فانه يجوز فيه البدل في اللفظ لجواز زيادة من في الاثبات عنده  
انتهى ( قوله وبعضهم الى ان البدل و المعطوف كسائر التوابع ) اي العامل  
فيها العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وهنأ مذهب ثالث وهو تقدير عامل مثله  
في المتبوعات كلها وفيها مذاهب اخرا ان اردت تفصيلها فراجع شرح الرضى  
( قوله و اشار ) بقوله فانه في قوة التقدير ( قوله اذا كان العامل ) التاسيخ  
( قوله لا يغير ) صفة حرفا ( قوله وان غير المعنى ) بجعل الجملة في تاويل المفرد  
او بقلها الى الانشاء ( قوله المستفاد من قوله في الأكثر ) الذى هو افعل  
التفصيل ( قوله ضمير الفعل المتقدم ) اي ضمير مصدره في مثل جائي القوم  
حاشا زيدا ( قوله ولهذا جاز العطف على محله ) اذا كان اعراب غير اعراب  
ما اضيف اليه حقيقة لم يكن له محل حتى يعطف على محله فالظاهر انه انما يجوز  
الرفع في المعطوف عليه باعتبار انه يستحق الرفع لولا المانع منه من اشتغاله بالجبر  
فتدبر ( قوله فتدبر ) فان ما ذكره الشارح تعليلا لعدم صحة جملة تابعة للمعرف  
باللام يصح تعليلا لعدم صحة جملة تابعة لسائر المعارف بل هو الظاهر  
لانه لا يحتاج فيه الى حمله على غيره ( قوله اقل مراتب الجمع ) وهو الثلاثة  
( قوله الا ان يقال مراده اه ) او يقال ان الشارح زاد قيد غالبا من عند نفسه  
ليصح الحكم المذكور لا على انه مراد المصنف كما يدل عليه قوله وانما قلنا اه  
( قوله ولولا ذلك لما كان قوله وضعف في غيره مستقيا ) لانه يدخل فيه  
انحسور المتعذر الاستثناء عنه مع عدم الضعف فيه ( قوله الا ان يجعل ضمير  
في غيره الى تعذر الاستثناء ) اي وهو بعيد لان الكلام في جمل الا صفة لا في  
تعذر الاستثناء ( قوله قلت رده المصنف بانه اه ) يظهر من كلام الشيخ الرضى  
ان الذى رد بذلك هو سيبويه والمصنف اجاب عما يرد عليه بانه ليس التثني اه

ورد المصنف بأنه لا يجوز البدل اه فراجع ( قوله ورد ) اى المصنف صرح به  
 الرضى ( قوله ان كل جزء ) اى فرد واحد ( قوله فاحسن التامل ) اذالم يكن  
 شئ من الالهة الله لا يدخل فيها بيقين فلا يتعدى الاستثناء فلا يجوز كون الاصفة  
 لا تنفاه شرطه فتدبر ( قوله وموحدا ) نحو وابتصل بمنى ضوء الفرق ( قوله  
 اى ان امكن الفرقدان ) بتقدير يكن التسامع ( قوله فالمعنى ان لم يوجد لكان كل  
 اخ اه ) الظاهر فكل اخ مفارق اخيه الا ان يقال ان فيه معنى لو فلذلك  
 احيب باللام ( قوله يعنى ان فى نصيهما على الظرفية خلافا ) الظاهر ان يقول ان  
 فى وجوب نصيهما وكونه على الظرفية خلافا ( قوله لا غير ) كما يفوله الكوفية  
 ( قوله لا على الحسكية ) كما يفوله الاخفش ( قوله ليس بضرورى ) وان كان  
 ظاهرا ( قوله قال الرضى ما حاصله ان سوى فى الاصل اه ) عبارة ان سوى  
 فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى اه ( قوله وعرفت من هذا  
 التحقيق اه ) انما عرف منه انه تابع للظرف صفة له ثم اقيم مقامه الا ان يقال لما  
 قام مقامه صار ظرفا فتدبر ( قوله لان هذا الحكم لم يسبق ) فيه انه قد سبق  
 ان خبر المبتداء قد يكون جملة ومثل المصنف بقوله مثل زيد قام ابوه وهى اعم  
 من ان تكون اسمية او فعلية ماضوية او غيره فيدخل هذا الحكم فتدبر ( قوله  
 بعيد ) للزوم نشر الضمير ( قوله وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا ) على  
 شريطة التفسير ( قوله اى ولو كان العلم ) بالنصين اى بعيدا ( قوله او ولو كنتم  
 بالنصين ) اى ببند الكفار ( قوله والاظهر جعلها ) والظاهر جعله ( قوله بل  
 هو ما اخص منه ) فان ما اراده اولا شامل لمثل اطابوا العلم ولو بالنصين بخلاف  
 ما اراده ثانيا كما لا يخفى ( قوله ان سيف فسيف ) فهذه الصورة مما لا يجوز  
 حذف حرف الجر منه مع بقاء عملها قياسا فينتقض به قاعدة انه لا تحذف حروف  
 الجر مع بقاء عملها قياسا الا فى الله قسما عند البصريين واحراز الكوفيون قياسا  
 سائر الفاظ المقسم به عليه والا اذا كان الجار رب بشرط ان يكون بعد الواو والغاء  
 او بل فراجع ( قوله ويرتقى عدد الوجوه فى مثلها الى كثرة ) اى الى تسعة  
 اوجه رفع الاول مع رفع الثانى اى ان كان فى قتله سيف فيكون فى قتله سيف  
 ونصبه اى ان كان فى قتله سيف فيكون ما قتل به سيفا وجره اى ان كان فى قتله  
 سيف فيكون قتله بسيف ونصب الاول مع رفع الثانى اى ان كان ما قتل به سيفا

يكون في قتله سيف ونصبه اى ان كان ما قتل به سيف يكون ما قتل به سيف وجره  
 اى ان كان ما قتل به سيف يكون قتله بسيف وجرا الاول مع رفع الثاني اى  
 ان كان قتله بسيف يكون في قتله سيف ونصبه اى ان كان قتله بسيف يكون ما  
 قتل به سيف وجره اى ان كان قتله بسيف فيكون قتله بسيف والله اعلم ( قوله  
 في هذه الصورة ) الاولى تركه ( قوله كان التركيب استقباليا ) فيه اثم قد قرروا  
 ان كلمة ان لا قلب كان الى الاستقبال الا نادرا فراجع له لكن عدم قلب الشرط الى  
 الاستقبال لا يوجب عدم كون التركيب استقباليا لان الحكم في الجزاء فالمعنى ان كنت  
 متطابقا فيما مضى انطابق فيما يستقبل فتدبر ( قوله فان التركيب ما ضوى ) فالمعنى  
 ثبت انطلاق فيما مضى لا انطلاقك فيه ( قوله بل لنى حكمه ) فالظاهر حينئذ  
 ان يقول وحكمها الا ان ياول الصفة بالوصف ( قوله فتدبر ) فانه انما يحتاج الى  
 تفسير نفي الصفة بنفي حكمه لو قال اننى الصفة لان لا ليس لنى وجود الصفة بل  
 لنى حكمه فلما قال لنى صفة الجنس لم يحتاج اليه لان لا لنى وجود صفة ذلك  
 الجنس والله اعلم ( قوله فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن ) اى  
 فالظاهر ان يقول والكسر في جمع المؤنث السالم فيبنى عليه بلا تنوين ردا على من  
 قال انه يبنى عليه مع التنوين ( قوله يبنى على الفتح ) بالانوين ( قوله فتدبر )  
 فانه يجوز ان فرض في محله المعرب بالحروف فيكون معربا بالحروف وان يفرض  
 المعرب بالحركة فيكون معربا بالحركة كما مر ( قوله لعطف الاسم على الاسم  
 والخبر على الخبر ) الظاهر ان يقول اعطف امرأة على الاسم وخارجها على الخبر  
 ( قوله لان المحذوف خبر واحد لهما ) ويرد عليه ان الاظهر حينئذ ان يقول و  
 خيرهما ( قوله وخلاف السيرافى ) كذا ذكره عبدالغفور لكن يظهر من كلام الشيخ  
 الرضى ان ذلك مذهب الاندلسى فراجع ( قوله ومنع كونها للمعصافى الاخر )  
 هذا بعيد جدا والحق ما قاله عبدالغفور فراجع ( قول الشارح فيجب انتصاب  
 الاسم بعدها نحو الازيدا تكرمه ) في نسخ شرح الرضى فيجب انتصاب الاسم  
 بعدها فنحو الازيدا تكرمه فلا يرد عليه ما اورده المحقق رحمه الله ( قوله  
 والتقدير ثبت تفعل كذا ) لاحاجة الى تقديره لان البيت مضمن ( قوله اى  
 بالتكثير ) صفة مبنى ( قوله واذا كان معرفة يتعين العطف على المبتداء ) قيل فيه  
 ان تعيين العطف على المبتداء انما يكون اذا كان المعطوف عليه معرفة ايضا وكان

اسم لا هو المنصوب بها لفظا او تقديرا او محلا لا المرفوع بعدها والا فالحكم  
بالمذكور مطلقا في حيز المنع انتهى اقول اذا عطف على اسم لا في الظاهر بالرفع  
فهو انما هو باعتبار كونه قبل دخولها عليه مرفوعا على انه مبتدأ لا باعتبار انه  
يستحق بعد دخولها عليه رفعا محاييا فليس اسمها باعتبار كونه مرفوعا لعدم  
عملها فيه بذلك الاعتبار فهو في التحقيق عطف على المبتدأ فيخرج بقوله على  
اسم لا فظهر منه ان في قولهم العطف على اسم لا على اللفظ والمحل جائز مسامحة  
فاحسن التامل والله اعلم ( قوله لا يوجب التقييد لآخر اجبه ) قيل ان مراد  
الشارح انه لا حاجة الى اندراج ههنا لكونه معلوما مما سبق لا لاجاب التقييد  
لاخر اجبه انتهى ( قوله اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم ) هذا  
ظاهر في لا غلامى له لانه يجوز ان يكون مبني على الياء لانها ما ينصب به واما لا  
ابانه فالالف ليس ما ينصب به الالف على ما ينصب به الاضافة فقدر الان يقال انه  
لما شبه بالمضاف لفظا بنى على ما ينصب به المضاف والله اعلم ( قوله وارجاع الضمير  
له الى المضاف في اصل معنى الاضافة ) الظاهر ان يقول وضمير معناه اليه من حيث  
كونه مضافا اى في اصل معنى الاضافة ( قوله في اصل معناه ) الظاهر ان يقول  
وضمير معناه اليه اى في اصل معنى تركيب اه ( قوله ويحتمل ان يكون معنى  
اصل معناه اصل الاختصاص ) حاصله ان معنى الاضافة ان كان هو التخصيص مع  
ما يفرع عليه يكون ادراج الاصل لانه لا مشارة بينهما في خصوص هذا المعنى  
لانه ليس في مثل هذين التركيبين ما يفرع على الاختصاص ويكون الضمير في  
قول الشارح وهو الاختصاص راجعا الى المضاف اعني الاصل وقوله الا ان اه  
استدراكا لدفع ما يتوهم من كلام المصنف من مشاركتها في خصوص اصل معناه  
وهو الاختصاص الا تم وان كان معناها هو التخصيص فقط يكون ادراج الاصل  
لعدم مشاركتها فيه بخصوصه ويكون الضمير في قوله وهو الاختصاص راجعا  
الى المضاف اليه اعنى المعنى وقوله الا ان اه من مضمونات كلام المصنف  
والله اعلم ( قوله لانه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة ) وهو  
الاختصاص الا تم ( قوله اعنى لا ضربى اليوم ) فيه منافية فان لا لا تعمل  
في المضاف ( قوله اعلى كعبا منه ) اى درجة ( قوله فيستغنى عن النكتة )  
اى نكتة الاقتصار وان لم يستغن عن نكتة تاخيرها الى بحث الخبر ( قوله جعل

الخبرية على لغة اهل الحجاز ( اى مقصورة ) قوله لان الاسمية والفعلية متلازمان ( عند البصرية ) قوله وتأخيره ( اى بيان كون الاسمية عليها بيان ما يستلزمه وهو كون الخبرية عليها ) قوله ايضا ( اى كما عند الكوفيين ) قوله لتأكيد النفي ( كما سيحى ) قوله هو المفرد لاجل الجملة ( لان الاصل كون المعطوف على المفرد مفردا ) قوله يوضحه قوله سواء كان بالكسرة ( قد يقال انما يوضح ذلك لو لم يكن الباء فى قوله بالكسرة لكنها محققة فيكون المراد المعنى المصدري ) قوله لانه غير مشترك بين الجميع ( لان الجر بالفتحة لا يكون محليا وفيه نظر فان الجر قد يكون بالفتحة المحلية فى نحو مررت بلا رجل احمر بالبناء على الفتح فيها تامل ( قوله لكن احتج الى جعل ضمير اليه للتى الغير المذكور ) كمال ظهوره كالمذكور كافي والاسناد اليه ( قوله وفيه ) اى فى قوله وان كان اه وقوله لكن المشتمل اه ( قوله انه يتقضى اه ) ناظر الى الثانى وقوله وان اعمية ما اه ناظر الى الاول وغير الترتيب لان ما يرد على الثانى مدفوع بخلاف ما يرد على الاول تدبر ( قوله ويمكن ان يراد بالمشبه اه ) اى بان المراد ما اشتمل على علم المضاف اليه وما يشبهه فى كونه حاصلًا بحرف الجر حقيقة او حكما وكسرة غلامى ليست كذلك والله اعلم ( قوله لان المراد بحذف التنوين ) اولان المراد حذف التنوين الملفوظ او المقدر والله اعلم ( قوله كلمة او هنا منع الحلو ) لا لمنع الجمع ( قوله الى مفاد الاضافة ) من قيل موجب العمد القود ( قوله فانها افادت معنى ) اى ما قام بالغير ( قوله التى هى قسم من اقسام النسب ) الرابع ( قوله لايصح التمثيل بالليث والاسد ) بل بالانسان والناطق ( قوله والتنوين للوحدة الجنسية ) لا الفردية ( قوله لانه متساو للمتعهد على سبيل البذل ) وفيه انه يلزم على هذا صحة مائة رجل على كون التنوين للوحدة الفردية تامل ( قوله لانهم رتبة التقليد ) اى تقليد كاجل ( قوله اى يحمل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به ) اى من يطلق ذلك الاسم عليه سواء كان ذلك الاطلاق بارادة مسمى به وهو المطرد او بارادة صفة مشتركة مسماه بها فقوله من يسمى من باب ذكر الخاص و ارادة العام فلم يبين به يحمل كذلك فاندفع ما قيل ان طريق اه تدبر ( قوله واقوله المسمى بهذا الاسم ) اى ما لا بد منه والمطرد فى جميع الاعلام تدبر ( قوله لاشتهار

مسماء بمفهوم ( الظاهر ان يقول به ) قوله والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده  
 بلا تعريف ( لان التجرد لا يكون بدون التجريد لانه مطاوعه كذا قيل وفيه  
 ان الشارح اراد بالتجرد الخلو لا ماهو مطاوعه كما عطف عليه عطفاً تفسيريّاً  
 والله اعلم ( قوله وهو خلاف اصطلاح النحاة ) فيه ان اصطلاحهم هذا انما  
 هو في باب النعت لا في باب الاضافة وسياتي في بحث الفعل التفضيل ما يضاف  
 ما هنا فراجع ( قوله لان التخصيص عندهم تقابلي الاشتراك في النكرة )  
 وفيه ان التخصيص هنا لو كان بمعنى التوضيح لم يكن طلباً للادنى والا لما صح  
 وصف المعارف فتدبر ( قوله او رد عليه ) اي على قول الشارح وبين  
 جعلها علماً لا على قوله في لزوم تعريف المعرف فلا يرد عليه ولا يخفى اه  
 ( قوله والاخصر ) يحذف قوله من ترك الالام الى قوله واماماً جاء اه ( قوله  
 وفيه ) اي في البيت ( قوله فيما لم يعتمد ) وفيه انه يعمل في الظروف والاحوال  
 بدون الاعتماد لانهما مما يكفيه راحة من الانفصال كما يفهم من اطول ( قوله  
 واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز ) اي فيصح ان يكون اضافته لفظية نظراً  
 الى عمله ومعنوية نظراً الى عدمه فنظر ههنا الى الثاني وفي بعض النسخ  
 فعمله غير جائز وهو الملائم لسوق الكلام الا انه غير صحيح على ما بينه السيد  
 في حاشية الكشاف ويبدل عليه كلام الرضى وعبد الغفور فراجع ( قوله وقد  
 يقال اضافة الصفة اه ) ويشكل باضافة الصفة الى طرفها فتأمل ( قوله وان قصد  
 تقدير حرف ) مراد من حيث المعنى ( قوله قيل اسم الفاعل والمفعول اه )  
 رد لقوله وايضاً شرط اه ( قوله وقيل اضافة اسم الفاعل اه ) لا وجه لايراده  
 ههنا والله اعلم ( قوله لا غير ) الظاهر ان قوله لا غير هنا زائدة من القلم ( قوله  
 فيقال زيد ضارباً ومؤدب خدامه ) الصواب ان يقول ضارباً بالطن  
 ومؤدب الخدام فتدبر ( قوله لا الى غيره ) اي لا الى المرفوع الغير السببي ( قوله  
 كما في زيد ضارب او مضروب في داره عمرو ) الاولى التثنية بقائم لان اضافة الصفة  
 المتعدية الى مرفوع لا يجوز مطلقاً كما سيأتي ( قوله ولا يجوز لا تقيد الان تحفيها )  
 كما حقق في علم المساني في باب القصر ( قوله الا على مذهب من لا يجوز ) وهو  
 من عدا الفراء ( قوله القائم غلامه ) وسياتي في امتناع الحسن وجهه بالاضافة  
 فراجع ( قوله لا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن ) فيه ان هاء الضمير

يوصل بالالف او الواو او الياء اذا كان قبله متحرك فيكون من تبديل حرفين  
متحرك وساكن بحرف ساكن فتدبر ( قوله واثبات سابق بلاحق ) بدليل  
الى ( قوله بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص ) فانه مفهوم من الحصر  
( قوله ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات ) يعنى انه اذا اريد اثبات شئ  
لشئ ونفى شئ عنه يقدم نفيه عنه على اثباته لان النفي متقدم على الاثبات لان  
العدم اصل فتدبر ( قوله وكذا نظائره ) اى فهم ايضا من تمة الاستدلال فهم  
ايضا معطوفة على قوله جاز مررت اه بحسب المعنى كانه قال ومن ثم ضعف اه  
وحكم على الضارب الرجل والضاربك بانهما محمولان على اه ولولا ذلك لم يضعف  
ولم يحكم عليهما به فتدبر ( قوله على نقل الموثوق به الجرح ) اضافة المصدر الى  
الفاعل ونصب المفعول بعده ( قوله لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ) حلوه  
عن الضمير ( قوله كما انه مع الجرح احسن ) تفسير ايضا ( قوله على ما هو مناسب  
له ) اى للضارب الرجل ( قوله وهو متعين ) اذ ظاهر ان حمل الضارب الرجل  
لا يمكن الا على الجرح ( قوله والاظهر ان فى معنى عند ) لكنه يحتاج الى  
ثبوت كونه بمعنى عند فى لغتهم فراجع ( قوله اشارة الى رد قياس الفراء )  
الضارب زيد ( قوله من وجه آخر ) سوى الحمل على ضاربك ( قوله فحق )  
اى ثبت ( قوله ويحتمل ههنا ان يكون مفعولاله لقال ) فيه انه ينقلب حينئذ  
الحصر المطلوب الى حصر الجواز فيمن قال اه وهو غير مستقيم فتدبر ( قوله  
فهو اخص من الاعيان ) اى والظاهر تركه ( قوله تزيل الحفاء صحة عين اللاشئ )  
فاستعمال العين فى نقيض الشئ ان صح بكون برهانا قاطعا على انها اعم  
من الشئ الف واللام فى اللاشئ للجنس اى الطبيعة اى نفس مفهوم مالا  
يصح ان يعلم ويخبر عنه ومعلوم ان هذا المفهوم مبين لفهوم الشئ وهو ما يصح  
ان يعلم ويخبر عنه واما الشيئية التى هى محل النزاع بيننا وبين المعتزلة فهم بمعنى  
التقرر والثبوت فى الخارج قالوا ان المعدوم الممكن شئ اى ثابت متقرر فى الخارج  
قالوا بوثبوتهم اعم من الوجود ومرادف له عندنا واما المخال فليس بشئ اى ثابت  
اتفاقا ( قوله ونفس اللاشئ ) عطف تفسير للثنية على ان المراد بالعين هنا ليس  
ما يقابل المعنى بل ما يرادف النفس التى هى من الفاظ التوكيد المعنوى  
كقولنا جئت زيد عينة او نفسه ( قوله فان الشئ فى اللغة ) وعليها مدار الاحكام

النحوية لا يتساءل منها على النقل ( قوله ما يصح ) ان يعلم ويخبر عنه ( قوله  
كما هو عند جماعة ) وهم الاشاعرة فان المعلوم الممكن عندهم ليس بشئ ولا  
ثابت خلافا للمعتزلة ( قوله فقد بعد ) فان الخلاف يتناوب بين المعتزلة انما هو  
في المعلوم الممكن هل هو شئ اى ثابت في الخارج ام لا لا في إطلاق لفظ الشئ  
عليه لغة ( قوله وتفصيل ما يزول به الحفاء ) يرد عليه ان المغايرة المستفادة من  
نحو اللام لو كانت مصححة للاضافة مع تساوى المفهومين أو مع الترادف لزم  
صحته نحو حبس المنع وليث الاسد سواء كانت اللام للمعهد او للجنس فراجع كلام  
الاثمة رحمهم الله تعالى ( قوله ان اللام الجنسي ) الذى هو مقابل العهد الخارجى  
( قوله من حيث هى ) وتسمى لام الحقيقة من حيث هى كى كى ( قوله  
فانها لا تصدق الا على نفسها ) كما لا يصدق الانسان فى قولنا الانسان نوع او  
كلى على افراده من زيد وعمر وغيرهما ( قوله وان اريد به الطبيعة فى ضمن  
الفرد ) اى كل فرد او فرداً كما مر ( قوله فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد  
هو الكرز ) فالأضافة فيهما بيانية كما فى خاتم فضة ( قوله وكون القلب اوضح  
انما يظهر اذا لم يكن مشتركاً ) فيه انه اذا كان اشتراكه دون اشتراك الاسم يكون  
اوضح ( قوله فامل ) اى يحتمل ان يكون المراد تعيين الفتح ( قوله كان الظاهر  
ان يقول لانه اذا اضيف ) وان يقول صار مسلمى بدون الفاء لانه لا يجوز اذا  
كان الجزاء ماضياً بغير قد ( قوله ولا يجعل جزاء لاذاً ) ويمكن حل الفاء على  
العطف ( قوله لئلا يلتبس فعل بفعل ) فيه ان افعال الصفة انما يجمع على فعل  
كاحمر وحر لاعلى فعل فلا يلتبس ولذلك قلبت الواو ياء والضمة كسرة فى باب  
بيض وجعل المصنف فى الشافية لفظة لى مما جاء فيه الضم والكسر ولم يجعل  
ذلك قياساً فيما يلزم فيه الالتباس فراجع ( قوله والتعرض بالباقي ) الظاهر  
للباقى ( قوله وهى الواو فى حال الرفع ) قد اشتبه عليه رحمه الله الاعراب  
بلام الكلمة وقد مر فى بحث الاعراب ان الواو والياء والالف مبدلة من  
لام الكلمة عند المصنف لكن جوز الشيخ الرضى جعل الاعراب من سنخ  
الكلمة اذ لا ضرر فيه فراجع ( قوله مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على  
فواعل ) حق العبارة ان يقول مع انه يجمع الفاعلة الوصفية على فواعل ويضم  
( قوله ويصح تأنيث الاسم التسامح لانها كلمة تابعة ) اى يجوز تأنيثه لانه



عبارة عن مفهوم يعبر عنه بمؤنث هي الكلمة كما يؤنث نحو مصر لكونه  
 عبارة عما يعبر عنه بالبلدة لكنه لا حاجة الى ذلك لانه يجوز جعل موصوف  
 التابعة الكلمة لا الاسم فقدر ( قوله لا في زيد ضرب ضرب ) لانه جملة ذات  
 محل من الاعراب فهو اسم حكما فيدخل فيها ( قوله وارى ان جعل التاكيد اه )  
 لان العطف يكون على مالا محل له من الاعراب ( قوله لا يتوجه الاشكال  
 بالتابع المتقدم ) هذا على الدفع الثاني واما على الدفع الاول فيشكل به الا ان  
 يراد بالتأخر الترتيب فالاولى الدفع الثاني فقدر ( قوله ان المراد بالتالي المصدق )  
 سواء كان اوليا او ثانيا فلا حاجة الى ارادة الثانوية في الرتبة الالذخول التابع  
 المتقدم والله اعلم ( قوله وكذا لا يصح في التاكيد وعطف اليان وبعض  
 المعطوفات ) نحو جائي زيد وعمروا واثم عمرو اول عمرو اول عمرو اه لان الرفع  
 فيها ليس من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد وعمرو بل رفع زيد وعمرو  
 لكونهما فاعلين على حدة ويصح في بعض المعطوفات نحو تضارب زيد وعمرو  
 مما هو للشارح فان الرفع فيها لسكونهما فاعلين معا لا كل واحد منهما والله اعلم  
 ( قوله فقد أتى بكلام لا يتجاوز فهمه ) لان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن  
 ان يجري على كنين كما مر لكن الذي لا يمكن ان يجري عليهما هو الواحد بالشخص  
 في التلفظ بخلاف الواحد في القصد فقدر ( قوله الاحسن ان التعريف ههنا لتابع  
 في الاعراب ) اللفظي او التقديري او المحلى الحقيقي ( قوله وايضا لا يصدق على  
 تابع انه كل ثان ) فلا يقال للعالم مثلا في جائي زيد العالم انه كل ثان اه ( قوله والمعرف  
 هو المحذوف اى هو كل ثان ) ويؤيده قول الشارح والظاهر اه اذ لو كان التوابع  
 معرفا لكان هو المفيد للحصر ولم يحتج الى الاستدلال بعدم ذكر غيرها ولو جعل  
 المنرف هو التوابع وجمعه للدلالة على انحصار افراد المحدود في افراد الحد لا يحتاج  
 الى قوله والظاهر اه ويكون الحد منصوفا فيه على كونه مطردا ومانعا ومنعكسا  
 وجامعا والله اعلم ( قوله هذا تكلف مستغنى عنه ) لانه ليس في التعريف ما  
 يحوج اليه ان جعل المعروف هو المحذوف ( قوله لا انه يوصف ) الظاهر لا  
 لا وصف ( قوله وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله ) وهيئة تركيبه مع فاعله  
 ( قوله وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعاق ) اى فلا حاجة الى المعنى  
 الذي افاده الشارح رحمه الله بالتكلف والحاصل ان الحسن له هيشان اخديهما

من تركيبه مع فاعله و الاخرى من تركيب مجموعهما مع متبوعه فالهيئة الاولى  
موضوعة وضعا نوعيا للاستناد الى الفاعل و الثانية موضوعة وضعا نوعيا ايضا  
للدلالة على معنى في المتبوع والله اعلم ( قوله لكنه يدل باعتبار تركيبه مع متبوعه )  
اى هيئة حاصلة من تركيبه معه ( قوله فلا فائدة لقوله مطلقا ) الا ان يقال ان  
كون المراد هو الدلالة التى بواسطة الوضع النوعى انما عرف بقريضة قوله مطلقا  
فلو ترك بقى التعريف مجالا فتدبر ( قوله او بتأنيث ما لا بد له فى الدلالة على معناه  
من التأنيث ) كالقريية والمعرفة والتكرة ( قوله يفيد ) مطلقا ( قوله تقرير الشمول )  
فيه ان الهيئة التركيبية للتساكيد مع المؤكد ليست موضوعة لتقرير الشمول فقط  
بل لاحد الامرين تقرير النسبة او تقرير الشمول كما يأتى فراجع ( قوله لابيانية )  
اى معانية ( قوله لو كان الغرض بيان المزايى التى تجب ) اى التى قيل فيها اعتبارات  
البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة ( قوله ان يقصدها ) فى مذهب  
البلاغة ( قوله المتكلم ) البليغ ( قوله بالتركيب ) البليغ ( قوله زائدة على اصل  
المعنى ) مثل رد الانكار فى ان زيدا قائم مثلا اذ لو اقتصر على افادة اصل المعنى  
التحق الكلام باصوات الحيوانات ( قوله والاظهر ان ترك لما فى قوله ولم يكن  
من سهو الناسخ ) وفيه ان تقدم المجرور يصحح العطف فتدبر ( قوله الاوضح )  
ليظهر اضافة بين الى المتعمد ( قوله لغرض الدلالة على المعنى ) اى لغرض حصوله  
فى العقل بدلالته عليه ( قوله يوضع ) الظاهر وضع ( قوله اما فى مبتداء او  
ذى حال او موصوف ) وقولهم لا بد للوصف من موصوف لفظا او تقديرا  
ارادوا به ما يشمل المبتداء او ذا الحسال او الموصوف ( قوله الى غير ذلك )  
كالمفعول الاول ( قوله فالاولى ان يقول وفى مثل مررت بضارب ) وفيه ان  
ضاربا لا يصلح للموصوفية فتدبر ( قوله اى بهجلى ) اى هو ( قوله يجب ان  
يكون معلومة النسبة للمخاطب ) ويتحقق بنحو تعلمنى بضرب انا حرشته  
( قوله سواء كان ) اى الدال على حال الموصوف ( قوله او جملة ) نحو مررت  
برجل قام ( قوله فحينئذ قوله يتبعه فى التكثير يحتاج ) ويحتاج اليه ايضا قوله  
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لانها فى الحقيقة من خواص الاسماء  
ولا تطلق على الفعل الا مجازا فلو قال فى التكثير اى لكان اشمل فتدبر ( قوله  
الى تاويل ) بان يراد التكثير حقيقة او حكما ( قوله والمراد بحال الموصوف ما

جعل حالا له ( بان يسند الى ضميره ) قوله ما جعل حالا لغيره ( بان يسند  
 الى ظاهر غيره ) قوله فاعرف حال قوله اى بحال قائمة به ( فانه يدل على ان  
 الاول من قبيل الوصف بحال المتعلق والثاني من قبيل الوصف بحال الموصوف مع  
 انهما بالمعكس ( قوله لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق ) لخروجه عن تعريف  
 التمت بقوله على معنى فى متبوعه ( قوله بما ذكر ) مع انه بعيد عن العبارة كما  
 مر ( قوله بدليل على معنى قائم بالمتعلق ) اى بهيئة تركيبة مع فاعله كما مر وما  
 فى بعض النسخ هنا من قوله يدل بحمله وصفا سهو من قلم الناسخ فتدبر ( قوله  
 يدل بحمله وصفا على معنى اعتبارى ) اى بهيئة حاصلة من تركيبه مع متبوعه  
 كما مر ( قوله وما فى الشرح ) اى من حصر المستتبات فيما ذكره ( قوله سهوين )  
 لاذ منها المصدر ويمكن ان يقال ان قوله الا اذا كان صفة اه مستثنى من قوله  
 والتذكير والثانيث دون ما قبله والمصدر وافعل التفضيل المذكوران مستتيان  
 من قوله والا افراد والثنية اذ فلا اشكال فتدبر ( قوله من هفوة ) اى ذلة ( قوله  
 لا يتبع رجلين ) فى التثنية ( قوله مؤولة بمفرد مطابق ) كما هو المشهور ( قوله  
 وامتنع قاعدة علمانه اه ) الاخصر ان يقول وامتنع قاعدة اوقاعدون علمانه  
 فتدبر ( قوله اللحاق كالحقوق ) اى مصدر كالحقوق بالضم والظاهر ان يقول  
 اللحاق بفتح اللام مصدر بمعنى اللحق بضمها ( قوله لانه لا يخرج بذلك عن  
 كونه كالفعل اه ) اى المراد تشبيهه فى البواقى بالفعل فى عدم اللحاق العلامة باخذه  
 حين اسند الى الظاهر فى قول الشارح خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبتة ام  
 تأمل فتأمل ( قوله ليتصل الاستثناء بلا كلفة ) بان يجعل فى الظاهر ظرفا لمثل او  
 بقدر المعطوف اى فى الظاهر والحقيقة ( قوله فلوسلم عدم الحاجة الى التوضيح اه )  
 اى لا نسلم عدم الحاجة الى التوضيح مطلقا بل قد يحتاج اليه للترقى فى الوضوح  
 ولو سلم اه ( قوله عدم حاجة المتكلم مع الغير والمحاطب ) اى ضمير يمسأ تأمل  
 ( قوله ليلغا مرتبة المتكلم الواحد ) اى ضميره ( قوله لاحاجة للواحد المتكلم )  
 اى لضميره ( قوله فهو ) فيه لطافة ( قوله كما لو جعل الضمير علما ) لانه  
 يجوز وصفه حينئذ ( قوله فتأمل ) فان اسماء الله تعالى توقيفية على الاصح  
 فيتوقف كون هو من اسمائه تعالى على ورود النقل به من الشارع فراجع  
 ( قوله ويمكن ان يجاب عنه ) والجواب الحق ما حققه السيد قدس سره من ان

ضمير الغائب لرجوعه الى الذات ليس فيه ملاحظة لوصافها لكونها تقدم  
ذكرها تفهم معه لانه فراجعهم ( قوله ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة )  
اي وضع الضمير الغائب لما تقدم ذكره فيدل على ان مدلوله هو والصفة  
للدلالة على ان مدلوله متحد بالموصوف اي معنى فيه فلا يمكن دلالة الضمير على  
هذا المعنى قدبر ( قوله على مذهب من قال اه ) اي ثلثا يبطل الحصر على مذهبه  
( قوله ايضا ) اي كما لم يخرج على مذهب غيره ( قوله ويردا ايضا انه يوصف ذو اللام  
بالموصول ) اي الذي في اوله اللام نحو الذي واخواته وذو الطائفة دون ما  
ومن واي فراجعهم ( قوله فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة ) اي في كونه  
ذا اللام فان الذي في الاصل لذى زيدت عليه اللام لتحسين اللفظ كما مر لكن  
يرد عليه ذو الطائفة فانه يوصف بها وليس مثله صورة وقد يجاب بان الموصوف  
مع صلاته في قوة المعرف باللام فان الذي ضرب في قوة الضارب وفيه نظر يعرف  
بالتأمل والله اعلم ( قوله لو فسر المماثلة ) في قوله الى مثله لا في قوله الابتلاء  
قدبر ( قوله بالمضاف الى مثله ) في التعريف ( قوله وعلى هذا يشكل وجه  
ان يوصف المعرف باللام بالابتلاء ) والمشهور ان المضاف الى المعرفة اي معرفة كانت  
والموصول كاللام في كونه للعهد والجنس ( قوله وبقوله باب هذا اسم الاشارة )  
فيكون الاضافة لامية لادنى ملائمة لان الاضافة الينانية خلاف الاصل  
( قوله لا ان يراد بهذا اسم الاشارة ) فيكون الاضافة بينانية ( قوله فتأمل )  
في وجه اختيار الشارح هذا الاخير ( قوله المراد بالنسبة ما يعم التعاق ) كالتى  
بين الفعل والمفعول ( قوله والنسبة التقييدية ) كالتى بين المضاف والمضاف اليه  
( قوله ليشتمل غلام زيد وعمرو جائى ) وضربت زيدا وعمرا ( قوله فيشكل  
هذا التعريف بجاء زيد الفاضل والعاقل ) اي اذا عم النسبة التقييدية ينتقض بالعاقل  
في جائى زيد اه فانه يصدق عليه انه تابع مقصود نسبتة التقييدية التى بين الصفة  
والموصوف الواقعة في الكلام فلا يخرج باى جهة اعتبر خلاف ما صرح به الشارح  
فيما سياتى وسياتى ما يعلم منه جوابه والله اعلم ( قوله ويشكل بالمعطوف اه )  
وكذا في كل ما المعطوف فيه قبل الربط ( قوله لان جعل المجموع خبرا يفيد اه )  
اي يلزمه ذلك اه ( قوله توضيحه انه ليس مطلقا بالمقصود ) التوضيح بل التقييد  
نظاها ان ليس المقصود بالنسبة التى في الكلام نفسى التابع والتبوع بل هو نسبتها

فاشار الشارح الى تقدير مصدر مضاف مررد بين البناء للفاعل والمفعول والى ان قوله بالنسبة متعلق بمصدر المقصود اسند الى ذلك المصدر لان الواسطة انما تنزل في الحدث لا النسبة والزمان فاللام في قوله من المقصود للمعنى قد تبصر ان كنت ذا بصيرة والله اعلم ( قوله او انقصود منه ) اى من لفظ المقصود وهو المقصود المسند الى النسبة لا المسند الى ضمير التابع فتأمل ( قوله لانها ) جمع الضمير لكون غير عبارة عن التوابع ( قوله فان التبس ) الى قوله ( لم يحجز ) يرد عليه انه ينبغي على هذا ان لا يجوز مررت بك ويزيد لانه يتوهم فيه مروران كما قالوا في مررت بزيد وعمر وفي مررت بزيد وبعمرو فتأمل ( قوله ينقض بقوله اه ) ويمكن ان يجاب ان مراد الشارح بقوله جاز انفصاله انه يجوز انفصال الفاعل عن الفعل قياسا بخلاف المجرور فانه لا ينفصل قياسا عن جازه وان انفصل عنه بحرف زائد فتأمل ( قوله الظاهر ويتقوى ) ليكون عطف على قوله ليخرج ( قوله فتأمل ) فان معنى قوله فبتقدير التاكيد بتقدير تكرار السخلة مع تعريف الضمير لرجوعه الى هذه النسبة المذكورة كما صرح به المحشى فيصح جعل الحذف على نكارة الضمير عدلا له والله اعلم ( قوله رافعا للفاعل عمرو ) الاضافة بيانية ( قوله يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا ) يرد عليه ان ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا فراجع ( قوله جعل الجواب هذا السائل ثلث احتمالات ) الظاهر ان يقول لهذا الجواب ( قوله والثاني تخصيص كون المعطوف اه ) وقوله ( والثالث ان الفاء السببية تفيد اه ) الظاهر ان حاصل الاختمال الثاني ان الفاء وان كانت عاطفة لكن لما افادت السببية تجعل الجملتين الفعليتين المعطوفة والمعطوف عليها كجملة واحدة شرطية فيكتفى بالرابطة في احدهما وحاصل الثالث ان الفاء وان كانت عاطفة لكنها تفيد ربط الجملة الثانية بما ربط به الاولى لما فيها من معنى السببية وان لم تجعل الجملتين كواحدة فقول الشارح اوفهم معطوف على قوله تجعل ففي قوله والثاني تخصيص كون المعطوف اه نظر فتدبر ( قوله بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه اه ) يؤيد ذلك ان الشيخ الرضى رحمه الله قال والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتداء والصفة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متاخيا اولا اوفيه ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير

الرباط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا  
لمضمون الثانية اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد ففربت الشمس الذي  
جاء ففربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب بحيث غروب الشمس ومخبرا عن  
الشمس اني جاء زيد ففربت وكذا يجوز مع ثم فراجع ( قوله لانه في قوة يغضب  
زيد اه ) طي المحتى في هذا المقام مقدمة اخرى ( قوله ولا يبعد ان يقال  
احترز اه ) بان يراد مختلفين في المعمول بان يكون معمول احدهما مفعلا لمعمول  
الاخر والله اعلم ( قوله ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة ) ويرد  
مثله على ما احاط به الشارح فان عدم الجواز بحسب الحقيقة لا ينسب من الوقوع  
بحسب الصورة الا ان يحاط يتسبب منه الحكم بعدم الجواز حقيقة لانفسه والله  
اعلم ( قوله ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة القراء ) اى كما يكون محتملا  
للجواز بالاتفاق من غير سيوييه ( قوله لم يوثق ) الظاهر لم يثق ( قوله وخالفهم  
القراء وسيوييه بالمتع مطلقا ) الظاهر ان يقول ومنع سيوييه والقراء مطلقا او  
يقول والمتأخرون بالتجوز اذا تأخر الجور اه فتأمل ( قوله الظاهر فيثبت )  
ليكون عطف على قوله يجعل اه ( قوله راجع واكتع ) اذا جعل اكتع تأكيدا  
لاجمع فتدبر ( قوله ودفعه بتاويل الشمول المستند من كلها بالشمول الانواع )  
بان يراد ويجرى في كل انواع الالفاظ ( قوله مع الاتصال التام بين المضاف  
والمضاف اليه ) الاولى الاستغناء منه بقوله مع كمال اتصالهما وان يقول بدله  
مع عدم اللبس بترك التثنية فتدبر ( قوله مقصود بالنسبة دون متبوعه ) اى  
مقصود نسبته بالنسبة التي في الكلام فالنسبتان مردتان بين البناء للفاعل والبناء  
للمفعول على طريقة عموم المجاز او المشترك فتأمل ( قوله بان جملة بمعنى يقصد  
نسبته اه ) اى اشار الى تقدير مضاف الى الضمير المستتر في مقصود ومضاف  
اخر الى ما نسب ( قوله فلا بد من زيادة تمحل ) بان يقدر مقصود نسبته او  
حاله تأمل ( قوله او حال نسبته ) اى النسبة الى التابع ( قوله لكنه في حكم  
الزوطنة ) اى انه وان لم يذكر للزوطنة لكنه صار بعد ذكر البديل كالزوطنة له  
( قوله والمعنى ليس نسبة مانسب اليه ) يعنى ان الظاهر المتبادر كون البناء صلة  
للمقصود والنسبة بمعناها المشهور لكنه لا يطابق ما ذكره في شرح التعريف  
فلا بد من صرفه عنه اما بجعل البناء للسببية او جعل النسبة بمعنى القياس

والله علم ( قوله و بدل البعض بدل عن بعض ما قصدناه ) الظاهر ان يقول عن  
بعض المبدل منه المقصود منه اجمالا تدبر ( قوله يخصص البدل اما بالاضافة ) اى  
بالضافة البدل نحو ضربت زيدا رأسه ( قوله او بوصفه به ) نحو ضربت زيدا  
رأسه ( قوله فهذا انما يتم اه ) اى اذا كان الحد للاسم المبني ( قوله لانه يمكن  
معرفة بما بينه فيما بعد ) فلا يلزم معرفة ماهية المبني قدبر ( قوله ولا محذور  
فيه ) الا ان يقال بتحقيق العام في ضمن الخاص ( قوله لانه سبق معرفة مفهومه )  
بان اضافته بيانية ( قوله ولا حاجة اه ) وقد مر مثله لكن سياقى جوابه في بحث  
الامر فراجع ( قوله الاولى هو المناسبة ) لعدم تعيين المناسبة ( قوله ليس  
عدم التركيب بل المناسبة ) فيه خفاء لانه عند المد بينى على السكون وموجبه  
عدم التركيب لا المناسبة ( قوله فقد بعد عن السوق ) لانه لو اراد نفي كونها  
للسك لقال فكلمة او ههنا للتقسيم ( قوله قلت الاصوات ليست من الاسم المبني )  
وسياقى في الشرح انها مبنية لا تنفاه التركيب فيها وانها اذا تلفظ بها على سبيل  
الحكاية فهي ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية  
وقال المحشى هناك انها مطلقا اسماء حكمية ولذا تعد قسما من الاسم فراجع  
( قوله بخلاف عدم التركيب ) لانه رفع المانع ( قوله ولا مطلقا ) اى ولا من  
حيث او اخره مطلقا ( قوله فعقب تعريفه بقوله وحكمه ) هذابقضى ان يقدم  
قوله وحكمه على قوله والقباه كما في نسخة الرضى والهندى ( قوله فحكمه  
ان يختلف آخره باختلاف العوامل ) لكن يصير فعربا باختلافها ( قوله ولا  
بحسب وغير مع لا وليس فانهما مبنيان ) اى وجوبا كسياقى ( قوله هكذا  
في بعض الظروف ) لان المراد من بعض الظروف باب في باب طائفة من الاسماء  
المبنية ( قوله لكن تقديرنا ) اى لكن تقدما تقديرنا ( قوله بدل البعض من  
الكل ) او الكل نظرا الى ما بعده ( قوله والا لوجب اه ) اى لو كان المعنى سواء  
كانت الصفة ( قوله الصواب لما تغيرت ) لان جواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض  
في اوله لام مفتوحة كما ياتي ( قوله اذلو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او  
المتكلم ) لانه في مثل قائم يستتر ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ( قوله فانه  
مرفوع المحل ) اى محله البعيد ( قوله كما انه منصوب المحل ) اى محله القريب  
( قوله او بكونه ) اى الضمير ( قوله لكان اشمل ) لكنه يدخل في الفصل

لقر من كما مر آتفا ( قوله ايضا ) اى كما في يتبس ( قوله الاولى ) اى المتبادر  
 والاحسن لوجه الاتصال هنا ( قوله لم يتصل الضمير ) الظاهر لا يتصل  
 ( قوله في ضربه ) باضافة المصدر الى الفاعل ( قوله في بادى الراى ) اى فى اول  
 الامر ( قوله لكان الاولى ) لان فيه اشارة الى الاصطلاحين ( قوله كانه جملة  
 فى حكم حرف الجر ) لكن قال الشيخ الرضى والضمير عند سيديويه مجرور  
 ولو لاحرف جر هنا خاصة ( قوله لان التاويل فى المتأخر تاويل عند الحاجة )  
 والتاويل فى لولا تاويل قبل الوصول الى الحاجة فيكون كخام التعل قبل الوصول  
 الى الشط ( قوله خبره لازمة ) ويجوز ان يكون قوله لازمة خبره ومع الياء  
 ظرفا واليه اشار الشارح بقوله وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع  
 ( قوله حمل معطوفات على الحال ) بتقدير الضمير لكن الاكتفاء بالضمير فقط فى الجملة  
 الاسمية ضئيف وخاصة مع تقديره فتدبر ( قوله تأمل ) فان الاضافة على الاول  
 من باب اضافة السبب الى المسبب وعلى الثانى من باب اضافة الصفة الى الموصوف  
 ( قوله فانه قوى بما ثلثها للجر ) لكونها فى الآخر حقيقة ( قوله او تأكيد ) لان  
 لما يفهم من التوسط تضمننا ( قوله كند ) ماضيا ( قوله كفر ) امرا ( قوله هذا  
 حال الالف المجهول اصلا ) وسيأتى انها عديم الاصل فتدبر ( قوله بلا خلاف )  
 اشارة الى الخلاف فى ذى فى دخول الكاف عليه ( قوله ونحن نقول به )  
 بقوله يقال ( قوله وهذا انما يتم لو كان المبتداء اه ) يبنى لو كان المبتداء مجموع الصلة  
 والموصول لكان للصلة نصيب من الاعراب وحينئذ فمعنى قول المصنف الا بصلة  
 الا ما خوذ معها وكان النعمان على حقيقته من غير اضطرار الى الكتابة ولا يتم  
 البيان الا بذكر النعمان والواصل انه كان جزأ ناقصا فيصير جزأ تاما بالصلة  
 لكن المبتداء اه هو الموصول فقط فيرد على قوله لا يتم اه ما يرد على قولهم  
 لا يتم الدليل لا يتم البيان اه من ان الدليل ان كان مستلزما للمدعى فالدليل والبيان  
 تام والا فلا دليل ولا بيان اصلا لانه حاصل غير تام كما يدل عليه قولهم لا يتم  
 فالبيان تام بدون تمام اى بدون ان يقال لا يتم بل بان يقال فلا دليل ولا بيان اصلا  
 فكان الواجب على المصنف ان يقول ما لا يكون جزأ اصلا الا بعلة وبحاج عنه  
 بانه من قيل ذكر المزوم وارادة اللازم لان الدليل انما يكون دليلا اذا كان تاما  
 فيستلزم دليلته كونه تاما ونفى اللازم ملزوم لثبوت المزوم فتذكروا نفي اللازم



وارادوا به نفي الملزوم فيكون مجازا متفرعا على الكناية فيجانب بمثله هنا ايضا لان كونه جزءا يستلزم كونه تاما فنفي كونه تاما واراد نفي كونه جزءا اصلا فيكون مجازا متفرعا على الكناية ( قوله ان يسلك في بيانه ) اى بيان تعريف المصنف ( قوله ما اشهر ) اى الاعتراض والجواب ( قوله نحو من تضربه اضربه ) بناء على ان الخبر هو الجزء وحده ( قوله فهو جزء بدون جملة ) فيخرج بقوله ما لا يتم جزءا وان صدق عليه تعريف الصلة ( قوله ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا ) وبحاج عنه ان اغناء قوله الابصلة عن ذكر العائد اغناء المتقدم عن المتأخر وهو غير جائز فلا بد لذكره من نكتة واما اغناؤه عن قوله ما لا يتم جزءا فهو اغناء المتأخر عن المتقدم وهذا بما لا يصاب كما مر في هذه الحواشي في بحث المفعول فيه تأمل ( قوله يعنى ليس المقصود ) اى مقصود التكميل ( قوله كما هو الظاهر السوق ) اى سوق كلامه ( قوله فان ذا زائد ) لم لا يجوز ان يكون اسم اشارة والذى صفة له ( قوله فاذا سمي بها مذكر ) خبر ان الاول والمبادئ الفاء او مقدر ( قوله وجمعها ) اى تشبيها وجمعها على التثنية ( قوله بل على لفظ العرب ) بل على لسانهم ( قوله او جملة على الشرب او اتاخذه ) الظاهر او جعلها او اتاخها ( قوله لاستغناء التركيب فيها ) اوضح منه قوله الاتى وبنيت بحزبها اه لعدم استحقاقها للتركيب ( قوله لانه حينئذ ) اى حين نقل على سبيل الحكاية ( اسم ) لما كان باقيا على ما هي عليه ( لاصوات ) بناء على ان اللفظ اذا اريد نفسه يكون علما ( قوله كما هو فى الالفاظ ) الغير الاصوات ( قوله فيشمل القسم الاول ايضا ) اى كما يشمل لما هو للظهور ( قوله وكأنه اراد ان المتعلق بالغير اه ) الظاهر انه اراد ان المتعلق بغير الانسان ابعد من الاسماء وما لا يتعلق به اقرب منها فاذا كان ما هو ابعد منها فى حكمها فاهو اقرب منها بالطريق الاولى فتدبر ( قوله بحيث لا يكون ملحقا بالاسماء المبينة ايضا ) اى كما سقط عن الاعتبار او كما لا يكون ملحقا بالاسماء العربية ( قوله فنسب اليه اه ) قد يقال اذا كانت النسبة اليه مقصودة فالظاهر ان يضاف اليه ويكون الجزء الاول معربا والثاني غير منصرف كشمز فليراجع ( قوله فالاولى ان يقول فى التعليل لان اه ) لثلا يكون المدعى تاما والدليل خاصا ( قوله ليس على وجه يخرج اه ) فتعيينه به اصعب ( قوله

نحو خمسة عشر ) فان نسبته لافادة معنى العطف ( قوله لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المصنف ) فيه ان مراد الشارح بالتركيب التركيب باسم آخر لا التركيب بالمعامل فلا يرد ما ذكره ( قوله وقد ترفع ) تقول كم رجل كريم اثنى ( قوله وقد يجعل اسما ) تاما فيصرف و يتدد تقول اكثر من الكم والكمية ( قوله او مرفوع عطفا على نحو ) اى ومثاله غيره ( قوله بلا جهة ) اى سبب ( قوله كما ترى ) اذا احتاج الى التاويل هو التانيث ( قوله فليس جاءك في كم جارك مشتغلا عن كم بضميره ) اذ ليس صالحا للاشتغال بكم لعدم جواز تقديم الفاعل ( قوله فلا انتقاض نظرا الى المعنى ) وان انتقض بحسب المفهوم ( قوله نعم الاوضح الاخصر ) لانه ليس جاء في ذلك المثال غير مشتغل به كالم يكن مشتغلا به وان كان غير صالح للاشتغال به ( قوله لياقة ام ) مقبول له اى لكونه لا تھا ( قوله من باب علم او فتح ) كيف مع عدم حرف الخلق ( قوله فامل ) فان معنى الشرط فيها او كان قويا كالاستقبال لقال وهى للاستقبال والشرط فلما عدل عنه مع كونه اخصر الى قوله وفيها اه افاد انه عريق في الاستقبال دخيل في الشرط والله اعلم ( قوله يعنى من حد سمع ومنع ) وان لم يساعد رسم الخط الا احدهما ( قوله الى ان اللام للمهد ) عند البصريين ( قوله او عوض عن المضاف اليه ) عند الكوفيين ( قوله بعنوان زمان المصاحبة ) اى بمفهوم اه ( قوله فالحق ما قيل ) سياتى في حروف المشبهة بالفعل ما يؤيد ما ذهب اليه الشارح فراجع قول المصنف هناك فكسرت ابتداء اه ( قوله والتخفيف ) ويكتب عليها معا ( قوله فلا وجه للحكيتم بيناتها ) ينامل بلديه كمليه ( قوله ووهم الجوهرى هذا ) والنهاية ايضا ضلال الناس انتهى ( قوله بل المقيد ) لان آخر الكلام لم يطان على اوله ( قوله وهو ) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر ( قوله فلا يشكل بالتوين ) فان التوين يدل على الوحدة فيشمل عليه التعريف ( قوله واما لانه من الانواع المكررة ) اى ولم يتكرر بل اتفرد فكان واحدا برصفه اى بقيام صفة الانفراد به كما اشار اليه الرضى بقوله اى العدد المتفرد ( قوله لجواز افادة التاكيد ) فان التمييز قديكون لتأكيد كقوله تعالى ذرعا سبون ذراعا ( قوله او عدا ) اى الجزآن في ذلك المركب ( قوله المراد من البدالة المطابقة ) لان قصد الافراد فيه استعمالى لا وصى ( قوله لا يلزم ترك الضمير في قوله

فذكر علم يقل ) وفي قوله ان كان اسما فتدبر ( قوله باختصاص التكسير ) سواء كان معه التغير باعتبار الامور الخارجة اولا ( قوله وهو المعبر في تعريفه ) واما التغير باعتبار الامور الخارجة فهو مشترك بينهما ( قوله اذ ليس الالوان حدثا ) مع انها قائمة بغيرها والظاهر احداثا ( قوله فلا غرابة ) اي كما توهم الرضى ( قوله عجزا بمعنى الاستعصار في الذي ينوبان عنه ) فيه انه لا يستتر ضمير المتنى في الذي ينوبان عنه بل يكون بارزا فتدبر ( قوله دون المعنى التضمني او الالتزامي ) واسناد القيام الى لفظ مثل ضرب ويضرب باعتبار معناه الضمعي فلا يكون مما شاع بينهم ( قوله وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل ) فيه ان المتبادر منها قيد الحية ( قوله فان هذه الاحداث نسب ) بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا بل بهما معا او باحدهما مبهما وفيه ( قوله ويمكن ) وقوله في آخره فامل اشارتان الى ما في الدفع من التكلف والاضطراب فتدبر وان الجواب انما هو بالمنع لا بالتسليم كما قال الهندي وذلك ليس اولى من عكسه فتدبر ( قوله لمحدث مشترك بين اثنين ) اي للمشاركة لا للتشارك وبيهما فرق فراجعهم من كتب التصريف ( قوله معناه التقرب ) اي قرب شخص ( قوله متصف بقرب من الشخص الاول ) المتصف بقرب الاول ( قوله وكل منهما مقرب ام ) وليس كل من زيد وعمر في قولنا ضارب زيد عمرا مضاربا بل البادى هو الفاعل والثاني هو المفعول فلا ايهام في المنسوب اليه فامل ( قوله اذا حدث ) اي المعنى القاسم بالغير ( قوله لا بد ان يقوم بمعين ) بناء على ان القيام ثبوت موجود ولا وجود للاضافات ( قوله ولا معنى للقيام بشيء لا على التمين ) فيه ان البادى متعين في المفاعلة لكونه منسوبا اليه ( قوله نعم لا يتعين النسبة ) اي في التركيب ( قوله من قيل اشتباه النسبة ) التي تقتضي ذاتا ومعنى ( قوله بالانتساب ) الذي هو عبارة عن النسبتين معا او عن احدهما مبهما وفيه ( قوله اهم من الاعتباري ) كما في الاضافات ( قوله والحقيق ) وهو ثبوت موجود لا سر ( قوله لان اطلاق المضارب على زيد مثلا ) في ضارب زيد عمرا ليس باعتبار قيام ام ولو اعتبارا ( قوله فامل ) اشارته الى منع لزوم اعتبار قياس الضربين من تسليم الهندي لما مر ان معنى المضاربة ضرب ام اي لا الضربان معا ( قوله فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يفنيه ام ) كالواجب والممكن والمؤمن والكافر ( قوله وعن

اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها اه ( اى ففى قوله واشترط ما يشترط  
به عمله نظر فتدبر ( قوله ولا فائدة لادراج لفظ الاصل ) لانه يفتى بقوله ذلك  
الفعل ( قوله ان العمل فى المشتق بالرفع على الفاعلية ) اراد به المشتق بحسب  
المآل وحاصل المعنى كما يشعر به قوله يعنى لا يعمل اه والا فالمشتق فى عبارة  
المصنف من جنس الظروف لا الفاعل ( قوله غايته ) اى غاية ما يلزم من ذلك  
الاستثناء ( قوله ان العمل فى المظهر لا يتصور الا بالمفاعلة ) وذلك لا يوجب  
تخصيص المشتق منه ( قوله بما قدمناه لك ) من تقييد الرضى والبحث الذى  
قبله ( قوله لانه يعمل فيه بحرف التقوى ) ويعمل فيه ايضا اذا كان قائما مقام  
الفاعل نحو اشهر واعزز ( قوله لانه مع السابق وجه واحد لئى عمل الرفع )  
لان عمل الرفع انما يوجد بسبب احدا الامرين مشابهة الفعل او متباعدة ما يشبه  
فوجه انتفاء انتفاؤها مما ( قوله كما يفيد ) اى كونه واجبا مستقلا ( قوله  
الاشهر فى اصطلاحهم ) اى النحاة والسبب فى اللغة الجدل ( قوله وتحققه )  
فى الاستعمال ( قوله فالاسباب حينئذ مسببات ) والمسبب على المشهور بمعنى  
المسبب له ( قوله فينبى ان يطلق المسبب ) من غير تقييد بالاشتراك واما قولك  
ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فيخرج بقوله على نفسه  
( قوله بل يفسر ) يعنى ان اللازم تعدد التقييد لا غير ( قوله بغير تقييده السابق  
بالاول ) بل لو فسر الاول وغيره كلاهما بالتقييد لكان انساب ( قوله جلست  
فى البلد فى الدار ) منه ( قوله هذا البيان ) اى هذا القدر الزائد على اصل البيان  
( قوله مع بقاء افادة اصل الفعل ) الظاهر مع افادة بقاء اصل الفعل فقيه قلب ( قوله  
دون حسن المفضل فى المعنى ) وهو مدخول من وهو المفضل عليه فى اللفظ  
( قوله ان المنة مند هو هذا الوجه ) اى الوجه الذى توجه فيه التنى الى القيد  
( قوله لعدم اطراده ) من اصله ولمساياتى ان كلمة من تنافى التجريد اه ( قوله  
وان لا يجرى فى بعض ) اى فى غير مقام المدح ( قوله ما ذكره الشارح ) من قوله  
والمساواة اه ( قوله فتأمل ) قد يقال الوجه الثانى باعتبار الغالب وحل غيره  
عليه طردا للباب لكن كلمة من تنافى التجريد عن معنى التفضيل كما لا يخفى ( قوله  
اذ لا يبقى وجه لتكرها ) فامرف يتادى انى برى منه ( قوله او بوجه اخر )  
كالتجريد كما فى الوجه الثانى ( قوله لكن ياول عبارة الشارح اه ) او يقال خصه

بالاول اكونه المعتمد وان امكن اجراؤه فهما ( قوله نص عليه الرضى ) حيث  
قال بلى قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيد اكان عمر وضاربا انتهى ( قوله  
ويمكن ان يجعل جوابه نحو يرا لما ذكره المصنف ) فقول الشارح ولكن مضاء  
تعميد ريك اراذه انه ينشاء من تعدد خلاف الظاهر تعميد لفظى وان كان كل  
من افراده غير ريك وعلى الاول اراذه انه يلزم من التقديم ركاة التعميد لافساد  
بالاضمار قبل الذكر كما قيل واليه اشار بقوله اطراف الكلام ( قوله الملام ) اى  
موضع اللوم ( قوله فلا توجيه ) لانهم لو استعملوا بالتقديم لاشتهر ( قوله كان  
يقال رأيت ام ) بالاعمال للاضطرار ( قوله واجاب الهندي بانه ) اى الاعمال  
في الاثبات ( قوله هو كالسابق منه ) لانهم لو اعملوه للاضطرار لتسمع ( قوله  
واجيب بانه ام ) هذا يقتضى ان يكون هذا الجواب من نية الجواب لاجوابا  
مستقلا ( قوله رد على تقدير ذكره الرضى ) كما تقرر في علم المعاني ان العطف  
بيل انما يكون للقصر ( قوله حذف مجرور من ) اى الهاء ( قوله وينجبه  
عليه انه يوجب ام ) الا ان يجاب بانه لما تحقق هنا المعدول المجرور مع عامل الجر  
فكانه لم يحذف جار ولا مجرور وان كان المعنى على ما كان قبل واليه يشير قول  
الشارح باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد اى فلا تقدير في التركيب  
( قوله وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه ) بالاعتبار اى حقيقة بان  
كل المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل كما في العبارة المشهورة ( قوله بل يمكن  
اكونه كذلك بحسب المال ) اى وان لم يكن المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل  
( قوله الى ذلك ) اى الى تغاير المفضل والمفضل عليه ( قوله وهناك ) اى  
في قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ( قوله ايضا ) اى  
كالمفضل ( قوله فامل ) فقد يقال ان التغاير الذاتى في الظاهر والصورة متحقق  
في من عين زيد فتدبر ( قوله لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل ام ) اى  
مساوية لها في حسن الكحل اى في اصله وفضله ( قوله فجعلها ) اى الكاف  
مع مجروره ( قوله واما يجعل المماثلة في اصل التكحل ) بان يكون احسن صفة  
مشعرة بوجه الشبه كافي قولك زيد الشجاع كالاسد كما تقرر في علم المعاني ( قوله  
في الفضل ) على غيره ( قوله لزم التناقض ) لكن اللازم باطل بداهة فاللزم  
منه ( قوله فيكون التبرهن ) اى بحجة القياس الاستثنائى ( قوله لان حقه

التعريف على المستثنى حينئذ ( ليكون الوصف بحسب عامل الموسوف المقدر بلا فصل ( قوله ابلغ بحسب المعنى ) وان كان موقوفا على الثقل بحسب اللفظ ( قوله وقيل اعتراضية ) كانه ذهل عن قوله بالواو في ولارى اما اعتراضية او حالية ( قوله وما ذكره اظهر ) لان وقوع الاعتراضية في اخر الكلام مذهب البعض ( قوله ليفيد انه مارأى ولا يرى قط ) فالظاهر ان الواو حينئذ للمطلق على مقدر ( قوله فتأمل ) فان هذا التوجيه مختص برؤية البصر وباختصاص لا بالمستقبل ( قوله وبهذا تحقق اه ) وبتأويل مقترن باقتران الجزء ( قوله وانما الدائر كل واحد منهما ) اى من اسماء الافعال كرويد مثلاً فانه مقول اما عن المصدر او غيره ( قوله فلا يصح قوله وشئ من ذلك اه ) اذ يوجد تقليل الحدث في المصدر واسم الفاعل ( قوله كما يدل عليه بيان الشارح ) هنا بعيد هذا ( قوله اعم من ان يكون اه ) ظاهره يوهم رجوع الضمير في قوله اذ لم يتصل به الى الغير وفيه تأمل ( قوله اى لا يرب مغايره ) في كونه مضارعاً لم يتصل ( قوله بلا شبهة ) فيه ان المكرر يعبر عنه بما يعبر عنه عن الاصلى فتدبر ( قوله ما يضرب الا هو ) مستثنى مفرغ فاعل ( قوله ان لا يتصل به ) اى الصحيح ( قوله يدل عليه قوله والمتصل اه ) لكونه مقابلاً للمجرد ( قوله لاحاجة الى ذكر هذه القيود ) الثلاثة ( قوله لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث ) لان النون لا يحدف فيه ( قوله لا على مجرد المجرد ) لانه لو جعل العطف على مجرد المجرد يختص الحكم بالصحيح فيقتصر الحكم لعدم شموله على المقتل ( قوله اريد به الخلاس ) هنا حيث قالوا هو اى العامل في المبتداء ( قوله وليس بمعرب ) الظاهر وليس بمبتداء ( قوله لان تحقق الماسمل ) وهو وقوعه موقع الاسم ( قوله لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ) اى ناصب ما وقع موقع الاسم وهو الفعل بخلاف لن يضرب فانه كلام ( قوله لن مركب من لا والنون الحقيفة ) وسقطت الالف لالتقاء الساكنين ( قوله ولذا ) اى ولكون لن مركبة من لا والنون الحقيفة خص اه ( قوله فكذا الداخلة على الماضى ) اى كما يكون ان التى بعد العلم الداخلة على المضارع مخففة فكذا يكون ان التى بعد العلم الداخلة على الماضى مخففة ( قوله لا فائدة لتقييدكى ) لانه ليس لكى معنى سواها ( قوله لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى ) لانه ياباه ( قوله لان قوله

اسرت حتى تدخلها عطف ( على قوله كان سيري ام ) قوله شامل ( فان الصفة انما تستعمل في صفات الذات كالعلم والقدرة ) قوله للاختلاف خبرا وانشاء ( فيه ان الاختلاف خبرا وانشاء انما يمنع العطف بالواو فقط كما تقرر في محله ) قوله يكون من وضع الفعل موضع المصدر ( وان لم ينصب ) قوله ويتصور فيه التنازع ( اى تنازع ان ولم في اخرج ) قوله لقربه وسبقه كما مر لان ان دخل على لن يضرب لا على يضرب ( قوله نحو ان يضربك زيد فاقضربه ) الصواب فهل تضربه لان الفاء لا تدخل على الف الاستفهام كما في الرضى فراجع ( قوله يشربه جملة ) الظاهر جملة اى قوله صيغة يطلب بها قدبر ( قوله يعنى المضارع بعد كون اخره ) لان الفاء الفصيحة للتعقيب ( قوله في تشية الغائب وجمعه مطلقا ) اى سواء كان حال الوقف او غيره ( قوله بل سياق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب ) بان اطلاقها فان مطلقات العلوم ضرورية كما ان مهملة كلية ( قوله وقد نبه بقوله لانه ) اى بالتعليل مع انه ليس من دأبه تحليل المسائل كما مر في الموصولات ( قوله والموانع العارضة قد علم حكمها ) بانها تغلب المقتضيات فهي في حكم المستثنيات ( قوله الظاهر ان هذا يمحزل عما هو فيه ) والظاهر التثليل بمثل كان في الدار رجل قدبر ( قوله لتقدمهم ) في العصر والزمان ( قوله خلاف ما تقرر ) اى ثبت وتحقق قبل ظهوره الاختلاف ( قوله فينبى ان يقول رجاء واشفاقا ) اعم من الطمع والاشفاق ( قوله قيد الخبئية مراد ) في التعريف ( قوله الاولى ان يحمل ام ) لان الاصله في المنقول ان يكون اعرابه باعتبار المنقول عنه ( قوله وفي قوله لا يثبت مدعاء بمجرد ذلك مالم يثبت مؤاخذه ) فانه يفيد انه اذا ثبت دعواه الاولى يثبت مدعاء بمجرد ذلك وهو ظاهر الفساد قدبر ( قوله فتفطن ) حتى تطلع على مفهومه الفاسد ( قوله وان كان هنا مانع اخر ) كالاستفهام والموصولية والموصوفية ( قوله والباء سببية ) والهمزة للمصروزة ( قوله لا العلم المخصوص ) اى ما يدل على المدح والذم كما ذهب اليه الزجاج ( قوله ولاداعى ام ) ولعل الداعى دفع نومهم الدور لاشغال التعريف على المدح والذم اللذين في المعرفة كما مر في قوله اسماء الاشارة اه ( قوله قافهم ) فان التوضيح على الاول انما هو في مجرد وصف المنصوبة وعلى الثاني في التفصيل ( قوله وذا فاعله اى هو حبيب )

يتأمل فيه مع مراجعة القاموس ( قوله وانما لم يجمع واو القسم ) بان يقول والواو  
 اى وواو رب وواو القسم ( قوله مع ان رب يضم بعدها ) اى فى الشعر كما  
 فى الواو ( قوله والمراد بالغاية النهاية ) بتقدير مضاف اى لابتداء ذى الغاية  
 ( قوله مجازا ) وهو مذهب البصريين ( قوله مع انه جعلها بيانية ) اى يجوز  
 جعلها بيانية ( قوله لانه يلزم وصف الكرة بالمعرفة ) فليكن بدلا ( قوله مع  
 ايزاد مقتضيات الموصول ) كتمريف الموصول والمائد ( قوله اى فى الجملة )  
 اى ولو فى بعض الصور ( قوله وليس اختصاصه بالظاهر ) كما يوهمه عبارة  
 الشارح ( قوله فيه بحث ) لان المراد بالمصاحبة المصاحبة فى الفعل فتدبر ( قوله  
 فمخصوص بالياء ) لا موجب لجعله مخصوصا به ( قوله هذا يدل على ان ما  
 ذكره من غير تقييد بالسماع قياسى ) فيه تأمل ولعله لم يكن فى نسخة الكافية التى  
 عنده انقطة قياسا اذ معه لوجه للدلالة فتدبر ( قوله والثنى عن غيره ) كله او  
 بعضه ( قوله وذكر بعض المتأخرين ) كابن الفتح ( قوله ان معنى الاختصاص  
 هنا مجرد المناسبة ) بوالإرتباط ( لا الحصر ) كما جرى عليه الفحول ( قوله  
 لا يبنى الاختصاص ) والحصر شامل للحقيقى والاضافى كما تقرر فى محله ( قوله  
 الاضافى ) الاولى ولواضافيا فتدبر ( قوله عن الظاهر ) اى الحصر حقيقة او  
 اشفاق ( قوله مع ان البناء اصل ) فى القسم كما يأتى ( قوله كواو القسم )  
 فى الاختصاص ( قوله لا كيانه ) فى العموم لانها اى ( قوله اما للكثرة ) كلام  
 الاستغراق ( قوله واما للواحد المعين ) كالمعهد الخارجى ( قوله كما ان كم للتكثير )  
 حتى ذهب الرضى ان رب اسم مثل كم فراجع ( قوله وهذا وجه وجه )  
 لاختصاصها بالكرة ( قوله او غامر ) الغامر الخراب والارض كلها ما لم تصلح  
 للزراعة كذا فى القاموس ( قوله او عام ) سواء بلون التراب او بغيره ( قوله  
 يسهل ذلك ) اى تقدير المعطوف عليه كالواو ( قوله لفساد المعنى ) المقصود  
 وهو افادة الحصرين ( قوله فافهم ) فان الحصر فى انما فى الجزء الاخير ( قوله  
 وقوله وذلك ) اى حذف فعل القسم ( قوله وفيه ) اى فى دعوى كثرة  
 استعمالها ( قوله لان البناء يستعمل فى السؤال وغيره ) فديققال كثرة الانواع  
 لا توجب كثرة الافراد فتدبر ( قوله مع الظاهر والمضمر ) فاستعمالها اكثر  
 من الواو ( قوله بخلاف الواو ) الجارة ( قوله ولو قال محتسبة بنفط اليه لكان



أوضح ( لان الاول يحتمل ارادة اسم من اسمائه تعالى بل المتبادر هو الاضافة  
 اللامية فيشمل جميع اسمائه تعالى ( قوله اى التى اليك ) ولقائل ان يقول  
 ان التلقى لميات بمعنى الالتقاء الا بالتعدية بالباء كما فى المتن فتدبر ( قوله والاظهر اه )  
 لئلا يحتاج الى التجويز ( قوله مع اللام ) فالبناء بمعنى مع ( قوله لكان للمثل  
 مثل ) بناء على التشابه لا التشبيه فتدبر ( قوله ورجحوه بان الكناية ابلغ  
 من التصريح ) لانه كدعوى الشئ بينة ( قوله لان الشئ ليس مثل مثله )  
 بناء على التشبيه لان المشبه يلزم ان يكون انقص من المشبه به ( قوله المثلن )  
 مجرور عطفا على الشئ ( قوله بمنزلة الملحق به ) فتقوله لان المماثلة من الجانبين  
 تنوع ( قوله المتقارب ) اى له فيها ( قوله اقرب من الحكم بزيادة الاسم )  
 لان زيادة الاسم لم تثبت الا نادرا كما فى قول ابيدثم اسم السلام عليكما وزيادة  
 الفعل فى نحو كان فتدبر ( قوله وفروية هذه الحروف ) اى على زعم النحاة  
 ( قوله لحفظ مماثلة ضميرى لها ) لئلا يلزم التفكيك ( قوله والاصح انها حرف  
 زائد ) ترجيح كونها حرفا مسلم واما كونها زائدة فقد منعه المحشى فيما يأتى  
 ( قوله وقمت خبرا ) عن ذات لاعن حدث ( قوله والقياس ان يستثنى اه )  
 اى لكن لم يقل المراد بالمضاف اليه غير ما اضيف اليه حيث لان فيه خلافا حتى  
 قيل بوجوب الفتح بعدها والحق جواز الفتح والكسر ( قوله كما يشعر به كلام  
 المرضى ) حيث قال وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا  
 المحرور بحرف الخبر نحو عجبت من انك قائم ( قوله لانه ) اى كون قوله  
 وقالوا اه جواب ذلك السؤال مع غايته اه ( قوله صوابه لو انك قت ) وجوابه  
 ان يقدر خبر جامد اى امر او قائم كما فى قول كعب اولو ان النصح مقبول كما يأتى  
 ( قوله كما ستعرفه فى بحث حروف الشرط ) فتقوله صوابه اى بحسب الظاهر لما  
 يأتى ( قوله لاستلزامه الحذف قبل الحاجة ) فهو كخلف الفعل قبل الوصول  
 الى شط النهر ( قوله لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ) فى الكتابة او بسبب  
 الذهول كما تقدم فى الشرح فى بحث الخبر ( قوله لان الخبر يكون جملة ) على  
 صراقتها كما تقدم انه التحقيق ( قوله قلت الخبر للجزاء ) اى وهو حدث  
 فيصلح الاخبار عنه بالحدث فتقوله فيما تقدم ان الخبر من مواضع الكسر يحمل على  
 ما اذا كان المبتداء عينا تدبر ( قوله لكن اطلاق خبر المبتداء فى مقام تعليل

وجوب الفتح قاصر ) بل يلزم ان يقيد بوقوعه خبرا عن الحدث كالحزاء للزوم  
الكسر اذا وقع خبر الاسم العين نحو زيد انه قائم ( قوله في الحالين ) اثبات الميم  
واسقاطها ( قوله ومن جملة ما يتوهم من اشباهه قت كما انك قائم ) اى يتوهم  
جواز الكسر على ان ما كافة كما في قوله تعالى و آمنوا كما امن الناس ؕ الآية  
كما يفتح على انها زائدة ( قوله فكيف يوجب كون المفتوحة ) فالحق ان ياول  
علمت ان زيدا قائم بعلمت قيام زيد ولا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة  
ولو بعد نحو العلم ( قوله حيث جاوزوا العطف ) على المحل ( قوله وسكت  
غيرهم عنها ) والاصل هو الجواز ( قوله لا يوافق كتب النحو ) الى هنا مقول  
قال الرضى ( قوله حيث قال خلافا للمبرد ) حيث قال ولا اثر لكونه مبنيا مع  
ان الخلاف في انه لا اثر لكونه غير معرب لفظا سواء كان مبنيا او معربا تقديرا  
تدبر ( قوله واختصاصها بالاسم ) كالفعل بان يدخل على الفعل حين الالفاء  
( قوله ويمكن ادراجها في فوات اه ) ولو ذكر الشارح فيما تقدم عند بيان وجه  
المشابهة اختصاصها بالاسم لكان الادراج اظهر تدبر ( قوله اى لكون الفاعل  
الالفاء ) لكن الاصل الاعمال اى ذكر المعارض لبيان عروضة ( قوله  
والكوفون يوجبون الالفاء ) والاية رد عليهم ( قوله عن اعتبار طرد الباب )  
اى في اكثر الاسماء وهو المعربة لفظا ( قوله فلا يحسن مقابله بطرد البسبب )  
اى مقابلة علته الثباني بالاول ( قوله لنفسك ) فاعل يزين ( قوله ويلزم  
دخول اللام ) الفارقة ( قوله وأعلم ان الكوفيين ) غير الكسائي ( قوله والا  
لجواز جائئ القوم لزيدا ) ولا يلزمه جواز جائئ القوم لمسا زيدا ( قوله  
اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع ) وكذلك اللام بمعنى الابدان دون غيره  
( قوله يصح تشيته ) كقوله بين رماحى مالك ونهشل ( قوله في كونها عظيمة )  
خبر ليس ( قوله غاية العظم ) حتى شابهت بفرقة من الحق ( قوله بطلب درك  
الاسماع ) اى معرفته للصواب ( قوله يثبت به بعد التثنية ) مقيد فيما اذا كان مخففا  
عاطفا للمفرد كما يأتى في الشرح في الحروف العاطفة ( قوله لا وجه على هذا ) اى  
على ما ذكره الشارح من ان الخلاف في توجيه النصب لافى نفسه ( قوله لا وجه على  
هذا لتخصيص اجازة ليت زيدا قائما اه ) مع ان المصنف خصصها به ( قوله  
قالاوجه ) في بيان مراد المصنف ( قوله ان الفراء يعمل ليت اه ) حتى يكون

لتخصيصه وجه ( قوله ومنه ما وقع اه ) وقرئ ثبت بدا ابولهب ( قوله الجزم  
بوجود الخبر اه ) اعتراض على الشارح بدفع المناقاة في كلام المصنف بوجه آخر  
( قول الشارح كما ذهب بعض اخر ) عبارة الرضى كما ذهب بعضهم اه ( قول  
الشارح فالاربعة الاول للجمع ) اى مفيدة له لاموضوعه له ( قوله قوله  
فقولك مبتداء لا خبر له ) لكن جوز بعض المتأخرين كونه بمنزلة الخبر فراجع  
( قوله وانما وقع فيه ) اى فيما وقع من اراد مبتداء لا خبر له ( قوله انتساب  
الشيء اه ) او انتساب المعطوف عليه الى الشيء قبل المعطوف ( قوله الترتيب قد  
يكون ترتيب نسبة المتكلم ) كما ذكره السائل ( قوله من ان المهمة في حتى اقل )  
قاله الجزولى ولم يرضه الرضى فراجع ( قول الشارح هكذا في بعض الشروح )  
اى في هذا المقام كما هو الظاهر ( قوله وكأنه لم يتذكر الشارح اه ) اى ويحتمل  
انه اراد ببعض الشروح شرح الرضى الا انه بعيد فتدبر ( قوله وان لم يصح  
على تحقيق الرضى اه ) فيه اشارة الى انه يمكن تصحيح ذلك التمثيل ايضا كما ذكره  
في العالوة الاتية فتدبر ( قوله ثم ما ذكره وجهها ) وهو بقضاء المزنة للاصل  
( قوله مستغنى عنه ) بما ذكره الشارح قبله ( قوله لا يفيد القوة والضعف )  
لظهور المغايرة بدون ادعاء قوة اه بحيث صار متساويا اه فتدبر ( قوله وله غير  
نظير ) اى غير نظير واحد بل نظائر كثيرة ( قوله والابهام لا يجرى في ام )  
و ( قوله غير جار في ام ) ظاهرهما ان ذلك جار في اما فتدبر ( قوله عند المتكلم )  
سبحانه وتعالى ( قوله بجمله مبتداء ) وان كان نكرة ( قوله بل استعبرا ) اراد  
به المجاز المرسل لانه من قيل التجريد كما اوضحه حواشي البيضاوى وبعض  
الاصوليين فيطلقون الاستعارة على مطلق المجاز سواء كان علاقته المشابهة  
ام لا فتدبر ( قوله للاستواء ) في علم المستفهم ( قوله ولهذا لم يجر اه ) لانه  
ليس الاستواء جزءا من معنى او حتى تجرد له بخلافه في ام كما في الرضى ( قوله  
وقال الرضى خبر مبتداء محذوف ) في قولنا سواء على ائت ام قدمت ( قوله اى  
الامر ان سواء ) والجملة دليل الجزاء ( قوله واستعارة حرفي الشك اه ) اشار  
بقوله الشك في الموضوعين الى ان الاستعارة هنا على حقيقة الاصطلاح اليبسائي  
بخلافها فيما قبله فتدبر ( قوله تقوية للقريضة ) على الاستعارة ( قوله  
واما الاعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب ) اى كما يفرضه اضافة المصدر

ونحوه كما مر ( قوله فالجواب ما يطلبه ) وهو التبيين ( قوله الا ان يقال لا )  
 اى لفظة لا فى عبارة المصنف ( قوله شامل ) بان يراد بلا اعم من ايرادها  
 وحدها مثل نعم او مع غيرها نحو لا زيد عندي ولا عمرو فتدبر ( قوله لنفى  
 كليهما ) فلا ينافى الحصر الحقيقى ( قوله فتأمل ) فان نعم قرينة تمنع شمول لا  
 له ( قوله وهو مما اجمدوا على عدم صحته ) الاجماع على تقدير تسليمه انما هو  
 فى العطف بالواو وما فى معناه كما صرح به اهل المعانى دون سائر حروف العطف  
 فراجع ( قوله كان يقتصر اى شاء ) بان يقال التقدير بل ليس كذلك اى شاء  
 فلا يشمل عليه ( قوله وعلى اى تقدير ينفى ) اى بين ام المنقطعة التى لا تنفك  
 عن الاضراب ( و بين ام المتصلة ) الخالية عن الاضراب ( قوله ويجعله عطف  
 قصة على قصة ) وفيه ان عطف القصة كما حقق فى بحث الفصل والوصل عبارة غن  
 عطف مجموع جمل على جملة اخرى ولا يشترط فيه الا المناسبة فى الغرض وأما  
 عطف جملة واحدة على اخرى فلا بد فيه اذا كان بالواو من انتفاء كمال الاقطاع  
 فراجع ( قوله وايضا يجوز ان ياول بل اى شاء اهـ ) وفيه انه لا يبقى فيه  
 حينئذ معنى الاستفهام فتدبر ( قوله بخلاف لكن ) العاطفة لانه لا يلزمها  
 مصاحبة لكن الغير العاطفة ( قوله اذ لا يجاب بشئ من حروف الإيجاب عن  
 الاستفهام بالا ) واما جواب اسماء الاستفهام فن لا بد فيه من تعيين شخصى او  
 صنفى وفى ما من ماهية او وصف وفى اى من تعيين او تخصيص وفى كيف من نكرة  
 وفى كم من تعيين عدد وفى متى واين من تعيين زمان وفى اين وانى من تعيين  
 مكان حاصل ما فى شرح الرضى ( قوله ووجهه غير خفى ) يظهر ذلك من كلام  
 الرضى وذلك لزوم مطابقة الجواب للسؤال فراجع ( قوله استعمل اللزوم  
 على خلاف ما هو عادته ) كما سبق فى قوله لازمة لهمزة الاستفهام ( قوله ولك  
 ان تفهم الكثرة اهـ ) فيفيد الكثرة بين لو والقسم ايضا ( قوله فجعل الواقع بعد لما  
 مقابلا للزائد ) وهو محل تأمل ( قوله ووضح منه موضع لزايده ان لم يذكره )  
 وذلك حين كون ان ناصبة اه فتدبر وهو محل تأمل ( قوله الكاشف )  
 عطف تفسير ( قوله يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة ) اى بحسب الظاهر  
 لا فى الحقيقة ( قوله وتصحيح كونها جازمين ) متضمنين للسببية ( قوله  
 ورفع الاحتمال فى لاء الزيادة بعد العاطفة على النفي ) اى لان قولنا ما جاتنى زيد

وعمره ويحتمل ارادة نفي المجموع كما يحتمل قولنا ما جاني رجل ارادة نفي الواحد لا المتعدد بخلاف ولا عمرو ومن رجل فانه نص في عموم السلب ( قوله مانعا ) مفعول يرون ولا يرون على التنازع ( قوله والصبح مسفر ) اسفر الصبح اذا اضاء اضاءة لا شبهة فيها ( قوله وماء الكفاة ليست كذلك ) فكان عليه ان لا يقول بالاستحقاق في صدر كلامه فتدبر ( قوله ولا يفيد ) اي نصا ( قوله قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيره اه ) الغالب ان يكون تفسيره بان ( قوله بان المعنى ظرف اعتباري ) كما في النجاة في الصدق ( قوله حتى قال الهندي انه على القلب ) اي على قول المصنف بما في معنى القول ( قوله من ان قوله في الأكثر ) ببيان وجه ( قوله تقدير امرتني ) اضافة المصدر الى مفعوله ( قوله لكن قال ان صريح القول ) فوافق ذلك مذهبه ( قوله انهم تصرفها ) فيه اعمال اقل في الظاهر في غير مسئلة الكحل الا ان يجعل اعم بمعنى العمام ( قوله وجعل اضافة التصرف ) الذي هو فعل المتكلم ( قوله لادنى ملا بسة ) لا الى فاعل كما هو الظاهر والاضافة لازمة من كونه تمييزا من قبيل طاب زيد ابا اي طاب ابوه ( قوله ولك ان تجعل التصرف قول الهمزة ) فالاضافة على حقيقةها من غير اعتبار ادنى ملا بسة ( قوله وينبغي ) اي يلزم ( قوله لان لهل ايضا تصرفات ) ستة ( قوله اي الميشوبوا ) اي قدثوبوا ( قوله وان تدخل الباء ) وتاتي ثلثة من خواصها ايضا فالخاصل ستة ( قوله لمراقها ) اي لمروخها ( قوله قال الله تعالى اه ) دليل دخول الفاء على هل ( قوله وقال التساعمر ) دليل دخول الواو على هل ( قوله وان ترشد غزيرة ) من وضع الظاهر موضع الضمير ( قوله فهل تكرمى ) بادخال فاء الجزاء على هل دون الهمزة ( قوله نعمل يلتفت الى ) كما تقول ثم هل يلتفت الى ولا تقول فايلتفت الى ( قوله ويحوز ) اي المجبى بعماد ( قوله فاعلم ان هذه الصور ) الثلث ( قوله ايضا ) اي كالثلاث السابق ( قوله من موجبات كون هل اعم تصرفا ) فلا بد من حل قوله اعم على الاعم من وجه كما مر ( قوله ذهب المحقق التفتازاني ان لو موضوعة لذلك ) فهو معنى مطابق لها لا لازم له ( قوله في الوضع ) بان يكون موضوعة للتعليل ( قوله هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ) بان كان عللة تامة له ( قوله او يكون سببها ) بان احتاج الى اعتبار شرط او انتفاء مانع

( قوله وكلاهما ) اى الاستلزام والسببية ( قوله ممنوعان ) لان انتفاء الخاص لا يكون سببا لا انتفاء العام فضلا عن ان يكون يستلزمه ( قوله فيه بحث ) وجهه ماسبق من منع السببية ( قوله من انتفاء السبب ) الخاص ( قوله في الدعوى ) اى دعوى خطائهم ( قوله واستدل على دعواه ) اى المصنف التخطئة ( قوله بان الشرط ملزوم والجزاء لازم ) وفيه ان الشرط معلق عليه والجزاء معلق فيلزم من انتفاء المعلق عليه انتفاء المعلق فندبر ( قوله ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو ) فالوضع موضع منطق ( قوله بتقدير امرؤ منطق ) بتقدير خبر جامد موصوف ( قوله وبه ) اى بتقدير خبر جامد موصوف بالذكور ( قوله من امثاله ) كقول كعب اولو ان النصح مقبوله اى امر مقبول ( قوله ولا يكون ) اى جوابه ( قوله ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام ) مع انه زمان للتكلم لا للكلام ( قوله مسامحة ) بادنى ملائمة او تقدير مضاف ( قوله معنى الدخول ) الذى يصح معه ترك فى المكان المحدود ( قوله بلا ظنة ) اى بلا شك ( قوله لان الكلام فى القسم ) فقولهم اذا دار ضمير اه محله اذا كان الكلام محتملا لهما على السواء فندبر ( قوله لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه ) لانه المتبادر وان كان غير لازم ( قوله لان الجواب ) للشرط معنى ( قوله عن الاحاطة ) متعلق بالقابض المؤخر للجمع ( قوله القاصر ) مفعول ثان ليجعل ( قوله لكونه مجازا ) اى ما ذكرنا فى الاصلاح ( قوله الا ان يوسع الدائرة فى قوله الا ان يبالغ ) او ما يقوم مقامه ( قوله قد تقع الشرطية اه ) و ( قوله وقد يقدم الجزاء اه ) وقد اجتمع الامران فى قوله تعالى « ولن ينفعكم نصيحى ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يقويكم » الآية فراجع الكواشى ( قوله فاما ان يعتبر الشرط الثانى ) اى فيلزم تقدم المقدم لفظا ( قوله واما ان يلغى ) اى فيلزم تقدم المؤخر وتاخر المقدم فراجعهم ( قوله فيجعل الجزاء للشرط الاول ) قال الرضى قثنائى الشرطين لفظا ولهما معنى نحو ان ثبت ان تذبذب ترحم اى ان تذبذب فان ثبت ترحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سئلت ان لقيت ان دخلت اعطتك اى ان دخلت الدار فان لقيت اى سئلت اعطتك فقله فان سئلتى مع جزائه كجواب فان لقيتى وقوله فان لقيتى مع جزائه جواب ان دخلت وعلى ذلك قس الاكثر

انتهى ( قوله وقد يقدم الجزاء ) اى ما هو جزاء معنى ( قوله من انه بتقدير اما ) بل الفاء فيه مبنى اما على توهم اما لانه مظنة اوزائد لتحسين اللفظ حتى قيل انه من قبيل الفلظ فراجع ( قوله بل جملا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريتين مجرى الشرط ) ولوقلنا ان قولهم و بعد فان اه من هذا القيل لم يبعد كما ذكره بعض المتأخرين فتأمل ( قوله لانه لا يصح التعميض ) اى على المذهب وهو مذهب سيبويه ( قوله مطلقا ) اى وان لم يكن من حيز الفاء ( قوله اذ لا يجوز فى اما زيد فتطلق اه ) اى اذا قصد لزوم الانطلاق لزيد ( قوله وفى اما يوم الجمعة اه ) اى اذا قصد كون يوم الجمعة ملزوما لا انطلاقه ( قوله مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح ) فيدل على ان المرفوع مبتداء مرفوع بالعامل المعنوى ( قوله سوى الزمان ) فان مهما لا يحى للزمان وان كان مما لا يعقل ( قوله بمعنى مهما زيد ) بمعنى ما يمكن زيد ( قوله الا على جعل ما ) فى مهما يمكن ( قوله وقد انكره الواو حالية ) قوله ليكون محتملا ( اى لغير الزمان ) قوله هو المذهب الاول ( اى كونه لغير الزمان ) قوله لانه مما يتطرق اليه المنع ( بنحو رجل حسنة جريته ) قوله بمنزلة كلمة واحدة ( لشدة الامتزاج ) قوله فلانها اسماء ( ضمائر لاحروف اتفاقا ) قوله منزلة المؤنث بالناء ( نحو جاءت رجال اى جماعة ) قوله والاولى ( على الثانى اى تقدير فهو ) قوله جعله اسم مكان ( مجاز ) قوله المتبادر من قوله يلحق الوجوب ( لان مطلقات العلوم ضرورية كما ان مهملا تها كية ) قوله لانه ( اى التثنية لغة ) قوله واخ ( لان لامة محذوف لا لامة موجبة فيكون منسيا ) قوله بل اخره منوى ( لانه حذف لامة موجبة فهو فى حكم الثابت ) قوله فيه بحث ( اى تبادره ممنوع مع ان كون الحركة بعد الحرف على نزاع ) قوله على انه يسقط فى الوقف ( والا لجواز الوقف على المتحرك التثنية لوجود شرطه وهو سكون الموقوف عليه فتدبر ) قوله لاسنغنى عنه ( فيكون اخصر ) قوله لا يمكن الاقدام به ( اى بالمأمور به ) قوله حيث ابرزاه ( بالمعطف على الموضوع له ) قوله عن يعرف ( اى من حيث النسب او المكان ) قوله من هذه ( عدم معرفته وعدم معرفة ابيه وكذا غيبته وعدم احساس اثره ) قوله فاذا استعمل ( اى المتكلم تدبر ) قوله لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنثا ( وفيه ان الكاتب لا يلزم ان يكون

هو المتكلم فقط بل الغالب انه غيره كما لا يخفى ( قوله انه فرع المثقلة ) اى المحفظة  
 فرع اه والتذكير باعتبار الخبر ( قوله فقد بعد كل البعد ) لمخالفته للظاهر مع التاويل  
 ( قوله يقتضى عن هذا التفصيل اه ) لان اضر بن داخل فى الامثلة ( قوله فى جميع  
 هذه الامثلة ) قد يقال الاشارة الى غير اضر بن ( قوله محض نظر ) لان  
 الاتصاف بالنفى والاثبات انما هو للجواب لا للقسم وايضا التون لا تدخل  
 القسم بل جوابه ( قوله صرفه بما ) اى اداته حرفا كانت او اسما ( قوله  
 كالتفصيل ) ومعها كالتفصيل بدليل اغزوا وارميا ( قوله فانه يمنع من اعلال  
 ياء يحيى ) للزوم اتصال اعلالين ( قوله على خلاف القياس ) وهو اسقاط الاولى  
 وكتابة الثانية بصورة الالف كما فى لنسفعا ولم يعلمسا

الحمد لله على التمام والصلوة على سيدنا

محمد خيرا لانام وعلى اله السيرة

الكرام